عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الادوات المالية) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين

رافع فتحي مرعب

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1442هـ-2021م

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الادوات المالية) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين

إعداد الطالب

رافع فتحي مرعب

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية – جامعة النجاح – فلسطين

المشرف: د. خالد زبدة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية البشرية –جامعة القدس

1442هـ-2021م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الادوات المالية) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين

اسم الطالب: رافع فتحي مرعب

الرقم الجامعي: 21811309

إشراف: د. خالد زبدة

نوقشت الرسالة بتاريخ 9 / 5 / 2021 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور خالد زبدة التوقيع_____

2- ممتحناً داخلياً الدكتور: فراس بركات التوقيع _____

3- ممتحناً خارجياً الدكتور: رائد السعد التوقيع _____

القدس – فلسطين

1442هـ-2021م

الإهداء

الى من علمتني معنى الانسانية والاخلاق والحب والوفاء والاحترام

الى من علمتني معنى التضحية والايثار ،،، والدتي رحمها الله

الى من علمني المثابرة والصمود والتحدي ،،، والدي الحبيب

الى من تقف الى جانبي وتشجعتني باستمرار ،،، شريكة العمر

لكم جميعا اهدي عملي هذا

رافع فتحي مرعب

إقرار

أقر أنا معد الدراسة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة بإستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وإنَّ هذه الدراسة، أو أيَّ جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الاسم: رافع فتحي مرعب

التاريخ: .....

شكر وتقدير

(من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

بداية لا بد من كلمات شكر صادقة افتتح بها عملي هذا ،لذا اود التوجه بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في انجاز هذه الرسالة بصيغتها النهائية واخص بالذكر الدكتور الفاضل خالد زبده على اشرافه ومساهمته الفاعلة في الارشاد والنصح والتوجيه طيلة مدة اعداد الرسالة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى جامعة القدس ممثلة برئاستها وإداراتها وأقسامها، وإلى اسرة معهد التنمية المستدامة ممثلة بمديره الدكتور الفاضل احمد حرزالله تقديرا لعلمه ومساندته، والى كافة الأساتذة الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية، وكافة العاملين

والشكر موصول إلى اعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل الدكتور رائد السعد والدكتور فراس بركات بتفضلهم وقبولهم لمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بتعديلاتهم وملاحظاتهم، وايضا إلى الأساتذة الأفاضل المحكمين بآرائهم وإقتراحاتهم البناءة في تحكيم أداة الدرا سة، والشكر موصول ايضا الى الزملاء في البنك العربي على مساندتهم واقتراحاتهم البناءة، والى كافة زملاء العمل في القطاع المصرفي على تفضلهم بالاجابة على استبانة الدراسة ، والى كل من ساهم بالمساعدة والتوجيه والنصح والإرشاد.

والله ولي التوفيق

فهرس المحتويات

إقرار .....أ
شكر وتقدير .....ب
فهرس المحتويات .....ج
فهرس الجداول .....ز
فهرس الأشكال ..... م
فهرس الملاحق .....ن
المصطلحات .....س
الملخص .....ف
Abstract .....ر
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....1
1.1 مقدمة.....2
2.1 مشكلة الدراسة 4
3.1 مبررات الدراسة.....5
4.1 أهمية الدراسة 5
5.1 أهداف الدراسة 6
6.1 أسئلة الدراسة.....7
7.1 فرضيات الدراسة 8
8.1 نموذج الدراسة 10
9.1 حدود الدراسة..... 11
10.1 منهجية الدراسة 11
11.1 مصادر المعلومات 11

12.1 هيكلية الدراسة..... 12
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة: 14
1.2 الإطار النظري..... 16
1.1.2 تعريف التسهيلات المصرفية. 16
2.1.2 أنواع التسهيلات الائتمانية..... 19
3.1.2 تعريف الديون المتعثرة 20
4.1.2 انواع الديون المصرفية من حيث جودتها 20
5.1.2 أسباب التعثر 21
6.1.2 الأسباب العامة لحدوث التعثر..... 22
7.1.2 مؤشرات التعثر 24
8.1.2 مؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض 25
9.1.2 آليات الحد من التعثر..... 25
10.1.2 طرق معالجة الديون المتعثرة 29
11.1.2 مؤشرات مالية 31
12.1.2 اتفاقية بازل..... 31
13.1.2 أسباب نشأة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) 32
14.1.2 أوجه الاختلاف بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار السابق رقم (39) . 33
15.1.2 الجوانب المحاسبية لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) 35
16.1.2 الجوانب الائتمانية لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) 36
17.1.2 التأثيرات الضمنية..... 38
18.1.2 ضرورة الاستعداد 39
19.1.2 تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص المعيار الدولي رقم (9)- نطاق التطبيق .. 39
20.1.2 تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بخصوص المعيار الدولي رقم (9)- نطاق التطبيق..... 40

21.1.2 دراسات تحليلية في دراسة أجراها الباحثان (محمد، حامد، 2017)..... 40
22.1.2 المقترحات على مستوى المؤسسات المصرفية..... 42
23.1.2 تجارب تطبيقية حول معيار 9..... 43
1.23.1.2 تجربة مصر 43
2.23.1.2 تجربة قطر..... 44
3.23.1.2 تجربة البحرين..... 46
4.23.1.2 تجربة البنوك الخليجية..... 49
24.1.2 نمو الائتمان 50
1.24.1.2 تعليمات إرشادية 51
25.1.2 مقارنة واقع المخصصات في البنوك الفلسطينية قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS(9)..... 52
2.2 الدراسات السابقة 54
1.2.2 الدراسات العربية..... 54
2.2.2 الدراسات الاجنبية: 61
3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة: 63
الفصل الثالث: المنهجية ومجتمع الدراسة وعينتها 65
1.3 مقدمة..... 67
2.3أداة الدراسة 67
3.3 مجتمع الدراسة 68
4.3 عينة الدراسة 69
1.4.3 وصف عينة الدراسة 70
1.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي..... 70
2.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب التخصص العلمي..... 71
3.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب العمر..... 72

4.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الخبرة العملية 73
5.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي 74
6.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الديون المتعثرة 75
7.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الائتمان 76
8.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب رأس مال البنك بعملة الدولار 77
9.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب القروض الممنوحة 78
10.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الاندماج مع بنوك 78
5.3 اختبار صدق أداة الدراسة..... 79
6.3 اختبار ثبات أداة الدراسة..... 79
7.3 الأدوات والمعالجة الإحصائية..... 79
الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات 80
1.4 تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة 82
2.4 اختبار فرضيات الدراسة 98
الفصل الخامس: النتائج ومناقشتها والتوصيات..... 129
1.5 مقدمة..... 130
2.5 النتائج ومناقشتها 130
3.5 التوصيات..... 136
قائمة المراجع..... 138
الملاحق 144

فهرس الجداول

جدول (1.2–أ) مخصص تدني خسائر تسهيلات ائتمانية – قائمة الدخل 52
جدول (1.2–ب) مخصص تدني خسائر تسهيلات ائتمانية – قائمة الدخل 52
جدول (2.2) مخصص تدني خسائر تسهيلات ائتمانية – قائمة الدخل المجمعة 53
جدول (1.3): توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي 70
جدول (2.3): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي 71
جدول (3.3): توزيع عينة الدراسة حسب العمر 72
جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية 73
جدول (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي 74
جدول (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الديون المتعثرة 75
جدول (7.3): توزيع عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الائتمان 76
جدول (8.3): توزيع عينة الدراسة حسب رأس مال البنك بعملة الدولار 77
جدول (9.3): توزيع عينة الدراسة حسب القروض الممنوحة..... 78
جدول (10.3): توزيع عينة الدراسة حسب الاندماج مع بنوك 79
جدول (1.4–أ): واقع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في البنوك الفلسطينية..... 82
جدول (1.4–ب): واقع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في البنوك الفلسطينية 84
السؤال الأول: ما أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على الضمانات؟..... 84
جدول (2.4): واقع الضمانات في البنوك الفلسطينية..... 85
جدول (3.4–أ): واقع جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية 86
جدول (3.4–ب): واقع جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية 87
جدول (4.4–أ): واقع المخصصات في البنوك الفلسطينية..... 88
جدول (3.4–ب): واقع المخصصات في البنوك الفلسطينية 89

جدول (4.4–أ): واقع الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية..... 90
جدول (4.4–ب): واقع الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية..... 91
جدول (5.4–أ): واقع متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية 92
جدول (5.4–ب): واقع متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية 93
جدول (6.4–أ): واقع زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية..... 94
جدول (6.4–ب): واقع زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية..... 95
جدول (7.4–أ): واقع منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية 96
جدول (7.4–ب): واقع منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية 97
جدول (8.4) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والضمانات 98
جدول (9.4) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وتحسين جودة التسهيلات الممنوحة 98
جدول (10.4) لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والمخصصات. 99
جدول (11.4) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والحد من منح التسهيلات والتأثير على ربحية البنوك. 99
جدول (12.4) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومتانة القطاع المصرفي لمواجهة الازمات..... 100
جدول (13.4) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وزيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) 101

جدول (14.4) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومنح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم 101
الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. 102
جدول (1.1.4) اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي..... 102
جدول (2.1.4) اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة. 104
جدول (3.1.4) اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان..... 104
جدول (4.1.4) اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار. 105
جدول (5.1.4) اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك 106
جدول (1.2.4) اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. 107
جدول (2.2.4) اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة 107
جدول (3.2.4) اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان..... 108
جدول (4.2.4) اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى رأس مال البنك بعملة الدولار..... 109
جدول (5.2.4) اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى للاندماج مع بنوك أخرى..... 109

جدول (1.3.4) اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي..... 110
جدول (2.3.4) اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة..... 111
جدول (3.3.4) اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان. 112
جدول (4.3.4) اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار. 112
جدول (5.3.4) اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك. 113
جدول (1.4.4) اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. 114
جدول (2.4.4) اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة. 115
جدول (3.4.4) اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان..... 115
جدول (4.4.4) اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار. 116
جدول (5.4.4) اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك. 117
جدول (1.5.4) اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي..... 118
جدول (2.5.4) اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة..... 118

جدول (3.5.4) اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان. 119
جدول (4.5.4) اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار. 120
جدول (5.5.4) اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك 120
جدول (1.6.4) اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. 121
جدول (2.6.4) اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة 122
جدول (3.6.4) اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان. 123
جدول (4.6.4) اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار. 123
جدول (5.6.4) اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك 124
جدول (1.7.4) اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي..... 125
جدول (2.7.4) اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة..... 126
جدول (3.7.4) اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان. 126
جدول (4.7.4) اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار. 127

جـدول (5.7.4) اتجاهـات أفـراد العينـة نحـو مـنح تسـهيلات للمنشـآت صـغيرة الحجـم فـي البنـوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك. 128

فهرس الأشكال

شكل (1.3): توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي 70
شكل (2.3): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي 71
شكل (3.3): توزيع عينة الدراسة حسب العمر 72
شكل (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية 73
شكل (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي 74
شكل (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الديون المتعثرة 75
شكل (7.3): توزيع عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الائتمان 76
شكل (8.3): توزيع عينة الدراسة حسب رأس مال البنك بعملة الدولار 77
شكل (9.3): توزيع عينة الدراسة حسب القروض الممنوحة..... 78

فهرس الملاحق

الملحق (1) استبانة الدراسة 144
ملحق رقم (2): قائمة المحكمين..... 152

المصطلحات

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9: حيث يتناول معيار التقارير المالية الدولي 9 المعالجة المحاسبية للأدوات، وقد جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 إذ تمت مطالبة مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار إبلاغ مالي جديد حول الأدوات المالية يتمتع بالسهولة والبساطة (محمد . علا، 2016، ص 25)

الائتمان المصرفي: يعرف الائتمان المصرفي على أنه عملية يرتضي بمقتضاها البنك، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلا (فردا أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية، أو أي صورة أخرى؛ وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل؛ تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.

السياسات الائتمانية: هي الإطار العام الذي يضم مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات المصرفية، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها، وسقوف الائتمان المسموحة، وعناصر التكلفة، والحدود الزمنية، والشروط.

البنوك العاملة في فلسطين (من وجهة نظر الباحث): هي كل بنك يعمل تحت مظلة سلطة النقد الفلسطينية، سواء كانت بنوك فلسطينية المنشأ أم بنوك وافدة.

الادوات المالية : هي عقود يتم الاتفاق عليها على ان يتم تسويتها ومعادلتها بالكاش او باية اصول مالية اخرى.

القيمة العادلة : وفقا للمعايير الدوليه، القيمه العادله للأصل هي ما يساويه الأصل من وحدات نقديه أو في أسواق مبادله عادله وذلك في ظل توافر سوق كفء وبين أطراف مطلعه وراغبه في التعامل.

التكلفة المطفأة : سعر شراء الشيء ، مع الأخذ في الاعتبار جميع التكاليف ، ناقصًا القيمة المتبقية – المبلغ الذي يمكن الحصول عليه عند تصفية الأصل.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (الادوات المالية) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، و تحديد علاقة تطبيق المعيار الجديد مع تحسين جودة التسهيلات الممنوحة، و تحديد العلاقة مع الضمانات والمخصصات ومع متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات، ومع زيادة الأمان لصغار المستثمرين، وإبراز العلاقة مع منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم، وأثر العلاقة على الحد من منح التسهيلات، ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك، وقد اقتصرت هذه الدراسة على البنوك العاملة في فلسطين في الفترة الواقعة بين النصف الثاني من عام 2018، ولغاية نهاية عام 2019.

تنبع أهمية الدراسة من أهمية تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على سياسات الائتمان على المستوى الدولي بشكل عام، والمستوى الفلسطيني بشكل خاص، وأيضاً من أهمية تطوير السبل والضوابط الكفيلة للحد من التعثر ومدى تأثير ذلك على المخصصات، وحماية الاقتصاد الدولي من جهة والفلسطيني من جهة أخرى ، وأيضاً فحص مدى مواءمة تطبيق المعيار على الجهاز المصرفي الفلسطيني خاصة في مجال الربحية.

وكان حداثة تطبيق المعيار الجديد في فلسطين وسوء الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وكثرة التسهيلات البنكية الممنوحة، بالإضافة إلى ضعف القدرة على سداد أقساط القروض في مواعيد استحقاقها، هو الدافع لإجراء هذه الدراسة.

تم اتّباع المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة لقياس المتغيرات حيث تم توزيع 133 استبانة على عينة الدراسة المكونة من جميع المسؤولين في المستويات الإدارية العليا والوسطى في دوائر الائتمان ورقابة الديون المتعثرة والمالية والمخاطر في البنوك الفلسطينية شملت 14 بنكا،

واسترجاع 93 منها، وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss والوصول إلى النتائج الآتية:

إن قيمة و نوعية وجودة الضمانات تعتبر عاملا مهما في اتخاذ القرار الائتماني وبالتالي تحديد قيمة الديون المتعثرة و مستوى الربحية. وأظهرت الدراسة أن وجود معايير واضحة و سياسة ائتمانية مكتوبة تقوم عليها الدراسة الائتمانية يساعد في تعزيز جودة التسهيلات. ، واكدت وجود علاقة بين تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) وتحسين جودة التسهيلات الممنوحة. وأظهرت نتيجة الدراسة أيضاً وجود علاقة بين تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) والمخصصات.

كما أظهرت الدراسة أن السمعة الأدبية والائتمانية للعميل تعتبر عاملا مهما في منح التسهيلات أو الحد منها. إضافة إلى عوامل عدة تحد من منح التسهيلات واكدت وجود علاقة بين تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) والحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك، وأظهرت الدراسة أن زيادة رأس المال اضافة الى الاحتياطي الإلزامي والالتزام بالمتطلبات الرقابية و غيرها تؤدي إلى تعزيز مقدرة البنك على مواجهة الأزمات ، وأقرت الدراسة بوجود علاقة بين تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) ومتانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات ، كما أظهرت الدراسة أن التزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية وتطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية إضافة إلى قوة المركز المالي للبنك والنمو في صافي الأرباح وغيرها يؤدي إلى تعزيز الثقة لدى حملة الاسهم كما أقرت الدراسة بوجود علاقة بين تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) وزيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)

وأظهرت الدراسة أن العوامل الاقتصادية و توافر الجدوى الاقتصادية تعد عاملا هاما في اتخاذ القرار الائتماني بمنح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم. إضافة إلى عوامل أخرى ، كما إن قوة المركز المالي للبنك تعزز بناء مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات الممنوحة المنشآت صغيرة

الحجم، وهذا يتطابق مع ما جاء به معيار التقارير المالية رقم 9. وأظهرت الدراسة أن المعيار الدولي رقم (9) جاء مطورا للمعيار السابق رقم (39)، وأدى تطبيقه إلى إعادة تصنيف وقياس الأصول المالية، وان الهدف الأساسي لتطبيقه هو إدارة مخاطر الائتمان وما يتطلبه من إثبات خسائر الائتمان المتوقعة، كون تطبيقه يؤثر في حجم السيولة لدى البنوك.

وخلصت الدراسة إلى عدد من المقترحات أهمها: عقد ورش عمل ودورات تدريبية لموظفي دوائر الائتمان والمخاطر والمالية في البنوك الفلسطينية حول الآثار المترتبة لتطبيق المعيار الدولي التاسع للتقارير المالية، وعقد ورش عمل فيما بين البنوك للتعريف بكيفية التعامل مع بنود المعيار الدولي التاسع ومتطلباته خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادي وخصوصية الوضع الفلسطيني.

The impact of IFRS 9 "Financial Instruments" on Palestinian banks' credit policies

Prepared by: Rafi' Fathi Mureb

Supervised by: Dr. Khaled Zibdeh

Abstract

The study aimed to highlight the impact of the application of IFRS 9 'Financial instruments' on the Palestinian banks' credit policies. This study was limited to banks operating in Palestine between the second half of 2018 and the end of 2019. It aimed to identify the connection between the new standard's application and improving the quality of provided facilities، establish a link between guarantees and allocations and the banking sector's strength in crisis management، increase the protection of small investors، and stress the relationship with the facility grant to SMEs and its effect on the reduction of facility grants as well as its impact on bank profitability.

The study's significance derived from the value of IFRS 9 for credit policies on a global scale as well as on a Palestinian scale. It was also important to establish ways and controls to reduce disruption and its effect on allocation، protect the international economy and the Palestinian economy on one hand، and also to examine the harmonization of the standard's application to the PBS، in particular in relation to profitability.

The present study was prompted by the recent implementation in Palestine of the new standards، the weak economic conditions in the Palestinian territories، the large number of granted bank facilities، and the inability to pay loan premiums on maturity.

The study used the theoretical descriptive approach. In order to assess the variables، the study used the questionnaire as a study tool. A total of 133 questionnaires were distributed to a sample of 14 Palestinian banks، which included both senior and mid-level officials from the credit and non-performing loan management services، as well as the finance and risk departments. A total of 93 valid questionnaires were retrieved. The SPSS tool was used to analyze and process the collected data.

The study's findings revealed that the efficiency and value of guaranteed credit played a major factor in credit decision making، and thus the value of non-performing loans and profitability. The credit study was supported by consistent guidelines and a written credit policy، which aided in improving the efficiency of credit facilities. There was a connection

between the implementation of IFRS 9 and an increase in the quality of credit facilities. There was also a connection between the implementation of IFRS 9 and the allocations.

The study also revealed that a customer's moral and credit integrity played a significant role in granting or restricting credit facilities. There was a connection between using IFRS 9 and providing more protection to small bank investors (shareholders). Credit facilities were restricted for a number of reasons. There was a connection between implementing IFRS 9 and restricting credit facilities، which had an impact on bank profitability. Furthermore، capital increases، required reserves، and compliance with regulatory and other criteria improved the bank's resilience to crises. There was a connection between the use of IFRS 9 and the resilience of the banking sector in the face of crises. Banks' adherence to international standards and disclosure and accountability principles، as well as the bank's strong financial position and net profit growth، among other factors، increased shareholder confidence.

The bank's solid financial position aided in the creation of expected credit loss allocations for credit facilities provided to small businesses. The implementation of IFRS 9، which evolved from the previous IFRS 39، has resulted in the reclassification and calculation of financial assets. Economic conditions and the availability of economic viability were critical considerations when making a fiduciary decision to grant credit facilities to small-scale enterprises. Since its use influenced bank liquidity، the key goal of its use was credit risk management and the calculation of potential credit losses.

The study made some important recommendations. Workshops and training sessions on the implications of applying IFRS 9 for staff of Palestinian banks' credit، risk، and finance services were required. Interbank workshops were needed on how to address IFRS 9 requirements and provisions، particularly in the context of political and economic instability and Palestinian circumstances.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 مبررات الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 أسئلة الدراسة

7.1 فرضيات الدراسة

8.1 نموذج الدراسة

9.1 حدود الدراسة

10.1 منهجية الدراسة

11.1 مصادر المعلومات

12.1 هيكلية الدراسة

الفصل الاول:

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم ركائز الاقتصاد لكل دول العالم في العصر الحديث، فلا يكاد يخلو أي نشاط اقتصادي من الحاجة للتعاملات البنكية، كون البنوك تعتبر ضمن العجلة الاقتصادية لكل الدول سواء أكانت غنية أم فقيرة، فهي تقدم خدماتها في قطاعات عديدة ومتنوعة، كالصناعية والزراعية والتجارية والعقارية وغيرها من القطاعات الأخرى، بما يسهم في تنمية تلك القطاعات وازدهارها، والذي سيؤدي تلقائيا إلى النمو الاقتصادي لتلك الدول.

تعمل البنوك في مجالات عديدة ومتنوعة نذكر منها: الإيداعات والسحوبات النقدية، التسهيلات الائتمانية، الكفالات، الاعتمادات المستندية، شيكات التحصيل، إصدار دفاتر الشيكات، بطاقات الفيزا والخدمات الإلكترونية وغيرها من الأنشطة. وسيقوم الباحث في هذه الدراسة بالتركيز على مجال هام من تلك المجالات وهو التسهيلات الائتمانية.

تقوم فكرة التسهيلات الائتمانية على أنها "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة؛ لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد" (الدغيم واخرون، 2006، ص 194)

نستنتج من التعريف السابق أن التسهيلات الائتمانية تقوم على عدة عناصر، كالثقة، والغرض من التسهيلات، ومدة السداد، والضمانات، وبالتالي فإن أي خلل في أيَّ من العناصر المذكورة قد يؤدي

إلى تعثر التسهيلات الممنوحة، مما ينعكس على ربحية البنوك كمؤشر مستقل عن المؤشرات الأخرى التي تحقق أرباحا للبنوك، ومشكلة الديون المتعثرة في البنوك ليست مشكلة جديدة، فهي موجودة منذ نشأة البنوك وستبقى قائمة ما دامت هناك بنوك تقدم تسهيلات ائتمانية، ولكن تفاوتت سبل التعامل مع هذه المشكلة، فقد خلصت دراسات عديدة مثل (السيد، هند 2014) و (على، اسامة 2008) إلى الاهتمام بنوعية الضمانات وقوتها ومتابعة قيمتها خلال فترة منح التسهيلات، وهذا بهدف تقليل مخاطر الاسترداد في حال التعثر، في حين أوصت دراسات أخرى مثل (الطائي، سجى 2012) إلى ضرورة عدم التركز الائتماني في قطاعات محددة وإنما تنويع محفظة التسهيلات بهدف تقليل التعثر، في حين أشار (الدغيم وآخرون 2006) إلى ضرورة أن تركز الدراسة الائتمانية لطلبات التسهيلات على الغرض من التسهيلات المقدمة وطبيعة نشاط العميل ومتانة مركزه المالي وقدرته على السداد في المدة الزمنية المحددة، وهذا يتم بوجود دوائر ائتمانية متطورة ومدربة تسعى دائما لتفادي مخاطر التعثر من خلال التطوير الدائم للسياسة الائتمانية في البنوك.

ومن المعروف سابقاً، أن المصارف العالمية كانت تحتسب نوعين من المخصصات، الأول محدد موجه لمقابلة حسابات متعثرة بعينها، ويتفاوت حجم المخصصات بناء على حجم تعثّر الحساب. والنوع الثاني، هو المخصصات العامة التي تغطي كل الاحتمالات لمجموعة محفظة التمويل، وصحيح أن المصارف المركزية باتت تتشدّد أكثر في بناء المخصصات العامة كاحتياط للعوامل غير المرئية، ما يعني أنها باتت تقترب من تطبيق المعيار الجديد 9 ولكن بشكل غير مباشر، لكن المعيار الجديد هو أكثر تحديداً ووضوحاً في هذا المجال، ومما أدّى فعلياً إلى تفاقم الأزمة المالية عند وقوعها، هو أن المصارف لم تكن تمتلك في ذلك الوقت مخصصات في مقابل التمويلات التي تعثرت لاحقاً، فقد كانت تعتبر التمويلات كلها جيدة من هنا نشأ التفكير في ضرورة تحديد مخصصات حتى على الديون الجيدة، نظراً إلى أن أي تمويل من الممكن أن يتعثر. فحتى في حال كان التمويل جيداً. (يوسف، عدنان،2015، بدون صفحة)

ويعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني كغيره من القطاعات المصرفية في دول العالم في مواجهة مشكلة الديون المتعثرة، رغم اختلاف الواقع الاقتصادي والظروف السياسية في فلسطين عن بقية دول العالم، ومع ذلك فقد تحسنت جودة التسهيلات الائتمانية بشكل عام حيث لم تتجاوز الديون المتعثرة نسبة 2.3% من إجمالي محفظة التسهيلات. (الشوا، عزام،2018).

2.1 مشكلة الدراسة

تقوم البنوك العاملة في فلسطين بتقديم خدمات متعددة في شتى المجالات، ومن ضمنها التسهيلات الائتمانية ويعتبر تعظيم الأرباح من الأهداف الأساسية لعمل البنوك، ولذلك فإن حصول تعثر في التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي سبب كان، سيؤثر على ربحية البنوك، **وبما أن البنوك** تعمل ضمن سياسات وضوابط تحددها الإدارات العليا في البنوك تؤدي إلى تنفيذ رؤيتها وبما ينسجم مع تعليمات البنوك المركزية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية كجهات رقابية تنظم عمل القطاع المصرفي، وبما أن هناك معايير دولية تتعلق بعمل القطاع المصرفي تكون ملزمة التطبيق للبنوك عبر البنوك المركزية والتي كان آخرها المعيار الدولي لاعداد للتقارير المالية رقم (9)، وبالرجوع إلى مجلة جمعية البنوك في فلسطين لعام 2017، نرى أن قائمة الدخل المجمعة للبنوك الفلسطينية في بند المصاريف قد أظهرت أن مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة بلغ في عام 2016 مبلغ 24،986،868 ديناراً في حين بلغ في عام 2017 مبلغ 41،827،386 ديناراً. وهذا الارتفاع في قيمة المخصصات حدث ما قبل بدء تطبيق المعيار الدولي رقم (9) في فلسطين والذي أصبح نافذاً منذ شهر حزيران /2018

وهنا **سيحاول الباحث الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس:** ما أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين؟

3.1 مبررات الدراسة

تم اختيار هذه الدراسة بسبب المبررات الآتية:

- حداثة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في فلسطين.
- الوضع الاقتصادي في فلسطين.
- كثرة التسهيلات البنكية الممنوحة حيث بلغ اجمالي التسهيلات الممنوحة في عام 2019 9،035،200،000 دولار وذلك حسب موقع سلطة النقد الفلسطينية
- ضعف القدرة على سداد أقساط القروض في مواعيد استحقاقها ، وهذا ما بينه اجمالي المخصصات في قائمة الدخل المجمعة لعام 2019 بقيمة 63،008،687 دولار وذلك حسب موقع جمعية البنوك الفلسطينية

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على سياسات الائتمان على المستوى الدولي بشكل عام والمستوى الفلسطيني بشكل خاص، من حيث إعادة النظر بجودة التسهيلات الممنوحة والضمانات المقدمة، وإمكانية منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم، وأيضاً من أهمية تطوير السبل والضوابط الكفيلة للحد من التعثر ومدى تأثير ذلك على المخصصات، وحماية الاقتصاد الدولي من جهة والفلسطيني من جهة أخرى؛ من خلال تعزيز متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال زيادة الأمان لصغار المستثمرين من حملة الأسهم، وتفعيل دور الجهات الرقابية الفلسطينية بالالتزام بتطبيق بنود المعيار، وأيضاً فحص مدى مواءمة تطبيق المعيار على الجهاز المصرفي الفلسطيني.

5.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة بإبراز تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الآتية:-

- تحديد أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على الضمانات وتحديد علاقة الضمانات بمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).
- تحديد أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على تحسين جودة التسهيلات الممنوحة وتحديد علاقة تحسين جودة التسهيلات الممنوحة بمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).
- تحليل أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على المخصصات وتحديد علاقة المخصصات بمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).
- إبراز أثر تطبيق المعيارالدولي رقم (9) على الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك وتحديد علاقة الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك بمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).
- تحديد أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على متانة القطاع المصرفي في مواجهة الازمات وتحديد علاقة متانة القطاع المصرفي في مواجهة الازمات بمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).

- إبراز أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) وتحديد علاقة زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك بمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).
- تحليل أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم وتحديد علاقة منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم بمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).

6.1 أسئلة الدراسة

تتلخص أسئلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي: ما تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين ؟ وتنبثق عنه الأسئلة الآتية:-

- ما أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على الضمانات؟
- ما هي العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) وتحسين جودة التسهيلات الممنوحة؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على المخصصات؟
- **هل يؤثر** تطبيق المعيارالدولي رقم 9 على الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك؟
- هل يؤثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على متانة القطاع المصرفي لمواجهة الازمات؟
- هل توجد علاقة بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) وزيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم؟

7.1 فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة بالفرضية الرئيسية الاتية:

- لا يوجد تأثير لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، وفيما يلي الفرضيات المنبثقة عنها:-
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا 0.05 بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) والضمانات. و لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا 0.05 بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) وتحسين جودة التسهيلات الممنوحة. و لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا 0.05 بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) والمخصصات. و لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا 0.05 بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) والحد من منح التسهيلات والتأثير على ربحية البنوك. و لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية

البنوك تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا 0.05 بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) ومتانة القطاع المصرفي لمواجهة الازمات و لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا 0.05 بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) وزيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) و لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا 0.05 بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) ومنح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم و لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).

8.1 نموذج الدراسة

تحددت مشكلة الدراسة بوجود أثر لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، بحيث تتأثر سياسات الائتمان بعدة عناصر، وسيقتصر البحث على تغطية المتغيرات التالية والتي تقيس السياسات الائتمانية والممثلة للمتغير التابع، وتطبيق المعيار الدولي رقم (9) والذي يمثل المتغير المستقل كما في الجدول الآتي:-

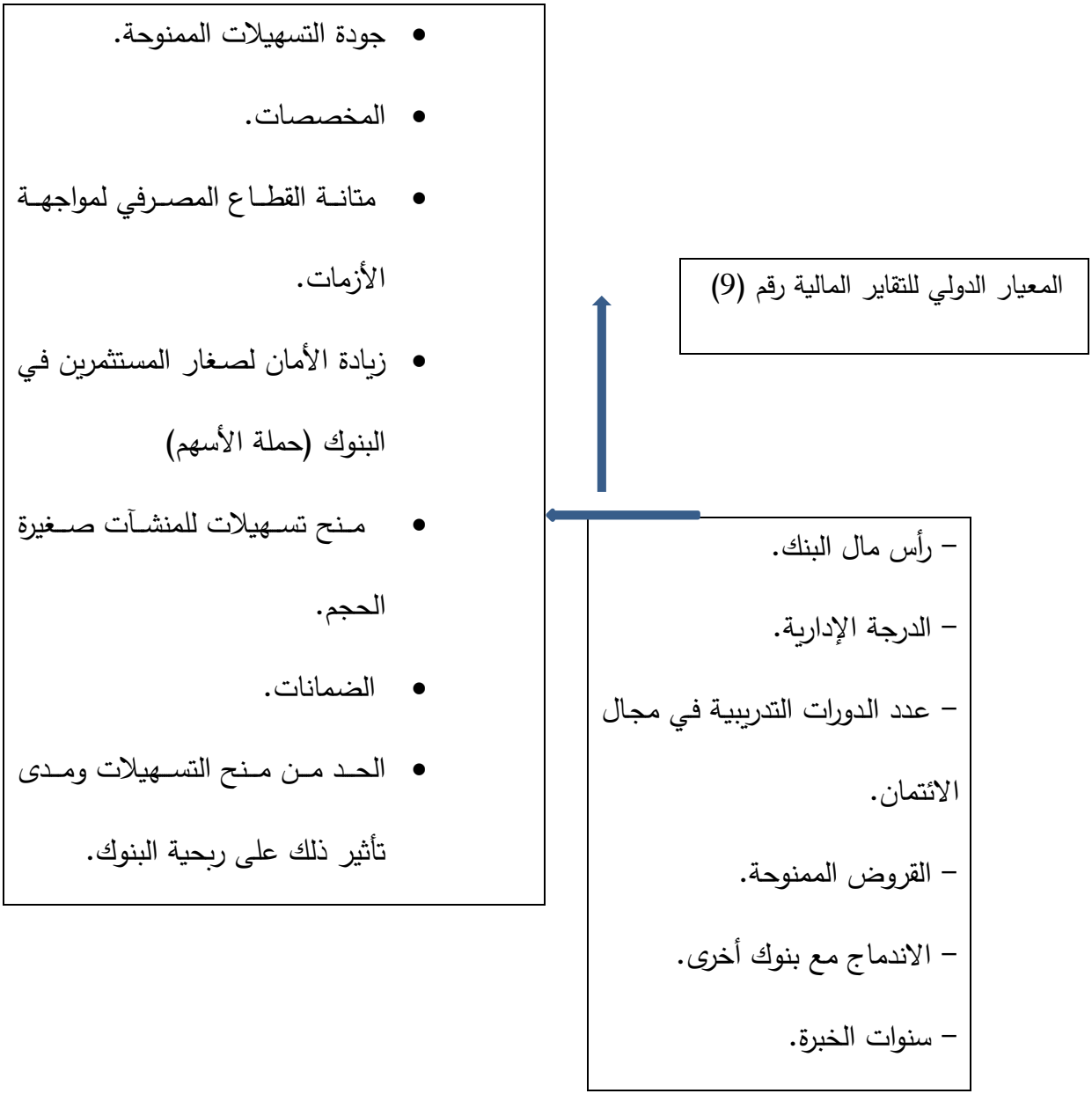

9.1 حدود الدراسة

تتكون حدود الدراسة المكانية والزمانية والبشرية كما يأتي:-

الحدود المكانية: اقتصرت الحدود المكانية على البنوك العاملة في فلسطين.

الحدود الزمانية: اقتصرت الحدود الزمانية على النصف الثاني من عام 2018 ولغاية نهاية عام 2019.

الحدود البشرية: اقتصرت الحدود البشرية على المسؤولين من الفئات الوسطى والعليا في دوائر الائتمان ورقابة الديون المتعثرة ودوائر المخاطر والمالية في البنوك الفلسطينية.

10.1 منهجية الدراسة

وصولا إلى تحقيق الدراسة لأهدافها قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي إذ إنهما يفيان بأغراض الدراسة، وكونهما يعتمدان على دراسة الواقع كما ويعبران عنه كمًا وكيفا، ولا يتوقف عند حد جمع المعلومات اللازمة لوصف الظاهرة وإنما يتعدى ذلك إلى تحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين متغيراتها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات وتوصيات عامة تسهم في تحسين الواقع وتطويره.

11.1 مصادر المعلومات

تم الحصول على المعلومات من خلال المصادر الآتية:

المصادر الأولية: تم الاعتماد على المعلومات المستقاة من الاستبانة الموزعة وكذلك من نتائج التحليل الإحصائي.

المصادر الثانوية: تم الاعتماد على الكتب والمراجع والدراسات والأبحاث السابقة بخصوص الموضوع وكذلك شبكة الانترنت.

12.1 هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول حسب الجدول أدناه:-

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	– مقدمة – مشكلة الدراسة – مبررات الدراسة – أهمية الدراسة – أهداف الدراسة – أسئلة الدراسة	– فرضيات الدراسة – نموذج الدراسة – حدود الدراسة –منهجية الدراسة –مصادر المعلومات – هيكلية الدراسة
الفصل الثاني: الإطـــــار النظـــــري والدراسات السابقة	الإطار النظري للدراسة – تعريف التسهيلات المصرفية. – انواع التسهيلات الائتمانية – تعريف الديون المتعثرة. – انـواع الـديون المصـرفية مـن حيث جودتها – أسباب التعثر. – الاسباب العانة لحدوث التعثر – مؤشرات التعثر – مؤشـرات تظهـر مـن خـلال البيانات المالية للمقترض – اليات الحد من التعثر – طرق معالجة الديون المتعثرة – مؤشرات مالية – اتفاقية بازل – أسباب نشأة المعيار الدولي 9 – أوجـه الاخـتلاف بـين المعيـار الدولي 9 والمعيار السابق 39	–الجوانب المحسبية لتأثير المعيار الدولي 9. –الجوانب الائتمانية لتأثير المعيار الدولي 9. – التاثيرات الضمنية – ضرورة الاستعداد –تعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي بخصـوص معيار 9. –تعليمات سلطة النقد الفلسينية بخصوص معيار 9. –دراسات تحليلية. – المقترحات على مستوى المؤسسات المصرفية –تجارب تطبيقية حول معيار 9. –مقارنـة واقـع المخصصـات فـي البنـوك الفلسـطينية قبل وبعد تطبيق المعيار بالأرقام. الأدبيات السابقة. – دراسات عربية وأجنبية. – التعقيب على الدراسات السابقة.
الفصل الثالث: المنهجية ومجتمع الدراسة	– مقدمة – أداة الدراسة – مجتمع الدراسة	– وصف عينة الدراسة – اختبار صدق اداة الدراسة. – اختبار ثبات اداة الدراسة.

وعينتها	– عينة الدراسة	– الأدوات والمعالجة الإحصائية.
الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.	– تحليل بيانات الدراسة	– اختبار الفرضيات
الفصل الخامس: النتائج والمناقشة والتوصيات.	– النتائج والمناقشة	– التوصيات

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2 الإطار النظري.

1.1.2 تعريف التسهيلات المصرفية.

2.1.2 أنواع التسهيلات الائتمانية.

3.1.2 تعريف الديون المتعثرة.

4.1.2 انواع الديون المصرفية من حيث جودتها

5.1.2 أسباب التعثر.

6.1.2 الأسباب العامة لحدوث التعثر.

7.1.2 مؤشرات التعثر.

8.1.2 مؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض.

9.1.2 آليات الحد من التعثر

10.1.2 آليات الحد من التعثر.

11.1.2 طرق معالجة الديون المتعثرة

12.1.2 مؤشرات مالية.

13.1.2 اتفاقية بازل.

14.1.2 أسباب نشأة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

15.1.2 الجوانب المحاسبية لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

16.1.2 الجوانب المحاسبية لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

17.1.2 الجوانب الائتمانية لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

18.1.2 التأثيرات الضمنية.

19.1.2 ضرورة الاستعداد.

20.1.2 تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص المعيار الدولي رقم (9)- نطاق التطبيق.

21.1.2 تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بخصوص المعيار الدولي رقم (9)- نطاق التطبيق.

22.1.2 دراسات تحليلية.

23.1.2 المقترحات على مستوى المؤسسات المصرفية.

24.1.2 تجارب تطبيقية حول معيار 9.

25.1.2 مقارنة واقع المخصصات في البنوك الفلسطينية قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS(9) بالارقام

26.1.2 مقارنة واقع المخصصات في البنوك الفلسطينية قبل تطبيق المعيار بالارقام وبعده.

2.2 الدراسات السابقة.

2.2.1 التعقيب على الدراسات السابقة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2 الإطار النظري.

1.1.2 تعريف التسهيلات المصرفية.

التسهيل الائتماني المصرفي هو واحد من اثنين:. 1 مبلغ محدد من المال يتفق عليه، ويضعه المصرف تحت تصرف العميل لاستخدامه في غرض محدد ومعلوم للمصرف، وفي الحدود والشروط، وبالضمانات الواردة بتصريح التسهيل الائتماني خلال مدة سريانه، وذلك لتنمية نشاط العميل التجاري المتسم بالنجاح مقابل تعهد العميل برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد. 2 . تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر (المستفيد) ولغرض معين ومحدد، ولأجل معلوم، كما هو الحال في خطاب الضمان إذ يصبح المصرف بمجرد إصداره لخطاب الضمان متعهداً بأداء قيمته للمستفيد عند أول طلب منه دون أية معارضة من أي جانب؛ شريطة أن تصل المطالبة للمصرف في موعد غايته تاريخ استحقاق خطاب الضمان (محمد،2015، ص26).

ويرى الباحث أن التعريف أعلاه يشمل جميع التسهيلات الائتمانية بما فيها الكفالات والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

ويعرّف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد" (الدغيم وآخرون، 2006، ص 194).

ويرى الباحث ان التعريف أعلاه يركز على القروض المصرفية فقط.

وهناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي:

أ.العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، ورأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتملة سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم. (الدغيم وآخرون،2006، ص 197).

ويرى الباحث أن العوامل الخاصة بالعميل تستحوذ على النصيب الأكبر في عملية الدراسة الائتمانية لأي مصرف.

ب. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يأتي:

1- الغرض من التسهيل.

2- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل؛ أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد، وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.

3- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

ويرى الباحث أن النقاط الأولى والثانية والثالثة من العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني تعتبر الأساسية.

4- طريقة السداد المتبعة؛ أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

5- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.

6- ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، إذ إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها؛ خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف. (الدغيم وآخرون،2006،ص 198) ويرى الباحث أنه عند البدء بالدراسة الائتمانية يتم دراسة العوامل المتعلقة بالعميل، ويليها من حيث الأهمية العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني.

ويلي مرحلة القرار الائتماني مرحلة تالية وهامة تتمثل في متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة. ولها وسائلها وأساليبها الخاصة للمحافظة على أموال المودعين يعتبر المركز المالي للعميل طالب الائتمان من وجهة النظر الائتمانية الضمان الرئيسي لمدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وبالرغم من ذلك لا يمنح الائتمان المصرفي على أساس افتراضي مسبق بأن المركز المالي هو وسيلة السداد حتى لو كانت ضمانات السداد متوفرة؛ لأن الاعتماد على ذلك وحده معناه أنه في حالة تصفية المشروع يتم إنهاء العلاقة بين البنك وعميلة، في حين ان الائتمان المصرفي يمنح اصلاً على أساس وجود تتابع في العمليات الانتاجية أو التسويقية أو بكليهما مجتمعين، وبذلك يكون هناك استمرارية في عملية السداد، وعليه يكون من الطبيعي التعرف إلى القدرة الإيرادية لطالب الائتمان حتى يعرف البنك مانح الائتمان مدى إمكانية التسديد للأقساط من الإيرادات، وهي الطريقة المثلى للتسديد، أما باقي الطرق الأخرى مثل بيع الأصول أو الاقتراض من مصادر أخرى لا تفضلها البنوك، نظراً لأن اساليب البيع مكلفة وتحتاج لوقت، وهي مؤشر غير مرغوب فيه خاصة إذا كانت ظروف العميل غير مستقرة ماليا أو في حالة متدهورة (ابو شيخة، 2016، ص58)

ويرى الباحث أن اية مماطلة من قبل العميل بالسداد لأي سبب كان يؤثر على تصنيفه الائتماني بالدرجة الأولى وبالتالي على أية قرارات مستقبلية فيما يخص التسهيلات الائتمانية التي من الممكن أن يتقدم بها.

2.1.2 أنواع التسهيلات الائتمانية

يمكن تصنيف القروض إلى نوعين :أ- قروض حسب الضمان .ب- قروض حسب الغاية.

أ- قروض حسب الضمان: تقسم القروض حسب الضمان إلى سلف مضمونة وغير مضمونة، والضمان قد يكون ضمانا شخصيا (كأن يضمن شخص أحد المتعاملين لدى المصرف)، أو عينيا كضمان البضائع والأوراق المالية وغيرها، والمصارف التجارية لا تتحمس للضمان بالأشياء غير المنقولة (كالعقارات والأراضي وغيرها) خوفا من الوقوع في إشكاليات البيع عند الإعسار للمدين واحتمالية الدخول في منازعات قضائية طويلة، لذا تركز المصارف على منح القروض لقاء ضمانات عينية منقولة مثل البضائع والأوراق التجارية التي يكون من السهل بيعها عند إعسار المدين لسداد القرض. (عيسى، 2004، ص36-37)

ويرى الباحث أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة مقابل ضمانات تبقي درجة المخاطرة قليلة على التسهيلات القائمة، مما يحد من نسبة التعثر.

ب- قروض حسب الغاية :

وفي ذات السياق تواصل الارتفاع في محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص وبنحو 5.1% مقارنة مع 8.6 % في العام 2018 ، لتصل الى 7478.5 مليون دولار ومشكلا نحو 82.8%من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 84.4 % في العام 2018 .وتوزعت هذه المحفظة على مختلف الانشطة الاقتصادية، الأنتاجية والخدمية، وبنسب تراوحت بن 26.9 %من محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص للأنشطة العقارية والانشائية والأراضي، 2.0 % للأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية. ويلاحظ تراجع الأهمية النسبية للتمويل المقدم لشراء السلع الاستهلاكية بما فيها السيارات (من 22.9 % الى 22.3 %) .ويعزى انخفاض الأهمية النسبية للتمويل الممنوح للأنشطة الزراعية إلى ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بهذا النشاط كونه موسميا من ناحية اضافة الى كون جزء كبير منه غير منظم من ناحية ثانية، مما يؤثر على قدرة المصارف على تمويل هذا النشاط. ومع ذلك فهناك

مصادر تمويل أخرى بديلة بخلاف المصارف، ممثلة بمؤسسات الاقراض المتخصصة التي تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد، تعمل على سد جزء كبير من الفجوة التمويلية الي يعاني منها هذا القطاع. ويشار في هذا السياق، إلى أن مؤسسات الاقراض قد منحت خلال العام 2019 حنو 11 %من إجمالي محفظة قروضها البالغة 262.5 مليون دولار للقطاع الزراعي.(سلطة النقد الفلسطينية،2019، ص 76)

ويرى الباحث أن التصنيفات المذكورة لأنواع التسهيلات الائتمانية من حيث الغاية تلقي الضوء على تنوع محفظة التسهيلات الائتمانية لكل مصرف بحيث يتم البناء عليها؛ من حيث تعزيز المنح أو تخفيضه حسب دراسة السوق لكل نوع من أنواع التصنيفات السابقة وبما لا يؤدي إلى التركز الائتماني.

3.1.2 تعريف الديون المتعثرة

يمكن تعريف التعثر بأنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المنشأة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من إشهار إفلاسها. سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية تتراكم سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى ايقاف نشاطها، وغالبا ما يحدث التعثر كنتيجة لوجود المشكلتين معا، كما أن مفهوم الفشل المالي لا يختلف عن ظاهرة التعثر المالي؛ إذ يقصد بها حالة عدم التوازن التي يتعرض لها العميل بسبب مجموعة عوامل داخلية وخارجية تضعف من قدرته على تسديد التزاماته المستحقة تجاه المصرف وكذلك فوائد هذه المستحقات ضمن الجدول الزمني المتفق عليه . (انجرو، 2007، ص 101-102)

ويرى الباحث أن التعريف أعلاه يعتبر شاملا بصرف النظر عن المدة الزمنية لاستحقاق الأقساط.

4.1.2 انواع الديون المصرفية من حيث جودتها

يمكن تصنيف الديون الممنوحة لزبائن أو عملاء البنك من حيث جودتها والتزامها بشروط عقد منحها من قبل البنك إلى أنواع هي:

1-ديون عاملة جيدة أو منتظمة: وهي الديون التي يلتزم المدين بالشروط المتفق عليها مع البنك وتكون مغطاة بضمانات مقبولة وحركة حسابها منتظمة ومصادر خدمة الدين مستمرة ومتزنة.

2-ديون تحت المراقبة:وذلك لظواهر ضعف تتعلق بالوضع أو المركز المالي للمقترض والتي قد تؤشر على وجود خلل في ملاءته المالية.

3-ديون دون النموذجية:وذلك لعدم خدمة الدين بدفع الفوائد والأقساط في مواعيدها أو تقلص أو جمود نشاط المقترض، أو لانخفاض قيمة الضمانات المقدمة أو لتغيير جوهري في الشكل القانوني للمقترض.

4-ديون مشكوك في تحصيلها: وهي الديون التي تبين للبنك أدلة عن عدم قدرة المدين عن خدمة الدين وتزداد هذه الأدلة بان يصل البنك إلى مرحلة يشك في تحصيلها أو تحصيل جزء منها في المستقبل.

5-ديون رديئة أو هالكة: وتعتبر خسائر أو ديوناً معدومة وهي التي لا أمل في تحصيلها مطلقا.

(الظاهر وآخرون، 2007، ص 520)

ويرى الباحث أن تعثر القروض يعني عدم قدرة العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بمواعيد استحقاق الأقساط المتفق عليها، مما يضع التسهيلات الائتمانية المقدمة له تحت المراقبة تمهيدا لتصنيف التسهيل وأخذ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها على رأس المال المتبقي من التسهيل وبنسبة مئوية محددة وحسب التعليمات المعمول بها والصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

5.1.2 أسباب التعثر

إن هناك أسباباً وعوامل كثيرة أدت وتؤدي إلى نشوء الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية، إذ إن

القروض تتضمن درجة عالية من المخاطر تزداد كلما ازداد اندفاع المصارف في الإقراض أو التسرع في منحه، وأن المصرف يتمكن من التحليل الدقيق لمراكز الزبائن الائتمانية. فالمصارف لا تتمكن من التنبؤ بالمبالغ التي تواجهها مشاكل التحصيل في المستقبل وذلك لوجود متغيرات متعددة ومفاجئة، ولا تستطيع المصارف تفادي خسائر القروض بصورة كلية ولكن من واجبها بذل المساعي لتقليل هذه الخسائر (الخزرجي،2004) (زايدة، 2006، ص 52).

ويرى الباحث ان اندفاع المصارف في الإقراض أو التسرع في منحه كما ورد أعلاه ليس دقيقا ولا يعتبر سبباً رئيسياً للتعثر.

6.1.2 الأسباب العامة لحدوث التعثر

يمكن إجمال الأسباب العامة لحدوث التعثر بما يأتي:

1- ضعف إشراف الأجهزة الرقابية.

2- ضعف أو عدم كفاية الإفصاح المالي لدى المصارف.

3- منح القروض للأقارب والأصدقاء ولذوي المصالح المشتركة وذوي النفوذ.

4- ضعف الإدارات المصرفية.

5- السياسات غير السليمة على مستوى الاقتصاد الكلي.

6- ارتفاع معدلات نمو الائتمان المصرفي بشكل يفوق الحاجة الفعلية للاقتصاد (عفانة، 2018، ص 181).

ويرى الباحث أن البند الثالث يعتبر من أخطر أسباب التعثر؛ خاصة إذا كانت غير مستندة إلى السياسة الائتمانية المتبعة لدى المصارف.

وتساهم في حدوث التعثر مجموعة من المسببات التي تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي بها إلى تعثر ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ثلاث مجموعات:

أسباب يرتكبها البنك فتؤدي إلى تعثر الائتمان وتنشأ هذه الأسباب مما يأتي:

أ. قصور دراسة منح التسهيلات الائتمانية.

ب. عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعياً من حيث: مخاطر الإدارة،السوق، رأس المال، الضمانات العقارية.

ت. صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل وليس حسب شروط العقد.

ث. عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل بين الحين والآخر بالتسهيلات (زايدة، 2006، ص 53).

ويرى الباحث أن البندين (أ، ب) من أهم أسباب تعثر الائتمان التي قد يرتكبها البنك والتي يمكن معالجتها بتوفير طاقم مدرب يقوم بعمل الدراسات الائتمانية ويخضع للرقابة الدائمة والتطوير المستمر.

أسباب يرتكبها العميل فتؤدي إلى تعثر الديون منها (صباح، 2004)

أ- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك.

ب- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها.

ت- التوسع غير المدروس لعمليات العميل.

ث- اعتماد العميل على مصادر غير متكررة مما يزيد من عدم انتظام تدفقاته النقدية، وأرباحه من فترة مالية إلى أخرى.

ج- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل

ح- العوامل الشخصية والمسلكية الذاتية للعميل(زايدة،2006، ص 53).

ويرى الباحث أن البنود (أ، ب، ح) تعتبر من أخطر أسباب التعثر التي يرتكبها العميل؛ فهي تكون مبنية مسبقا على التضليل، وغالبا ما تؤدي إلى التعثر منذ بداية منح التسهيل.

أسباب تتعلق بالبيئة المحيطة بالمصرف وتتمثل في الآتي (الخزرجي،2004)

أ. الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي توثر على نشاط الائتمان بالبنك بالإضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية.

ب. المنافسة غير المشروعة بين البنوك، وعدم استقرار أسعار الصرف (زايدة، 2006، ص 53).

ويرى الباحث أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعدم استقرار أسعار الصرف هي ظروف عامة تكون خارجة عن إرادة القرار الائتماني خاصة بعد منح التسهيل؛ إذ يكون من الصعب التنبؤ بها مسبقا ما لم تتوفر مؤشرات تدل على حدوثها.

7.1.2 مؤشرات التعثر

مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك:

1- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.

2- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.

3- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع، وبطبيعة الحال فإن ذلك يستوجب أن يكون البنك على اطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة.

4- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.

5-إرجاع الشيكات المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف

صرف بعض الشيكات (فايزة، 2019، ص 27).

ويرى الباحث أنه مجرد ظهور اي من المؤشرات أعلاه يجب أن تتم المتابعة الفورية مع العميل وإبلاغ الدوائر ذات العلاقة كدوائر الائتمان والتحصيل.

8.1.2 مؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض .

1- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له .

2- قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك، أو تكرار التقدم بطلبات لزيادة سقوف الائتمان الممنوحة على الضمان نفسه.

3- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلا، أو تقديمها ضمانا لدائنين آخرين، وكما هو معروف فإن الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية .

4- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد، وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد (أبو عبيد، ص13).

ويرى الباحث أن المؤشرات أعلاه تتطلب من دائرة الائتمان إعادة دراسة وتقييم للتسهيلات الممنوحة للعميل لاتخاذ القرار المناسب بالطلبات المقدمة من قبل العميل، ومهما كانت الأسباب المؤدية لحدوث التعثر والمؤشرات الدالة على ذلك، يبقى هناك آليات وضوابط للتعامل مع التسهيلات للحد من وقوع التعثر.

9.1.2 آليات الحد من التعثر

هناك العديد من الآليات المتبعة للحد من وقوع التعثر نسرد منها:-

1-تطبيق مبدأ اعرف عميلك: الذي يقوم على معرفة المصرف لعميله معرفة تامة لاتخاذ القرار الصائب عند منح التمويل. الحصول على كافة البيانات الخاصة بالعملاء لتمكين المصارف من متابعة العمليات التمويلية بصورة فعالة وتسهيل سبل الاتصال بين المصرف والعميل. وربط العميل بالجهات التي له علاقة بها وإعطاء صورة كاملة عن العميل والشركات التي تتبع له والأشخاص الذين يكفلهم في كل الجهاز المصرفي. والحصول على التقارير الائتمانية المفصلة عن العملاء يسهل عملية اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب. (الطاهر ومحمدين، 2013، ص60).

ويرى الباحث أن تطبيق مبدأ (اعرف عميلك) من خلال التحديث المستمر لبيانات العميل الشخصية والمالية، يعتبر الركيزة الأساسية في عمليات اتخاذ القرار الائتماني بما ينعكس على تقليل التعثر مستقبلا.

2-علاقة الترميز الائتماني بالتمويل المصرفي: تتمثل في أنها آلية جيدة للحد من مخاطر التمويل وللتقليل من عمليات التمويل غير المنتظم والعمل على زيادة العائد من العمليات المصرفية.

فإذا أراد المصرف عدم الوقوع في كثير من المخاطر فيجب أن نعمل على اتباع الأسس السليمة في كافة العمليات المصرفية وأولها ترميز عملاء الجهاز المصرفي، ولذا لجأت المصارف المركزية لإصدار ضوابط أكثر تشددا، كما اهتمت بنظم المعلومات، وذلك عبر الحصول على كافة البيانات الديمغرافية عن العميل وتحليلها والاحتفاظ بها، ولتوحيد شخصية العميل التي يتعامل من خلالها مع المصارف لجأت المصارف إلى التعامل مع العملاء عبر الرمز الائتماني، وصولاً إلى موقف تمويلي موحد للعميل وعلاقاته المترابطة من شركات وشراكات وغيرها بكل المصارف، كما تساعد قاعدة البيانات على الحصول على كافة المعلومات المطلوبة عن العميل إضافة إلى تسهيل الوصول للعميل عند الضرورة. (الطاهر ومحمدين، 2013، ص61). ويرى الباحث أن الترميز الائتماني يسهل كثيراً في عملية الدراسة الائتمانية وبالتالي في اتخاذ القرار الائتماني المناسب.

3- تشتمل إدارة محفظة الائتمان على عدة عناصر أهمها تقييم ثقافة الائتمان، أهداف المحفظة، حدود تحمل المخاطر، إدارة أنظمة المعلومات، تجزئة المحفظة وأهداف تنويع المخاطر، تحليل القروض المشتركة مع أطراف أخرى، اختبار التحمل للمحفظة، استقلالية وفعالية أنظمة الضبط، تحليل مفهوم العائد/ المخاطر للمحفظة . إن كل عنصر من هذه العناصر على درجة كبيرة من الأهمية من أجل إدارة فعالة لمحفظة القروض، وهناك ترابط كبير بين هذه العناصر وبالتالي فإن عدم إغفال أي عنصر من هذه العناصر سيجعل عملية إدارة محفظة القروض عملية ناجحة ومثمرة. (الكراسنة، 2013، ص2)

ويرى الباحث أن وجود سياسة إقراض سليمة تتسم بالمرونة والوضوح تكون مكملة للعناصر والآليات المتبعة في الحد من التعثر، فتطبيق مبدأ اعرف عميلك واستخدام الترميز الائتماني، لا يؤديان إلى الحد من التعثر دون وجود سياسة إقراض سليمة.

4-درجت العادة أن يقوم البنك بمراقبة القروض على أساس فردي في هذا الأسلوب شيء من الصحة. ولكن الطريقة الأسلم أن يقوم البنك بإدارة القروض على أساس كلي وكذلك على أساس تقسيم المحفظة حسب القطاعات.

إن الإدارة الفاعلة لمحفظة القروض تتطلب بالدرجة الأولى فهم واضح من الإدارة ومجلس الإدارة بهذا الشأن وبالتالي يجب أن يكون لهذه الأطراف إلمام كبير بمكونات محفظة القروض والمخاطر الكامنة في هذه المحفظة. كذلك يجب عليهم فهم مكونات المحفظة سواء على مستوى المنتجات، التركز القطاعي والجغرافي، متوسط تصنيف المحفظة والخصائص الأخرى. كذلك يجب على مجلس الإدارة ضمان أن السياسات والإجراءات والممارسات تهدف بشكل أساس إلى ضبط المخاطر سواء أكان على مستوى القروض الفردية أم على مستوى المحفظة ككل. (الكراسنة، 2013، ص4-5).

ويرى الباحث أن وجود دوائر الرقابة على الائتمان في المصارف يعتبر من أهم وسائل الحد من التعثر

5- تعتبر مهمة مراجعة القرض الأساس في الضبط الداخلي لمحفظة القروض. وتعتبر المراجعة الدورية لمستوى مخاطر الإقراض وعلى درجة كبيرة من الأهمية بغية تحقيق إدارة فاعلة للمحفظة.

ولضمان استقلالية هذه الوحدة، يجب أن ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة أو إلى لجنة التدقيق المعينة من المجلس. ويقوم مجلس الإدارة بالموافقة على كل ما يتعلق بهذه الوحدة من حيث موازنتها، خططها، أهدافها الاستراتيجية وغيرها من الأمور. وتعتبر استقلالية الوحدة من الامور التي يجب ضمأنها وحمايتها. (الكراسنة، 2013، ص37) يرى الباحث أن لدوائر التدقيق الداخلي والمخاطر دوراً هاماً أيضاً في الحد من التعثر، وذلك عبر عمليات التدقيق السنوية ودراسة المخاطر التشغيلية.

6-عند مراجعة جودة الموجودات يقوم المفتش بفحص قرض معين للتأكد من نوعية هذا القرض وباستخدام عينة من القروض يستطيع المفتش معرفة طبيعة ومستوى الإشراف من قبل البنك على مستوى المخاطر. لقد جرت العادة أن يتم تحليل القروض الفردية من أجل معرفة مدى دقة تصنيف المخاطر لدى البنك وبالتالي معرفة مستوى إدارة محفظة القروض. ولكن الطريقة الأكثر ديناميكية هو أن يتم فحص تصنيف المخاطر وفحص إجراءات منح القرض في آن واحد. إن مراجعة جودة الموجودات يمكن أن يستخدم للتعرف على عدة أمور أهمها معايير الضمانات، الالتزام بسياسة الائتمان، إدارة الائتمان، دقة أنظمة المعلومات، دقة التوثيق ومدى فاعلية إجراءات مراقبة وضبط الائتمان. كذلك فإن تلك المراجعة يمكن أن تظهر مدى التزام دائرة الائتمان بالأنظمة والقوانين. أن نطاق وعدد المراجعات لنوعية الموجودات يجب أن يعتمد على مستوى واتجاه المخاطر ونوعية إدارتها. (الكراسنة، 2013، ص40)

ويرى الباحث بوجوب اتباع تعليمات البنوك المركزية والهادفة في مضمونها الحد من التعثر، كما أنه من المفهوم أيضاً أن اتباع آليات ووسائل للحد من التعثر ليس بالضرورة ان تمنع حدوثه ولكن الأهم هو كيفية معالجته في حال حدوثه وذلك للتخفيف من حجم الخسائر على البنوك.

10.1.2 طرق معالجة الديون المتعثرة

إذا كانت عملية الإقراض من أبرز نشاطات البنوك التجارية، فإن مخاطر القروض وتعثرها تمثل المشكل الأساسي والعائق الكبير لتلك النشاطات، ولكن هذا الأمر لا يمنع البنوك التجارية من الوقاية منها وذلك بمنح الائتمان وفق أسس موضوعية لا شخصية، بالإضافة إلى القيام بالمراقبة المستمرة لمحفظة القروض البنكية. ويرى الباحث أنه لا يوجد تسهيلات ائتمانية دون مخاطرة وكما هو معروف فإن المخاطرة المرتفعة تحقق العائد المرتفع للبنوك.

وفيما يلي بعض الحلول المقترحة لمعالجة إشكالية القروض المتعثرة:(محمد وخالد، 2019، ص 8)

1- إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكلف بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط، كيفية استخدام القرض، حجم القروض المتعثرة.

2- التشخيص الدقيق للقرض المتعثر من كافة النواحي الخارجية.

3- تأجيل تاريخ استرجاع القرض عندما تكون هناك حاجة فعلية له، خاصة إذا تبين للبنك بأن أسباب التعثر كانت خارجة عن إرادة المقترض .

4 – بغرض مقابلة مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، فإنه ينبغي على البنك أن يقوم بتكوين مخصصات لذلك، ووفقاً لمقررات لجنة بازل فإن الدين الذي يتوقف صاحبه عن السداد ستة أشهر يعد دينا غير عامل.

5 – اقتراح الحلول ووضع قواعد للسداد تتفق وقدرات المقترض وذلك بناء على دراسة معمقة للقروض والمؤسسة المقترضة لإرشادها في كيفية خفض الكلفة وترشيد النفقات وتسييل بعض الأصول ورفع كفاءة الأداء وإجراء تغييرات في الإدارة. ويرى الباحث ضرورة التعاون ما بين البنك والمقترض للوصول إلى المعالجة السليمة للدين المتعثر.

6 – دراسة إمكانية التوسيع على المقترض المتعثر بمنحه تسهيلات إضافية لحل مشكلاته ذات الأثر المالي، وذلك إذا تبين أن في ذلك مساعدة له لسد النقص الطارئ نتيجة لتردي أوضاعه المالية.

7– دراسة إمكانية تحويل المخاطر مع العميل المتعثر إلى طرف أقدر منه كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات ضمان القروض.

8– تحويل دين البنك إلى حصة عينية من أصول المدين لتتحول بعد ذلك إلى أسهم، فيصبح البنك مساهما في المؤسسة، يشارك في الربح والخسارة. إذ يرى أصحاب هذا الاقتراح أن مشاركة البنك في إدارة المؤسسات المتعثرة يمكن أن يؤدي إلى تحسن أوضاع الشركة وتحولها من الخسارة إلى الربح.

9– بيع بعض الأصول غير العاملة التي يمكن للمقترض الاستغناء عنها في هذه الفترة. (محمد وخالد، 2019، ص 9).

ويرى الباحث أن البنوك تلجأ بداية للتعاون وتقديم المشورة للمقترض حفاظا على أموال البنك بالدرجة الأولى ولتخفيض التعثر، فكلما كانت هناك جدية لدى المقترض كانت معالجة التعثر أسرع.

10– إعادة جدولة الدين: تتوقف هذه العملية على إيمان وثقة البنك في العميل على أن التعثر الحاصل خارج عن إرادته، وأن هناك احتمال بدرجة كبيرة على تحسين وضعه وقدرته على السداد، يستند البنك في هذه العملية على تحديد شروط الجدولة بناء على صدق العميل؛ و حصوله على التعهدات والضمانات الكافية من أجل ضمان استرداد القرض.

11– دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى وهي من أهم الطرق.

12– تصفية العميل: هذا الأسلوب يقتضي اقتناع الطرفين بأنه لا ملاذ وأن هذا الأسلوب هو الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات ولعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط الذي قد يؤدي هلاك ما تبقى من مقومات المنشأة (بو عبدالله، بريشي،2017،2016، ص 19).

ويرى الباحث أنه رغم وجود عدة طرق لمعالجة الديون المتعثرة، إلا أنه تبقى هناك نسبة ديون متعثرة تؤثر

على ربحية البنوك.

11.1.2 مؤشرات مالية

وتظهر قائمة الدخل المجمعة للبنوك الفلسطينية في بند المصاريف أن مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة بلغ في عام 2016 مبلغ 24،986،868 ديناراً بينما بلغ في عام 2017 مبلغ 41،827،386 ديناراً (جمعية البنوك في فلسطين، 2017، ص 7).

ويرى الباحث من خلال المؤشر أعلاه أنه كلما ارتفعت قيمة المخصصات، انخفضت الربحية، وهذا في حال اخذنا هذا المؤشر فقط بمعزل عن المؤشرات الأخرى التي تؤثر على ربحية البنوك كالسيولة والودائع وغيرها من المؤشرات. وتبقى هناك تجارب دولية أفضت إلى ظهور معايير أوجبت تطبيقها على مستوى العالم بهدف حماية رأس المال وحقوق المالكين والمستثمرين.

12.1.2 اتفاقية بازل

مما لاشك فيه أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بدرجة تماشيه مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العالمية؛ لذا سعت لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال:

الدعامة الأولى: تغيير في كيفية حساب أوزان المخاطر بالنسبة لمخاطر الائتمان والإبقاء على أساليب حساب مخاطر السوق الصادرة عن اللجنة سنة 1196، وإدراج نوع جديد من المخاطر والمتمثل في مخاطر التشغيل وأوصت بضرورة أخذه بعين الاعتبار عند حساب نسبة كفاية رأس المال الجديدة.

الدعامة الثانية: ركزت فيها اللجنة على استراتيجيات وسياسات البنك لتحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بطريقة سليمة،كما تم التركيز أيضاً على إدارة المخاطر المصرفية.

الدعامة الثالثة: سعت اللجنة من خلالها إلى تحسين معايير الإفصاح لدى البنوك، وتقديم توصيات

وتحديد متطلبات الشفافية،مما سيؤدي إلى تحسين إمكانية المقاربة بين المصارف. (بسيسة، 2015، ص 31)

يرى الباحث أن الدعامات الثلاثة ستؤدي إلى تعزيز الدور الرقابي للمصارف وبما ينعكس على ثقة العملاء.

13.1.2 أسباب نشأة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

نشر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بشكل كامل ونهائي في تموز 2014 وقد حل كليا مكان معيار المحاسبة الدولية رقم 39 (محاسبة الأدوات المالية) على أن يكون تاريخ التطبيق الفعلى لكافة متطلبات المعيار ابتداء من 2018/1/1، كما يذكر أن صدور المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بصيغته المعدلة عام 2014 جاء نتيجة للدروس المستخلصة من الازمة المالية العالمية (منتصف 2007–2010) وللإخفاقات التي تسببت بها المعايير والقواعد المحاسبية المتعلقة بكيفية معالجة الأدوات المالية وكيفية معالجة التدني في قيمتها خصوصا معيار المحاسبة الدولية رقم 39 وفشل هذه المعايير في تحديد حجم الخسائر في المحافظ المالية للمصارف والمؤسسات المالية، هذا ونادت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ ديسمبر 2009 بضرورة اعتماد مبادئ جديدة في تحديد خسائر الأدوات المالية وطالبت صراحة بتغيير المعايير المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالخسائر على المحافظ المالية لتصبح ذات ابعاد تطلعية، ولتعتمد أكثر على مبدأ الخسارة المتوقعة وليس على مبدأ الخسارة المحققة وذلك بهدف تحسين فعالية القرارات بالنسبة للمتعاملين مع المصارف وغيرها من المؤسسات المالية. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، ص 3).

يرى الباحث أن الأسباب التي أدت إلى ظهور المعيار الدولي رقم 9 بديلا للمعيار السابق رقم 39 ستؤدي إلى تعزيز الدور الرقابي للجهات المسؤولة عن إدارات المخاطر والائتمان .

14.1.2 أوجه الاختلاف بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار السابق رقم (39)

مجال المقارنة	المعيار الدولي IAS 39	معيار اعداد التقارير IFRS 9
مسمى المعيار	الأدوات المالية الاعتراف والقياس.	الأدوات المالية.
سريان التطبيق	يسري في الو ت الحالي (وقت صدوره)	السماح بالتطبيق من فترة مبكرة في 2015/1/1 م والزامية التطبيق في 1/1 2018 م
نطاق المعيار	جميع الأصول والمطلوبات المالية ومحاسبة الحوط.	يشمل فقط الأصول المالية وفي الوقت الحاضر لا يشمل المطلوبات المالية واستبعاد الأدوات المالية وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط (حسب مر حل التط يق الثانية والثالثة)
تصنيف ادوات الدين	القيمة العادلة من خلال الربح الخسارة والأدوات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والتكلفة المطفأة
تصنيف أدوات حقوق المالية	القيمة العادلة من خلال الربح والخ ارة والأدوات لمتاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
أسس التصنيف	نية التعاقد لأجل تحقيق أرباح على المدى القصير، القروض، المشتقات تخضع لقيود محددة.	يتم التصنيف على أساس نموذ الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.
قياس أدوات الدين	تقاس بالتكلفة المطفأة إذا صنفت محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وهناك بعض التصنيفات تقاس على أساس القيمة العادلة.	– تقاس بالتكلفة المطفأة إذا كان هدف نموذج الأعمال هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل فقط سداد أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي غير المسدد. – أدوات الدين التي تتوافر فيها المعايير المذكورة أعلاه يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان التصنيف سيفضي أو تقليل أو عدم تطابق في القياس المحاسبي. – اذا لم يكن كذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

مجال المقارنة	المعيار الدولي IAS 39	معيار اعداد التقارير IFRS 9
قياس أدوات حقوق الملكية	تقاس بالقيمة العادلة مع استثناء الاسهم غير المسعرة ويتم قياس الاستثمارات بالتكلفة حيث القيمة العادلة لضعف الموثوقة.	تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ لكن المنشأة قد تحدد اختيارا غير قابل للنقض عند الاعتراف المبدئي فيما يخص استثمارات محددة في أدوات حقوق الملكية التي تقاس بخلاف ذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدليل الشامل الآخر بشرط عدم وجود نية المتاجرة.
المشتقات الضمنية.	تعتبر ضمن العقود المختلطة وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.	تفصل المشتقة الضمنية عن العقد الأساسي وتقاس كمشتقة وفق ما ورد بهذا المعيار إذا كانت الخصائص الاقتصادية للمشتقة الضمنية ومخاطرها غير مرتبطة على نحو وثيق بخصائص العقد الأساسي ومخاطره وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح الخسارة.
خيار القيمة العادلة.	يمكن أن تحدد المنشأة أصولاً مالية تقاس بالقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي ولها مطلق الحرية في القيام بذلك دون مراعاة لمعايير أخرى.	تقيس المنشأة الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف المبدئي فقط، وبعد الاعتراف المبدئي يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة
إعادة تصنيف أدوات الدين.	يتم إعادة تصنيف الدين من بين 4 مجموعات محددة بالمعيار بموجب ظروف محددة (الربح/الخسارة) تبعا لحركة التصنيفات الواردة بالمعيار ويعاد التصنيف من تاريخ الاحتفاظ بأداة الدين حتى تاريخ الاستحقاق بصورة جادة ما لم تحدث استثناءات.	اذا تغيرت أهداف نموذج الأعمال يسمح إعادة التصنيف للأدوات المالية من الربح أو الخسارة إلى التكلفة المطفأة أو العكس إلى أن تكون تلك التغيرات واضحة للأطراف ذات العلاقة، ويتوقع أن يكون ذلك نادراً.
مجال المقارنة	المعيار الدولي IAS 39	معيار اعداد التقارير IFRS 9
إعادة تصنيف أدوات حقوق الملكية.	يسمح بإعادة التصنيف بين أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع والقيمة العادلة من	إذا أعادت المنشأة نصنيف أداة بين القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إلى فئة

	خلال الربح والخسارة، عندما يكون الربح والخسارة غير المحققة معترفاً بها الأرباح والخسائر على أساس القيمة العادلة، وعندما يتم التحويل من القيمة العادلة من خلال الربح إلى الأدوات المتاحة للبيع لا يمكن عكس الربح أو الخسارة المعترف بها وغير المحققة، كل الأرباح والخسائر المحقة من الأدوات المتاحة للبيع تدرج في الأرباح والخسائر خصما على حقوق المساهمين.	قياس القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة يستمر قياس الأداة بالقيمة العادلة ويعاد تصنيف الأرباح المتراكمة في الدخل الشامل من حقوق الملكية إلى حساب الأرباح والخسائر في تاريخ إعادة التصنيف.

المصدر :(محمد، حامد،2017، (ص 6-8))

يرى الباحث من خلال الفروقات بين المعيارين أن تطبيق المعيار الدولي رقم (9) سيؤدي إلى تعديل على القوائم المالية لمرة واحدة فقط حيث سيتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية وفقا للمعيار الجديد والذي بدوره سينعكس على نتائج هذه القوائم.

15.1.2 الجوانب المحاسبية لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

وضع مجلس المعايير الدولية برنامجا ليحل المعيار (9) بديلا للمعيار (39) من خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية ابتداء من نوفمبر 2009 م، فقد أصدر المجلس بنودا بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (ifrs9) تتعلق بتصنيف وقياس الالتزامات المالية، إذ إن تلك البنود تتطلب أن تكون جميع الأصول مصنفة استناداً على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق التعاقدي للأصل المالي، فالأصول تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة زائد تكاليف معاملة معينة في حالة أصل مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، وتقاس الأصول لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، وفي أكتوبر 2010 أضاف المجلس إلى المعيار (ifrs9) المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية.

المرحلة الثانية: منهج انخفاض القيمة (التكلفة المستنفذة وانخفاض القيمة).

المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط: فقد بحث المجلس في هذه المرحلة كيفية تحسين وتبسيط متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بمحاسبة التحوط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي (ias39) ومن المعلوم أن محاسبة التحوط تؤثر على أسس الاعتراف بالأرباح والخسائر (الايرادات والمصروفات) المتعلقة بالبند المغطى أو أداة التحوط ويأخذ ذلك شكلين حسب ما ورد في (ias39) التغطية بالقيمة العادلة أو التدفق النقدي. (محمد، حامد،2017، ص 3- 5)

يرى الباحث أن التأثير المحاسبي للمعيار (9) سيكون في جانب الأصول وجانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي وفي جوانب قائمة الدخل (الأرباح والخسائر).

16.1.2 الجوانب الائتمانية لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

يمكن القول بشكل عام، إن هذا المعيار جاء استجابة لدروس الأزمة المالية العالمية، إذ اتضح أن أحد أسباب امتداد أمد الأزمة هو التآخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التحقّق منها. أما المعيار الجديد، فإنه يتطلب احتساب مخصصات للديون بناء على التوقعات بحدوث تعثّر أو عدم الدفع من جانب المقترض.

ومن المعروف سابقاً، أن المصارف العالمية كانت تحتسب نوعين من المخصصات، الأول محدد موجه لمقابلة حسابات متعثرة بعينها، ويتفاوت حجم المخصصات بناء على حجم تعثّر الحساب. والنوع الثاني، هو المخصصات العامة التي تغطي كل الاحتمالات لمجموعة محفظة التمويل. وصحيح أن المصارف المركزية باتت تتشدّد أكثر في بناء المخصصات العامة كاحتياط للعوامل غير المرئية، ما يعني أنها باتت تقترب من تطبيق المعيار الجديد 9، ولكن في شكل غير مباشر. لكن المعيار الجديد هو أكثر تحديداً ووضوحاً في هذا المجال، والذي أدّى فعلياً إلى تفاقم الأزمة المالية عند وقوعها، هو أن المصارف لم تكن

تمتلك في ذلك الوقت مخصصات في مقابل التمويلات التي تعثرت لاحقاً، فقد كانت تعتبر التمويلات كلها جيدة. من هنا، نشأ التفكير في ضرورة تحديد مخصصات حتى على الديون الجيدة، نظراً إلى أن أي تمويل من الممكن أن يتعثر. حتى في حال كان التمويل جيداً، من الضروري أن يحتسب احتمال التخلّف عن التسديد حتى لو كان 0.5 أو 1 في المئة.

وبطبيعة الحال، يدخل تطبيق هذا المعيار تغييراً كبيراً بالنسبة إلى المصارف خصوصاً، ما يضطرها إلى إحداث تعديلات جوهرية على أنظمتها، كما ستبدأ بأخذ تاريخ تعثّر التمويل سابقاً في الاعتبار، بما يمكنها من بناء فرضيات لاحتساب احتمال التخلّف في المستقبل، وفق التوقعات والمتغيرات الاقتصادية والتحوط. علماً أنها ستتعامل مع هذا المخصص بناءً على التغيرات التي تطرأ على الوضع الاقتصادي أيضاً. مثلاً، في حال انخفاض النمو الاقتصادي، أو حدوث ركود أو كساد اقتصادي، فستضطر إلى زيادة نسبة احتمال عدم التسديد فإذا كانت خصّصت واحد في المئة مثلاً، ستضطر إلى زيادتها إلى خمسة في المئة، ما يسأهم في التخفيف من وطأة وقوع صدمة مالية. لكن في الوقت ذاته، ستؤثر هذه التغيرات في حجم الأرباح المحتسبة، إضافة إلى كيفية احتساب المخصصات، فهي تدخل مباشرة في حساب الدخل، أو حساب رأس المال والموازنة، اعتماداً على كيفية التعامل المحاسبي مع الأصول المنخفضة القيمة لا سيما الاستثمارات. (يوسف، 2014، بدون صفحة).

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 سيكون له تأثير على مخصصات البنوك والقوائم المالية ويمكن أن يمثل تهديدًا لزخم نمو الاقتصاد الكلي، إذ إن ارتفاع مخصصات البنوك قد يزيد من صعوبة حصول المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة (SMEs) على قروض، وقد تكهن الاتحاد التايلاندي لمهن المحاسبة بخمس نقاط رئيسية للبنوك والشركات الأخرى التي تتأهب لتفعيل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 وهي كالاتي:

- أولا وقبل كل شيء، يتعين على الأعمال تدبير الأوراق المالية لتعكس العمليات والاستراتيجيات

التجارية. يهدف هذا النهج إلى تزويد مسؤولي الإدارة التنفيذيين بالبيانات المالية الصحيحة لتيسير اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- ثانيًا: تُطبق طريقة القيمة العادلة لتقييم القيمة الفعلية لشركة ما وتكاليف إهلاك الديون عبر استخدام حسابات سعر الفائدة الفعلى لتعكس تقييم تدفقات النقد عبر عقد مدى الحياة.
- ثالثًا، يوظف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 حساب مخصص الخسائر كأساس تقييمي لقدرة الشركة على السداد في المستقبل. تشكل هذه المعلومات تقييمًا لحجم خسارة معقولة على مدار الوقت، وتسعى إلى مساعدة المستثمرين على التنبؤ برؤية أوضح للمخاطر التي تهدد المؤسسات المالية فيما يخص الخسائر المستقبلية المحتملة التي تترتب على التأخيرات في سداد الديون.
- رابعًا: من شأن ممارسات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 إلزام البنوك لتكون أكثر حذرًا عند منح القروض في ضوء وضع البنوك المالي ومخاطر الائتمان للمقترضين وتقنين القروض المتعثرة في دورة اقتصادية.
- خامسا: يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 بنودًا واضحة حول الوقاية من المخاطر المحاسبية وإدارة المخاطر للشركات.

وأضاف رئيس الاتحاد التايلاندي لمهن المحاسبة السيد جاكريت قائلًا "ينعكس الأثر الأكبر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 على حالات

التدني (انخفاض قيمة الأصول)، واستطرد قائلا "قد تنظر البنوك في جعل القروض بمدى أقصر مما سبق للسيطرة على المخاطر الائتمانية للقروض".

17.1.2 التأثيرات الضمنية

وحسب التقديرات فقد يدفع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 إلى اندماج البنوك متوسطة الحجم

والصغيرة أو تصفيتها، في الوقت الذي يمكن فيه للبنوك أن تؤسس شركات فرعية لشراء وإدارة القروض المعدمة، حسبما صرح مساعد الأمين العام للاتحاد التايلاندي لمهن المحاسبة(FAP) ، السيد تشيايوث أنجسويثايا.(صحيفة بوست، 2018)

وقد أجلت بعض البلدان مثل إندونيسيا اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 لعام 2022 نظرًا لأن الشركات التجارية والمؤسسات المالية غير مهيأة لذلك. على الجانب الآخر، طبقت اليابان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 لكن دون تنفيذ جميع بنوده.

18.1.2 ضرورة الاستعداد

ويرى كريستوفر ساوندرز – شريك مصرفي في شركة KPMG بتايلاند–أن معيار IFRS9 يتطلب من البنوك وقتًا، وجهدًا ومالًا. فقد صرح السيد ساوندرز قائلًا "يعد الأثر المنعكس على النسب النظامية لرأس المال مشكلة أخرى تواجه البنوك والمستثمرين في البنوك". واستطرد "على البنوك التهيؤ للإجابة على التساؤلات من جانب المحللين والمراقبين، لهذا من الضروري إدراج هذا العامل ضمن أنشطة تخطيط رأس المال". لهذا قد يترتب على اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 نسبة عالية من تذبذب الأرباح وتعقد نظام المحاسبة، كما جاء في تصريح السيد بايا بونج. (صحيفة بوست، 2018، بدون صفحة).

من خلال استعراض ما ورد أعلاه يرى الباحث أن التأثير الائتماني للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، ينحصر في حجم المخصصات وآلية احتسابها واستخدامها كأداة قياس في القرار الاستثماري، منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم، التشدد في منح القروض، مدة سداد القروض، مستوى الأرباح.

19.1.2 تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص المعيار الدولي رقم (9)– نطاق التطبيق

تطبق تعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على جميع البنوك (على كافة المستويات فروع

الأردن / فروع الأردن والخارج/ الشركات التابعة المالية/البنك موحد) وبالنسبة للبنوك الإسلامية ينطبق عليها الجزء المتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة أما الجوانب المتبقية فيتطبق عليها متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (25) ولحين صدور تعليمات خاصة بالبنوك الإسلامية وفق متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (30) (البنك المركزي الأردني، 2018، ص 2).

20.1.2 تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بخصوص المعيار الدولي رقم (9)- نطاق التطبيق

يشمل كافة المصارف المرخص لها من سلطة النقد بمزاولة العمل المصرفي في فلسطين. (سلطة النقد الفلسطينية، 2018، ص 1).

21.1.2 دراسات تحليلية في دراسة أجراها الباحثان (محمد، حامد، 2017)

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ليس بالأمر السهل وذلك للتدرج الذي مر به المعيار وفق مراحل متعددة من السنوات ابتداء من يونيو 2009م وانتهاء بالاستبدال الكامل في 2014م، على أن يكون ساريا من يناير 2018م على الرغم من إتاحة الفرصة لتطبيق مراحل المعيار منذ فترة مبكرة.

ويعني هذا وجود العديد من التحديات التي تواجه تطبيقه يتطلب التطبيق التجريبي ويتم تناول ذلك وفق الآتي:

1- حاجة المنشآت إلى تقييم كل الأدوات المالية التي ستتأثر ببدائل القياس وفق المعيار(9) وبموجب ذلك لا بد من إجراء التعديلات على الأنظمة المحاسبية بتلك المنشآت.

2- وجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونيين، مثال ذلك ما اذا كان نموذج الأعمال مثلا يدار بطريقة نشطة بغرض تحقيق التغيير في القيمة العادلة.

3- إن الأدوات المالية التي اعيد تصنيفها في فترة سابقة وفقا للمعيار (39) تحتاج مرة أخرى إلى إعادة تصنيفها وفقا لمبدأ القيمة العادلة استنادا للمعيار (9) إذ إنها تعتمد على نماذج الأعمال وخصائصها.

4- تعقيد إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية لخضوعها للفحص الكامل من خلال النظر في مجموعة الموجودات.

5- تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يتطلب إعادة تصنيف الموجودات المالية التي اعدت وفقا لمبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إلى إعدادها استناداً لمبدأ التكلفة المطفأة، كما تصبح من غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي إذ إن أرقام السنة السابقة (سنة المقارنة) إذا كانت مذكورة قد تحتاج إلى توضيح في حالة الربح أو الخسارة من القيمة العادلة لتلك الموجودات التي تم عكسها بالسنة السابقة مقابل التغير في قيمة المشتقات المالية، بالإضافة إلى ذلك إن التأثير في المرحلة الانتقالية للمعيار (9) على الأرباح المحتفظ بها قد يكون جوهريا في حالة أن البند المحتاط له تم قياسه بأثر رجعي وفقا لمبدأ التكلفة المطفأة وإن المشتقات ظلت بالقيمة العادلة.

6- إن منشآت الأعمال التي تطبق هذا المعيار تحتاج إلى تحديد تأثير الضرائب والجهات الاشرافية عند تطبيق المعيار أعلاه ويعني ذلك تغيراً في طريقة القياس والأثر المترتب على صافي الأرباح والخسائر للفترة المشمولة، وتعقيبا على هذا البند فلا يرى الباحث تأثيراً للضرائب على صافي أرباح المنشآت عند تطبيق المعيار في حال كانت نسبة الضرائب ثابتة كون العلاقة طردية بين صافي الربح ومبلغ الضريبة، وبجانب ذلك فان التحول للمعيار (9) له تأثير على النظم والضوابط والعقود والسياسات الائتمانية وذلك يؤثر بدوره على استراتيجيات المنشآت لإعداد التقارير المالية وعملياتها، علما بان طبيعة وحجم ذلك الأثر يختلف مما يتطلب خطة واضحة للتحول مع تقييم الآثار المترتبة على ذلك التحول لتجنب أي مفاجآت غير مرغوب فيها في وقت لاحق من عملية التحول، ومما

سبق يؤكد الباحث على عظم التحديات التي تواجه تطبيق المعيار(9) والتي يجب أن يتم الاستعداد لمواجهتها والإجابة عن الأسئلة التي طرحتها تلك التحديات ومعالجتها حتى لا تؤثر على مخرجاته نتيجة الخطأ في التطبيق أو عدم الاستعداد للتعامل مع تلك التحديات.

22.1.2 المقترحات على مستوى المؤسسات المصرفية

1. وجود دور فعال للإدارة العليا وتنسيق عالي المستوى بين مختلف الدوائر(إدارة التسليف، إدارة المخاطر، الإدارة المالية، إلخ) خصوصا فيما يتعلق بتحديد نموذج العمل المزمع اعتماده لكل من الأدوات المالية المسجلة داخل وخارج الميزانية وأي تغيير مستقبلي لهذا النوذج.
2. بناء قاعدة بيانات داخلية موحدة حول المخاطر الائتمانية تسمح باستخراج المعلومات اللازمة لـ:
   - تقييم مستوى هذه المخاطر.
   - تحديد الأسعار.
   - قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
   - احتساب كفاية رأس المال.
3. إعداد دراسات موائمة ومعمقة للأوضاع المالية العامة وأداء مختلف القطاعات الاقتصادية تمهيداً لاستعمالها في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
4. وضع نظام موحد للمؤونات الواجب تخصيصها بالنسبة لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبالنسبة لقروض التجزئة.
5. التنسيق مع الوحدات التابعة في الخارج عند إعداد البيانات المالية المجمعة نظراً لاختلاف التطبيقات بين البلد الأم والبلد المضيف.
6. وضع الآليات اللازمة لتطبيق متطلبات الإفصاح الجديدة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والخسائر

الائتمانية المتوقعة (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،2017، ص 20 -21).

23.1.2 تجارب تطبيقية حول معيار 9

1.23.1.2 تجربة مصر

المعيار الجديد قد يشكل عبئاً على أرباح البنوك خاصة أن «المركزى» أعلن خلال تعليماته الأخيرة أنه يتعين على البنوك تكوين احتياطي مخاطر لمعيار IFRS9 بنسبة ١% من إجمإلى المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر، وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧، ليتم إدراج احتياطي المخاطر ضمن بند رأس المال الأساسى بالقاعدة الرأسمالية، ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزى.

المصرفيون أكدوا على أن البنوك العاملة في مصر في أفضل حالاتها، مشيرين إلى أن الجهاز المصرفي يمتلك ملاءة مالية قوية ستمثل سلاح البنوك لمواجهة تحديات تطبيق معيار «IFRS9»، والذي سيسهم تطبيقه في تحسين جودة المحافظ الائتمانية وأداء توظيف أموال المودعين، إلا أن بنوك قليلة للغاية قد تتجه إلى زيادة رؤوس أموالها في ظل زيادة حجم المخصصات المطلوبة.

قالت سهر الدماطى نائب رئيس بنك مصر، إن البنوك المصرية تمتلك من المؤهلات ما يقودها إلى تجاوز التحديات التى ستتزامن مع تطبيق معيار «IFRS9» الجديد، مشيرةً إلى أن الهدف من تطبيق المعيار الجديد هو تحسين محافظ الائتمان وبالتالي قد يشكل ذلك ضغطاً على مخصصات البنوك، نظراً لوضع فترة زمنية أقل لمدة التعثر، وهو ما قد يدفع بعض البنوك إلى زيادة المخصصات عن النسبة التي وضعها البنك المركزي تحسباً لتطبيق المعيار الجديد، والمُقدرة بـ ١% من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر، وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧، وهو أيضاً ما قد يدفع هذه البنوك لزيادة رأس المال لضمان المحافظة على معدلات كفاية رأس المال الجيدة.

وأكدت الدماطى أن كافة البنوك تمتلك حالياً إدارات مخاطر قوية تسهم في اتخاذ قرار منح الائتمان عقب النظر من زاوية أخرى إلى إمكانات العميل وتدفقاته النقدية وكافة البيانات التى يحتاجها البنك لاتخاذ قرار المنح الائتماني، وهو ما سأهم في تقليل معدلات التعثر بمحافظ ائتمان الجهاز المصرفي عامة. (المصري اليوم، 2018)

2.23.1.2 تجربة قطر

إن المعايير الجديدة التي يعتزم المركزي تطبيقها، تهدف لرفع مستويات الأمان والوصول لمستوى أعلى لقوة الملاءة المالية للبنوك والقدرة على مواجهة المخاطر المحتملة، مشيرين إلى أن المخصصات تعتبر إجراء احترازيا يقوم به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة مثل مخاطر السوق والائتمان والتركز الائتماني والعقار والأسهم والتعثر والتقلبات وهي تمثل حماية للمؤسسات المالية من أي هزات محتملة؛ غير أنهم قالوا إن تطبيق المعيار الجديد سيجعل البنوك أكثر حذراً في منح الائتمان درءاً للمخاطر وتحوطاً من الانكشاف عليها، الأمر الذي سيقيد نمو الائتمان. لافتين إلى أن البنوك المحلية ستواجه تحديات في تطبيق هذا المعيار المحاسبي تتمثل في: إجراء تعديلات على الأنظمة المحاسبية لدى البنوك للتكيف مع المعيار الجديد إلى جانب إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية وإعادة تصنيف شرائح ديون الأوراق المالية حيث يربط المعيار الدولي الجديد الأنظمة المحاسبية بأنظمة إدارة المخاطر وهو ما يعني تعزيز استراتيجية التحوط لدى البنوك.

وفي التفاصيل يرى المحلل المالي أحمد إبراهيم الشيب حسب صحيفة (الوطن الاقتصادي ، 2017)، أن تطبيق مصرف قطر المركزي لأحدث المعايير المالية والمحاسبية على المستوى العالمي يمثل خطوة جيدة، للحماية من المخاطر من جهة وزيادة الثقة في الجهاز المصرفي من جهة أخرى، مشيراً إلى أن المعايير الجديدة تأثيرها ينبع من زاويتين، الأولى على الودائع والثانية على القروض، فمن حيث الودائع ستعزز ثقة

المودعين في البنوك؛ لأنها تحمل ضمانات أكثر وحماية أوفر من السابق، كما إنها ستؤدي لتشديد شروط الاقتراض مما يمثل حماية للبنوك من أي مخاطر تتعلق بعدم إيفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية.

وتوقع الشيب، أن يكون للمعايير والتعليمات الجديدة تأثير كبير على القطاع المصرفي في قطر حيث سيؤدي تطبيق المعيار الجديد إلى حذر أكبر في الإقراض لدى البنوك، لافتا إلى أن المعيار يستهدف تبويب وقياس وتقويم الموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات، لافتاً إلى أن تعليمات مصرف قطر المركزي ستؤثر على جميع المؤسسات المالية وليس الجهاز المصرفي فحسب، فتمتد إلى صناديق الإقراض والاستثمار في أدوات حقوق الملكية والديون.

وأوضح الشيب أن المركزي عمل على تمهيد الخطوات للفترة المقبلة لتطبيق المعايير، حيث أعطى البنوك مهلة لتوفيق أوضاعها.

ومن جهته قال المحلل المالي أحمد عقل حسب صحيفة (الوطن الاقتصادي ، 2017) ، أن تطبيق المعيار الدولي الجديد رقم (9) والذي سيحل محل المعيار الدولي (39) يزيد من مناعة البنوك وتحوطها أمام المخاطر مشيراً إلى أن مصرف قطر المركزي سباق في كل ما هو جديد وجيد للحماية من المخاطر وتعزيز الثقة، ويعمل لرفع مستويات الأمان بغرض الوصول لمستوى أعلى وقوة أكبر للملاءة المالية للبنوك والقدرة على مواجهة المخاطر إن وجدت.

وأضاف: يلاحظ أن مصرف قطر المركزي بعد بروز الضغوطات المصرفية والأزمات المالية في الفترة من 2002 إلى 2009، فإنه بدأ في اتخاذ حزمة تدابير مهمة وأساسية لمواجهة تحديات أعمال الصيرفة وأزمات النفط، ولذا ظهرت نتائج تلك التدابير لاحقا لتنعكس إيجاباً على البنوك القطرية في أزمة تراجع أسعار النفط الأخيرة حيث ما زال وضع البنوك قوياً من حيث السيولة والتي تشهد توسعاً متنامياً في الائتمان والتسهيلات وخطوط التمويل.

وأشار عقل إلى أن المخصصات هي إجراء احترازي تقوم به البنوك لمواجهة أخطاء أو أخطار محتملة

وغير محتملة وتهدف إلى حماية البنوك والمؤسسات المالية من المخاطر غير المتوقعة مثل: عدم قدرة العملاء على سداد التزاماتهم المالية من القروض وكتقلب أسعار العملات بل حتى انخفاض قيمة الأصول وغيرها.

وأشار إلى أن المعايير الجديدة المرتقبة تعزز ثقة المساهمين في المؤسسات المصرفية، كما تعمل على جذب الودائع عبر زيادة ثقة المودعين؛ الأمر الذي يمكن البنوك من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها. غير ان عقل لفت إلى أن البنوك المحلية ستواجه تحديات في تطبيق هذا المعيار المحاسبي تتمثل في: إجراء تعديلات على الأنظمة المحاسبية لدى البنوك للتكيف مع المعيار الجديد إلى جانب إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية وإعادة تصنيف شرائح ديون الأوراق المالية، لافتا إلى أن المعيار الدولي الجديد يربط الأنظمة المحاسبية بأنظمة إدارة المخاطر؛ وهو ما يعني تعزيز استراتيجية التحوط لدى البنوك.

وأضاف عقل أن البنوك عقب تطبيق المعيار المحاسبي الجديد ستتجه للتشدد في منح الائتمان تحوطاً للانكشاف على المخاطر، الأمر الذي يؤشر إلى إمكانية تباطؤ نمو التسهيلات الائتمانية محليا عقب تطبيق المعيار الجديد.

3.23.1.2 تجربة البحرين

من المتوقع أن يخلق تطبيق (المعيار المحاسبي الدولي الجديد 9) الذي يربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر، من المتوقع أن يخلق تحديات فنية وبشرية ومالية عديدة أمام المصارف العاملة في المملكة.

ويلزم المعيار الجديد البنوك بتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة على جميع موجودات البنك الائتمانية المنتظمة عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة، مع الالتزام بقواعد التحول لتطبيق المعيار وأثرها على الإفصاحات الخاصة بالبيانات المالية للبنوك في 31-12-2017، وعلى القيد الافتتاحي في

1 يناير 2018 من خلال الأرباح المدورة. وتقدير مخاطر الموجودات المالية لدى البنوك عبر الفترات الزمنية المتعاقبة على مستوى كل بنك وعلى المستوى المجمع للجهاز المصرفي.

وكان مصرف البحرين المركزي، قد طلب من البنوك العاملة في مملكة البحرين، تطبيق المعيار الدولي الجديد رقم (9) ابتداء من العام المقبل، ليحل محل المعيار الدولي (39).

أكد ذلك الرئيس التنفيذي لجمعية مصارف البحرين الدكتور وحيد القاسم حسب صحيفة (اخبار الخليج ، 2017)، وقال «نظرًا إلى توقيت تطبيق

المعيار فإن الظروف الاقتصادية والمالية محليا وإقليميا في الوقت الحاضر لن يكون لها انعكاس إيجابي على تطبيق المعيار لكون العوامل غير الكمية لها دور رئيسي في تحديد قيمة الخسائر المحتملة وفقا لمتطلبات المعيار».

وبالتالي فإن بناء المخصصات العامة وفقا لما يفرضه المعيار يتطلب بعض الوقت من البنوك الأمر الذي يقتضي وجود فترة تحول تدريجية نحو تطبيق المعيار. كما أن البنوك بحاجة إلى وجود دليل توجيهي مفصل في تطبيق المعيار الأمر الذي سوف يساعدها في توفير الجهد والنفقات وربما شراء أنظمة قد لا تكون في حاجة لها.

وأكد الدكتور وحيد أن المعيار الجديد الذي يعتزم مصرف البحرين المركزي تطبيقه يهدف إلى رفع مستويات الأمان والوصول إلى مستوى أعلى لقوة الملاءة المالية للبنوك والقدرة على مواجهة المخاطر المحتملة ويضع البنوك في البحرين في مصاف البنوك العالمية التي تطبق المعيار، مشيرًا إلى ان المخصصات تعتبر إجراء احترازيا يقوم به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة مثل مخاطر السوق والائتمان والتركز الائتماني والعقار والأسهم والتعثر والتقلبات وهي تمثل حماية للمؤسسات المالية من أي هزات محتملة، غير أن تطبيق المعيار الجديد سيجعل البنوك أكثر حذرا في منح الائتمان درءًا للمخاطر وتحوطًا من الانكشاف عليها الأمر الذي سيقيد نمو الائتمان. كما أن البنوك المحلية ستواجه تحديات في تطبيق

هذا المعيار المحاسبي تتمثل في إجراء تعديلات على الأنظمة المحاسبية لدى البنوك للتكيف مع المعيار الجديد إلى جانب إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية وإعادة تصنيف شرائح ديون الأوراق المالية إذ يربط المعيار الدولي الجديد الأنظمة المحاسبية بأنظمة إدارة المخاطر وهو ما يعني تعزيز استراتيجية التحوط لدى البنوك.

ولفت إلى أن هناك عددا من التغييرات التي أدخلها المعيار الجديد، ولكن التغيير الأكثر أهمية هو طريقة (حساب مخصصات خسائر القروض)، مبيناً إن الطريقة الجديدة تتجاوز حساب المخصصات لكل خسارة على حدة، وإنما تمضي نحو أخذ حيطة أكثر على أساس المخاطر، مثل – المخصصات لخسائر القروض والاستثمارات التي ستكون على أساس الخسائر المتوقعة كليًا، مما يعني حاجة المؤسسات المالية إلى تطبيق المزيد من الحكم في التنبؤ بالمستقبل.

وأضاف الدكتور وحيد إن «هناك تحديات تواجه تطبيق المعيار الدولي الجديد 9 وتتمثل في: سرعة التنسيق بين الوحدات المصرفية للبنوك فضلاً عن الاعتماد على بيانات تاريخية وتوقعات محتملة وهي تحديات مازالت قائمة».

وقال «نحن نتفق على أن أحد أسباب تفاقم الأزمة العالمية عام 2008 هو غياب التحوط الكافي من قبل البنوك مقابل التمويلات التي تعثرت لاحقًا، حيث كانت تعتبر التمويلات كلها جيدة. من هنا، نشأ التفكير في ضرورة تحديد مخصصات حتى على الديون الجيدة، نظرًا إلى أن أي تمويل من الممكن أن يتعثر، فحتى في حال كان التمويل جيداً، من الضروري أن يحتسب احتمال التخلّف عن التسديد حتى لو كان 0.5 أو 1 في المائة».

وبطبيعة الحال، يدخل تطبيق هذا المعيار تغييرًا كبيرًا بالنسبة إلى المصارف، خصوصاً ما يضطرها إلى إحداث تعديلات جوهرية على أنظمتها، كما ستبدأ بأخذ تاريخ تعثّر التمويل سابقًا في الاعتبار، بما يمكنها من بناء فرضيات لاحتساب احتمال التخلّف في المستقبل، وفق التوقعات والمتغيرات الاقتصادية والتحوط.

وفي ظل الظروف المالية والاقتصادية الراهنة فإن أغلب التوقعات سوف تنعكس سلبا على فرضيات احتساب احتمال التخلف كما ذكرنا سابقاً.(أخبار الخليج،2017)

4.23.1.2 تجربة البنوك الخليجية

تعتقد وكالة" إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية "بأن البنوك التي تصنفها في دول مجلس التعاون الخليجي ستكون قادرة على التعامل مع تأثير تطبيق المعيار التاسع .ويعود ذلك جزئياً للنهج المحافظ نسبياً الذي تتبعه هذه البنوك مسبقاً في حساب مخصصات الديون المعدومة والاحتفاظ بها .وقد قامت بعض هذه البنوك، في الكويت على سبيل المثال، باتباع نهج محافظ كجزء من المتطلبات التنظيمية المحلية لتكوين مخصصات عامة لجميع محفظات الإقراض لديها.

نركز على محفظات الإقراض لدى بنوك دول مجلس التعاون الخليجي عندما يتعلق الأمر بتقدير الخسائر المتوقعة على مدى العمر .لا تتيح لنا الإفصاحات المالية الحالية حساب التأثير المحتمل للخسائر على مدى العمر الناتجة عن الأصول الأخرى الواقعة ضمن نطاق المعيار التاسع، كالأدوات المالية المحتسبة بالتكلفة المطفأة. مع ذلك، فإننا مع الرأي القائل بأن تأثير حساب الخسائر المحتملة من هذه الأصول سيكون محدوداً.

البنوك المصنفة الأقل تأثراً هي البنوك الكويتية؛ وذلك لأن بنك الكويت المركزي يطالب البنوك في الكويت بالاحتفاظ بمخصصات عامة لتسهيلاتها العاملة تعادل 1% من التسهيلات النقدية و 0.5 % من التسهيلات غير النقدية. والبنوك المصنفة الأكثر تأثراً ستكون في قطر، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى حالات محددة لعدد من البنوك القطرية التي إما شهدت تراجعاً كبيراً في مؤشرات جودة الأصول لديها، أو ارتفاعاً في القروض التي فات موعد استحقاقها ولم تتعثر خلال العامين الماضيين. التأثير النظري وفقاً لحسابنا كان كبيرا أيضاً على البنوك البحرينية(بما في ذلك البنوك القائمة في الخارج)، ولكن ذلك كان

أيضاً نتيجةً لحالة خاصة ببنك لديه تعرض كبير لدول ذات مخاطر خارج البحرين إذا دققنا النظر في تقديراتنا نجد بأن تطبيق المعيار التاسع لن يكون له أي تأثير على 8 بنوك من أصل 27 بنكاً نصنفها في دول مجلس التعاون الخليجي وفي الوقت نفسه، سيكون التأثير على 4 بنوك؛ أي بأنه سيكون على البنوك الاحتفاظ بمخصصات إضافية تعادل أكثر من % 50 من صافي الدخل التشغيلي في العام الذي يبدأ فيه تطبيق المعيار التاسع .هذه البنوك معرضة بشكل كبير إلى دول ذات مخاطر أكبر، أو تراجعت جودة أصولها مؤخراً، أو معرضة لأعمال ذات مخاطر بشكل رئيسي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل المقاولين الفرعيين) وبالمقارنة، إن البنوك التي نعتقد بأن التأثير عليها سيكون محدوداً هي البنوك التي تحتفظ أساساً بمخصصات كبيرة، أو معرضة لفئات أصول ذات مخاطر أقل (مثل الإقراض للأفراد.) (ريتنجزدايركت، 2017، ص 2،6،7،8،13،14).

ويرى الباحث من خلال الاطلاع إلى تجارب بعض الدول التي بدأت بتطبيق المعيار الدولي رقم 9 مسبقا، أن بعض هذه الدول لم يكن تأثير تطبيق المعيار لديها كبيراً؛ وذلك بسبب سياسات التحوط لديها والمفروضة من قبل البنوك المركزية على المصارف بحيث كانت تعتمد أخذ نسبة مخصص خسائر، وهي بذلك كانت أقرب إلى تطبيق المعيار 9.

24.1.2 نمو الائتمان

وفي السياق ذاته يقول المحلل المالي محمد سالم الدرويش حسب صحيفة (الوطن الاقتصادي ، 2017) ، إن المعايير الجديدة مهمة وتمثل نقلة هامة للجهاز المصرفي في قطر، وهي تساعد على فهم التسلسل التاريخي للأعمال المصرفية ومستجداتها بل التنبؤ بما يحدث مستقبلاً.

وأضاف؛ عملية إعداد التقارير المالية الجديدة المزمع تطبيقها، تتطلب من إدارة المخاطر المصرفية إعادة تعريف عملية الرصد للمخاطر المحتملة مستقبلاً، مثل الخسائر التي يتوقع حدوثها، والظروف والمتغيرات

الجيوسياسية والملاءة المالية وكذلك المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

وتوقع الدرويش، مواكبة جميع البنوك لأعمال الصيرفة الدولية، من حيث تحديث بنية البيانات التحتية وأنظمتها ومنهجيات وأدلة عمليات وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب رفع قدرات العاملين ومهاراتهم ومواكبتهم لمستجدات العمل المصرفي على المستوى الدولي، خاصة في ما يتعلق بالتعامل مع العملاء المودعين والمقترضين.

ويرى الدرويش أن أهم الجوانب في السياسات المالية الجديدة تتمثل في تعزيز المخصصات لمواجهة خسائر القروض إذا حدثت، مبيناً أن ثمة تخوفا ينبع من أن الأوضاع الجديدة ربما تحد من التوسع في القروض وهو الامر الذي ربما ينعكس على ربحية البنك، لجهة أن عمل البنوك اساساً يقوم على القروض.

1.24.1.2 تعليمات إرشادية

وتنص «التعليمات الإرشادية لتطبيقات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بشأن التبويب والقياس والتقويم المحاسبي للموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات، الصادرة عن مصرف قطر المركزي في فبراير الماضي، على تطوير أنظمة البنوك واستحداث أنظمة جديدة لتقييم الأصول، والتطبيق على البنوك وفروعها وشركاتها بالداخل والخارج، وإعطاء مهلة للبنوك حتى نهاية العام لتوفيق أوضاعها كما تضمن التعميم الجديد تعليمات إرشادية للبنوك لتطبيق المعايير الجديدة، وتحديد متطلبات المرحلة الانتقالية التي تسبق التطبيق والتي تمتد حتى نهاية العام.

وتشمل التعليمات الإرشادية الجديدة قسمين رئيسيين: ويتناول القسم الأول: متطلبات التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات، والتعليمات بهذا القسم مطلوب تطبيقها من قبل البنوك التقليدية فقط، أما البنوك الإسلامية فعليها الاستمرار في العمل بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفقا لتعليمات المصرف المركزي بإستثناء أي أمور لم تغطها معايير الهيئة فيتم الاحتكام فيها

للمعايير الدولية.

فيما تناول القسم الثاني: الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتعليمات بهذا القسم مطلوب تطبيقها من جميع البنوك التقليدية والإسلامية، وينبغي تطبيق هذه التعليمات لدى كل بنك وطني على المستوى الفردي للبنك في قطر وعلى مستوى كل فرع خارجي للبنك وكل شركة تابعة له داخل أو خارج قطر ثم على المستوى المجمع لمجموعة البنك، وفي حالة تعذر تطبيقه بشكل مستقل على فرع خارجي أو شركة تابعة بالخارج بسبب تعارض هذه التعليمات مع المعايير الرقابية والمحاسبية المطبقة في البلد المضيف، فينبغي على البنك حصر الفروقات المترتبة على اختلافات المعايير المطبقة والأخذ بالتقديرات الأكثر تحوطاً وتسجيل الفروقات الناتجة عن ذلك في سجلات البنك في قطر لينعكس أثرها على البيانات المالية المجمعة للبنك مع بيان ذلك لمصرف قطر المركزي.(الوطن الاقتصادي،2017)

25.1.2 مقارنة واقع المخصصات في البنوك الفلسطينية قبل وبعد تطبيق المعيار(9)IFRS بالارقام

جدول (1.2-أ) مخصص تدني خسائر تسهيلات ائتمانية – قائمة الدخل

الأرقام بالدولار

		قبل التطبيق	نسبة التغير	بعد التطبيق		نسبة التغير
	2016	2017		2018	2019	
البنك العربي	6733.96	8888.913	32%	5086.55	9591.27	88.6%
بنك القاهرة عمان				4036.59	1833.85	54.60%
بنك الإسكان	1600.96	315.554	9590%	3551.89	5138.736	4470
بنك الأردن	90.549	63.968	-29.40	144.862	-2624.714	1911.90%
البنك التجاري الأردني	871.937	595.87	-31.70%	18779	2136.801	43.60%
البنك الاهلي الأردني	217.841	2654.124	1118.30%	-64.93	709.267	1192.0%
البنك العقاري المصري	412.178	2438.668	72.70%	-57.07	406.224	171.00%
بنك فلسطين	175.232	15989.443	15.90%	3862.01	30691.14	694.60%
البنك الوطني	2224.953	227.76	1.90%	-1161.2	5472.694	571%

جدول (1.2-ب) مخصص تدني خسائر تسهيلات ائتمانية – قائمة الدخل

		قبل التطبيق	نسبة التغير	بعد التطبيق		نسبة التغير
	2016	2017		2018	2019	
بنك القدس	2369.572	3853.80	62.60%	4741.6	8522.897	79.7%
بنك الاستثمار	401.645	44.497	60.50%	553.386	63.4	18%

بنك الصفا		4.666		185.562	77.05	157.10%
البنك الإسلامي الفلسطيني	2888.904	1290.303	-55.30%	4627.89	548.01	18.60%
البنك الإسلامي العربي	17.453	144.196	-23%	-831.5	1654.565	29.00%

المصدر : موقع جمعية البنوك في فلسطين

جدول (2.2) مخصص تدني خسائر تسهيلات ائتمانية – قائمة الدخل المجمعة

الأرقام بالدولار

	قبل التطبيق	نسبة التغير	بعد التطبيق		نسبة التغير	
2016	2017		218	2019		
24987	4827.386	67.39%	21852.09	3008.687	18830%	أعلى نسبة تغير منذ 10 سنوات

المصدر : موقع جمعية البنوك في فلسطين

تعليقا على الأرقام الواردة في الجداول المرفقة والتي تعبر عن قيم ونسب التغير في مخصصات تدني خسائر تسهيلات ائتمانية حسب قوائم الدخل:

- تم إجراء المقارنة على جميع البنوك العاملة في فلسطين وعددها 14 بنكاً للسنوات 2016 و2017 والتي تسبق مرحلة تطبيق المعيار وسنوات 2018 و 2019 والتي تلت مرحلة التطبيق.
- تمت ملاحظة ارتفاع نسبة التغير في المخصصات ل 10 بنوك من أصل 14 بنكاً بعد مرحلة التطبيق.
- تمت ملاحظة ارتفاع قيم التغير في المخصصات ل 6 بنوك في العام الأول لتطبيق المعيار كمقارنة مع الأعوام 2016 و 2017
- تمت ملاحظة ارتفاع قيم التغير في المخصصات ل 10 بنوك في العام الثاني لتطبيق المعيار كمقارنة مع الأعوام 2016 و 2017
- تم إجراء مقارنة على قيم ونسب التغير في مخصصات تدني خسائر تسهيلات ائتمانية في قائمة الدخل المجمعة للبنوك الفلسطينية للأعوام 2016 و 2017 والتي سبقت مرحلة تطبيق المعيار، والأعوام 2018 و 2019 والتي تلت مرحلة التطبيق إذ بلغت نسبة التغيربعد تطبيق المعيار

188.30% وهي أعلى نسبة تغير منذ 10 سنوات حسب الأرقام المقارنة الواردة في مجلة جمعية البنوك الفلسطينية.

بعد قراءة الأرقام يرى الباحث ان تطبيق المعيار سيبقى يؤثر على المخصصات بالارتفاع التدريجي إلى أن يحقق المعيار الأهداف التي جاء من أجلها؛ وأهمها من وجهة نظر الباحث تحسين جودة التسهيلات الممنوحة نظراً لشموليتها وعندئذ من الممكن أن يصل منحنى الارتفاع في المخصصات إلى الثبات وانعكاس ذلك من خلال زيادة قيم ونسبة استرداد المخصصات في جاتب الإيرادات في قائمة الدخل.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات العربية

دراسة (الشوا، 2018) وهي بعنوان" القطاع المصرفي الفلسطيني في محيطه العربي"

اكد محافظ سلطة النقد إنه على الرغم من تزايد المعيقات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، فقد أثمرت الجهود المبذولة من سلطة النقد وتعاون المصارف العاملة في فلسطين والتواصل معها إضافة إلى المساعدات والدعم المقدم من الجهات العربية المعنية عن وصول القطاع المصرفي إلى المكانة المشرقة التي هو عليها، فقد واصل القطاع المصرفي نموه مثبتاً قدرته على التعامل مع كثير من المخاطر المحلية والخارجية مرسخاً نفسه كأحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني إذ تظهر مؤشرات الأداء الخاصة بالمصارف العاملة في فلسطين العام 2017 تطوراً متنامياً على مختلف الأصعدة. فعلى مستوى الائتمان نمت التسهيلات الائتمانية الممنوحة على أساس سنوي بنسبة 16.8%، لتصل إلى نحو 8 مليارات دولار توزعت على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، كان للقطاع الخاص النصيب الأكبر منها إذ نمت التسهيلات المقدمة لهذا القطاع بنسبة 20.2% خلال العام 2017 لتصل إلى حوالي 6.6 مليار دولار مشكلة ما نسبته 82% من إجمالي محفظة التسهيلات، كما تحسنت جودة التسهيلات

الائتمانية بشكل عام إذ لم تتجاوز الديون المتعثرة نسبة 2.3% من إجمالي محفظة التسهيلات.

دراسة حملاوي سماح، (2017) بعنوان أهمية استخدام مخصصات خسائر القروض في تحقيق الربحية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية بسكرة

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين مخصصات خسائر القروض على ربحية البنوك التجارية حيث تعتبر مشكلة القروض المتعثرة جزء لا يتجزأ من العمل الإقراضي، فهي تعتبر نتيجة جد منطقية من نتائج عملية منح القروض، بحيث يصعب تجنبها والتنبؤ بها؛ لأنها متوقعة الحدوث في المستقبل. وفي هذا الصدد تعمل البنوك على منح مشكلة تعثر القروض قدراً من الأهمية والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة بالبحث عن حل لها، مستغلة في ذلك خبرة و كفاءة مسؤولي إدارة القروض ومختلف الطرق الوقائية، إضافة إلى تكوين مبالغ احترازية تدعى بمخصصات خسائر القروض لمواجهة هذه القروض المتعثرة؛ إذ توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية متمثلة في أن هذه المخصصات تؤثر بالسلب على ربحية البنك فكلما زادت قيمتها انخفضت الربحية، بحيث تعتبر هذه الأخيرة أهم هدف تسعى البنوك إلى تحقيقه.

دراسة (صلاح، ومحجوب، (2017) بعنوان: دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية:

تهدف الدراسة لتحليل الآثار المتوقعة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) والذي حل محل المعيار الدولي (39) على المصارف العربية حيث يبدأ التطبيق الإلزامي لهذا المعيار في مطلع العام 2018 م وتمثل متطلبات تطبيق هذا المعيار تحدياً كبيراً للمصارف العربية في مجالات الائتمان والتمويل والنظم المصرفية والمحاسبية. تناولت الدراسة عرضا للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) ومتطلبات تصنيف وقياس الالتزامات مع التركيز على أوجه الاختلاف بينه وبين المعيار الدولي رقم (39) كذلك

ركزت الدراسة على التحديات التي تواجه تطبيق المعيار وأثر تطبيق المعيار على القطاع المصرفي بالتركيز على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وعرضت الدراسة لموقف المصارف العربية الحالي في إطار سياسة التحول لتطبيق المعيار (9) وتناولت الدراسة لنماذج من التجارب لبعض المصارف العربية وتقييم تلك التجارب وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: إن التغيير في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيحدث قيودا في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف العربية في حين إن المعيار (9) سيعزز من ثقة المساهمين والمودعين نسبة لانتهاجه سياسة التحوط لتفادي الخسائر المتوقعة الذي بدوره يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بسداد الالتزامات بالإضافة لبعض التوصيات.

دراسة محمد، علا، (2016): بعنوان: أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن:

تهدف الدراسة إلى بيان أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح .تكوّن مجتمع الدراسة من البنوك التجارية في الأردن المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 13 بنكاً، أما عينة الدراسة فقد شملت 10 بنوك. تم اعتماد المتغير المستقل وهو التعديلات التي جرت على معايير التقارير المالية الدولية المتمثلة بـ (عدد التعديلات، الإفصاح) والمتغير التابع هو جودة الارباح، والمتغيرات الرقابية هي العائد على الأصول والرافعة التشغيلية . لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج جونز المعدّل وكل من تحليل الانحدار البسيط والمتعدد الهرمي للتحقق من الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود تأثير إيجابي للتعديلات المتمثلة بـ (عدد التعديلات، الإفصاح) في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن لكنها لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (* .≤ 0.05) وعدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للعائد على الأصول والرافعة التشغيلية كمتغير رقابي في العلاقة بين التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية

وجودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن عند مستوى دلالة (0.05) .

وقد أوصت الدراسة على ضرورة القيام بدراسات أخرى تتناول حجم الشركة، ومعدل دوران المدقق الخارجي وعقود الدين وأثرها على جودة الأرباح، كذلك من الأهمية بمكان توعية المتخصصين والمستفيدين بوسائل التحقق من مصداقية البيانات المعروضة، وكذلك إجراء دراسات وأبحاث أخرى تشمل باقي قطاعات سوق عمان المالي.

دراسة أبو سلمى، ريم، (2015): بعنوان مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل 3 دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية وفق مقررات بازل 3 وبيان الدور الذي تؤديه سلطة النقد الفلسطينية كجهة مشرفة على المصارف في تطبيق تلك القرارات، وكذلك تحديد حجم الفجوة بين ما هو مطبق في المؤسسات المصرفية الفلسطينية وبين مؤشرات بازل 3 وإمكانية تطبيق تلك القرارات تحقيقا للأهداف التنموية ووصولا لتطور القطاع المصرفي الذي يعد الاساس لتقدم الاقتصاد الفلسطيني.

ولتحقيق ذلك تم إجراء تحليل للبيانات الواردة بالتقارير السنوية والمنشورة للبنوك المحلية العاملة في فلسطين للفترة من 2013-2014 وكذلك تصميم استبانة لهذا الغرض وتم توزيعها على الموظفين المعنيين بمتابعة لجنة بازل لدى البنوك المحلية العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية.

وكان من أهم نتائج الدراسة توفر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل 3 في القطاع المصرفي الفلسطيني فقد كانت نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي للبنوك العاملة في فلسطين تتناسب مع ما تم إقراره في تلك الاتفاقية، كما تبين توفر متطلبات تطبيق نسبة السيولة الجديدة وفقها، وتوفر متطلبات تعزيز ومراقبة المخاطر واستعداد البنوك بالإفصاح لتلبية تلك المقررات.

وكان من أهم توصياتها ضرورة المضي قدما نحو تطبيق مقررات اتفاقية بازل 3 على الجهاز المصرفي الفلسطيني؛ وذلك انسجاماً مع مواكبة التطورات الدولية والعمل أيضاً على تطوير أساليب الرقابة الداخلية وإدراة المخاطر بغرض التقليل من مخاطر القروض المتعثرة مما يساهم في دعم الاستقرار المطلوب للجهاز المصرفي وتعزيز الثقة بأدائه.

دراسة السيد، هند (2014) بعنوان دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف

تناولت هذه الدراسة دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف÷ هدفت الدراسة إلى التعرف إلى تأثير الديون المتعثرة على الأداء المالي للمصارف، التعرف على تأثر الديون المتعثرة بالضمانات الممنوحه، التعرف على تأثير الضمانات إلى الأداء المالي للمصارف، أما أهمية البحث فتمثلت في الآتي النتائج التي توصل إليها الباحث تساعد المصارف في التغلب إلى ظاهرة التعثر المصرفي، وتؤدي إلى تحسين الأداء المالي المصرفي. ومساعدة إدارة البنوك في اتخاذ القرارات التمويلية وفق أسس علمية تجنب البنك الوقوع في مخاطر التعثر المالي، ومساعدة إدارة البنوك في اختيار أنواع الضمانات القوية لمواجهة مخاطر التمويل المتعثر. تتلخص المشكلة في تزايد الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي السودانى وتأثيرها على الأداء المالي من خلال أثرها على سيولة المصرف في مقابلة السحوبات ومنح التمويل بالصيغ المختلفه، وكذلك تؤثر على ربحية البنك مما يعنى عدم الاستقرار والمواصلة في العمل المصرفى، وتتأثر هذه الديون بالضمانات والرهون المقدمة وأنواعها وقدرتها على استرداد التمويل المتعثر مما يحسن أداء البنك المالي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لتغطية الجوانب النظرية، والمنهج التحليلى لاختبار فرضيات الدراسة والتى تمثلت في الآتى: تؤثر الديون المتعثرة على الأداء المالي للمصارف، تتأثر الديون المتعثرة بوجود الضمانات الممنوحه، توثر الضمانات الممنوحه على الأداء المالي

للمصرف، تؤثر الديون المتعثرة على الأداء المالي في وجود الضمانات. توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها تدني نسب السيولة في السنوات الخمس الأولى بمتوسط (1.45) بسبب زيادة التمويل المتعثر وارتفاعها في السنوات الخمس الأخيرة بمتوسط (2.68) للانخفاض في التمويل المتعثر، انخفاض حجم التمويل المتعثر أدى إلى زيادة نسب الربحيه في عام 2007 كان أصغر تمويل متعثر (12،091،445) وكانت أعلى نسب للربحية نسبة العائد على الموجودات(0،034) ونسبة العائد على رأس المال (0،704) ونسبة العائد على حقوق الملكية (0،352)، اعتماد البنك على تعدد مصادر الضمانات خلال الخمس سنوات الأخيره سأهم في تقليل حجم التمويل المتعثر. وتمثلت أهم توصيات الدراسة في ضرورة تطوير أسس وضوابط منح التمويل ولا تستخدم فقط في توضيح السقوف الائتمانية للتحكم في كمية النقود المعروضة وضبط حجم السيولة بالمصرف لتشمل تقليل مخاطر التمويل المصرفي، ضرورة إيجاد سياسات واضحة للتعامل مع الديون المتعثرة حتى لا تؤثر على نسب الربحيه وحتى يتسطيع البنك الاستمرار في نشاطه، الاهتمام بالضمانات الممنوحه من حيث اختيار نوع الضمان وقيمة الضمان والتقييم القانوني للضمان لما لها من أثر بالغ على استرداد التمويل وتحسين أداء المصرف المالي.

دراسة الطائي، سجى، (2012): بعنوان أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأس مال المصارف التجارية دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي.

تعد مخاطر التركز في محفظة القروض من أهم المخاطر التي تواجه إدارة المصارف عند منح القروض والناتجة عن تركز تعامل المصرف مع مقترض وأحد أو قطاع اقتصادي معين أو مناطق جغرافية معينة ذات حساسية لعوامل اقتصادية واحدة، الأمر الذي يعرض المصرف لخسائر كبيرة. وقد اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية والسلطات الرقابية بهذا النوع من المخاطر من خلال تحديد السقف الائتماني للزبون الوأحد أو التركز في نشاط معيّن، كذلك اهتمت بزيادة رأس المال وتعزيز جودته بهدف حماية القطاع

المصرفي وزيادة قدرة المصارف على تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية .وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركز القطاعي في محفظة القروض وربحية المحفظة، وعن وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركز القطاعي في محفظة القروض ورأس مال المصارف التجارية.

دراسة على ، اسامة (2008) بعنوان أهمية الضمانات المصرفية في سداد الديون المتعثرة في المصارف السودانية بالتطبيق على تجربة بنك الخرطوم (1995-2005).

تناولت هذه الدراسة معرفة دور الضمانات في سداد الديون المتعثرة ومعرفة أسباب التعثر وكيفية تفاديها، وتكمن مشكلة البحث في أي الجهات هي أسباب التعثر سياسات البنوك أم الأسباب الاقتصادية أو طبيعة المشروع أو شخصية الزبون. اعتمد البحث على المنهج الوصفي وهو مناسب لطبيعة مثل هذه البحوث مستخدماً أداتين هما الاستبيان والمقابلة، وأهم فروض البحث أن التمويل يمنح للزبون لأنه يملك الضمانات دون اعتبار للعوامل الأخرى ثم أن المصارف تقوم بتقييم الضمانات وإعادة التقييم من وقت لآخر وتوصلت الدراسة إلي نتائج أن معظم العمل الاستثماري تجاري مع تناقص العمل الزراعي والصناعي وأن طالب التمويل لا يجد أي عسر لأنه يملك الضمان، وترجع أهم أسباب التعثر لارتفاع الأسعار وتنقل صاحب التمويل من مشروع لآخر ولتفادي التعثر يتم تسديد أقساط البنك في حينها دون تأجيل؛ وعادة البنك يعطي فرصة كافية لفك التعثر، ولا يتخذ إجراءات قانونية عاجلة، لقد وضح أن تأخير سداد الأقساط يؤثر في تطوير المصارف وفي سياسة المصارف نحو التمويل.

أوصى الباحث بضرورة أن يهتم البنك بتكوين لجان لمعرفة مدى قدرة الشباب ذوي الخبرات القليلة والتعليم المتوسط على حسن الاستثمار مع ضرورة تنويع أنواع الاستثمار مع طول مدة السداد، كذلك أوصي بالتركيز على الأسهم والصكوك؛ لأنها ضمانات من الدرجة الأولي مع ضرورة معرفة المستثمر لحركة الأسعار وحركة سوق الأوراق المالية وضرورة استمرار المصارف في تقييم الضمانات، وركز على

أهمية إنشاء بورصة للسلع في السودان.

2.2.2 الدراسات الاجنبية:

دراسة Clark، 2014:

Accounting Standards Harmonization and Financial Statement comparability Evidence from Transnational Transfer" "تناغم معايير المحاسبة والتقارير المالية المقارنة:

قدمت الدراسة تساؤلات بحثية إذا كان تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يعزز إمكانية مقارنة المعلومات المالية بين شركات الدول التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبشكل اختياري طوعي، حيث شملت عينة الدراسة على (82349) شركة وللفترة ما بين الأعوام 2001 –2008 وخرجت الدراسة بأن الشركات التي طبقت معايير التقارير المالية الدولية وبشكل إلزامي كان هناك تحسن واضح في عائد أسهمها وارتفاع مستوى أدائها على عكس الشركات التي تبنت المعايير وبشكل اختياري طوعي فلم تشهد تحسناً واضحاً في أسعار عوائد الأسهم.

دراسة Donna 2012: بعنوان "**معايير التقارير المالية الدولية في الولايات المتحدة: إذا، متى، كيف؟**"

هدفت الدراسة إلى مناقشة الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية في الولايات المتحدة الامريكية من خلال التساؤلات البحثية الآتية(إذا ومتى وكيف) فالتحديات التي تواجه الانتقال تتمثل بتعدد احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية، وتوصلت الدراسة إلى أن الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية لن يحقق المنفعة المرجوة لأصحاب المصالح (المستفيدين) بحكم أن الاعتماد سيكون على حزمة واحدة من المعايير المحاسبية لتلبي احتياجاتهم.

دراسة Lei Chen 2012 وهي بعنوان "(دراسة طرق مختلطة للتحقيق في الأصول غير الملموسة في القطاع المصرفي)

هدفت هذه الدراسة إلى التقصي عن دور الأصول غير الملموسة في القطاع المصرفي الأوروبي باستخدام أسلوب المنهج المختلط في البحث العلمي، وتسعى لبناء نموذج لقياس التفاعل بين أهم الأصول غير الملموسة وأداء المنشآت، كما تسعى لدراسة دور الأصول غير الملموسة في هذا القطاع باستخدام الطرق المقترحة، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: ماهي العلاقات بين مختلف الأصول غير الملموسة وبين اداء البنوك؟ وماهي الأصول غير الملموسة ذات الأهمية للبنوك؟ وماهي علاقتها بالبنوك؟ كيف يكون القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة؟.

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وأسلوب التحليل الكمي الإحصائي، واستخدام طرق كمية وصفية ونظرية، وذلك باستخدام المنهج المتكامل لدراسة مشكلة البحث وكل مايتعلق بها وصولا لنتائج أفضل، وتمثلت فرضيات البحث في أن العلامات التجارية ورأس المال البشري للبنوك يؤثر إيجابياً على رأس مال العلاقات في البنك، كما تفترض بأن رأس المال البشري ورأس مال العلاقات للبنوك يؤثر ايجابيا على ادائها .توصلت الدراسة إلى أن خبرة الإدارة العليا لها علاقة جيدة بعلاقات الزبائن بصورة فردية أو جماعية، كما توصلت إلى أن الإفصاح عن الأصول غير الملموسة بصورة مجمعة أفضل لتوضيح أداء المنشأة من الإفصاح عنها بطريقة منفردة، كما توصلت إلى أن المنشآت تسعى لتطوير طرق القياس للأصول غير الملموسة بالرغم من اختلاف هذه الطرق من منشأة لأخرى، وذلك باستخدام طرق كمية، أو باستخدام بطاقة الأداء المتوازن أو باستخدام طرق الوصفية، وإن المنشآت تعمل على تشجيع عملية الإفصاح عن هذه الأصول للمستخدمين الخارجيين والداخليين. وتوصي الدراسة بقياس الأصول غير الملموسة بطرق وصفية أو باستخدام نموذج إنشاء القيمة، كما توصي بأن تعكس عملية القياس التفاعل بين الأصول الملموسة وغير الملموسة.

دراسة Lau Chee Kwong 2008 بعنوان "التقارير المالية للأصول غير الملموسة: موثوقية طريقة القياس.

تناولت هذه الدراسة موضوع الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة وموثوقية القياس المحاسبي، إذ إن المعايير المتبعة للاعتراف بالأصول والتي تؤكد موثوقية القياس المحاسبي، جعلت من الصعب الاعتراف بمعظم الأصول غير الملموسة، وذلك لاعتماد موثوقية القياس المحاسبي في هذا الجانب على عملية الاعتراف بالأصول غير الملموسة في التقارير المالية، ولذا يتساءل البحث فيما إذا كانت القيمة العادلة المقدرة للأصول غير الملموسة، والمستمدة من أساليب القياس المحاسبي تمثل بصدق القيمة السوقية لهذه الأصول، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل موثوقية أساليب القياس المختارة والمتبعة في القيمة العادلة المقدرة للأصول غير الملموسة. هذه الدراسة تتبنى نموذج السعر والمتبع في الأدبيات الخاصة بهذا النوع من الأصول، وقد تم الاعتماد على القيمة العادلة المقدرة لهذه الأصول لدراسة مدى ارتباطها بالقيمة السوقية وذلك باتباع أسلوب معامل الإرتباط، ومعامل الانحدار ومعامل التحديد للتأكد من أهمية ودرجة الصدق في العرض للمعلومات المحاسبية، والتي تعتبر بمثابة إثبات لموثوقية القياس المحاسبي. توصلت الدراسة إلى أن طرق القياس المحاسبي المعتمدة على التدفقات النقدية غير العادية، بجانب الاعتماد على الأرباح التي أنتجت القيمة العادلة للأصول غير الملموسة، تعرض التعبير الصادق للقيمة السوقية لها، مما يوفر أدلة على موثوقية طرق القياس المعتمدة على القيمة العادلة المقدرة للأصول غير الملموسة، كما خلصت الدراسة إلى أن موثوقية القياس المحاسبي التي تعبر عن التمثيل الصادق، يمكن قياسها بوحدات النقد.

3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

تم استعراض اثنتي عشرة دراسة سابقة في مجال البحث، محلية وعربية وأجنبية، وتمت ملاحظة ما

يأتي:-

- تناولت دراسة (السيد، هند) ودراسة (علي، اسامة) العلاقة بين الضمانات واثرها على الديون المتعثرة، بينما تناولت دراسة (حملاوي، سماح) أثر المخصصات في ربحية البنوك، وأشارت دراسة (الطائي، سجى) إلى مخاطر التركز الائتماني وأثرها على التعثر، فيما عرضت دراسة (أبو سلمى، ريم) مدى التزام المصارف بالمتطلبات الرقابية الدولية، وناقشت دراسات (محمد، علا / محمد، صلاح، حامد،محجوب/ Lei Chen Donna /Clark / Lau Chee Kwong) آثار المعايير المالية الدولية على المصارف.
- تمت ملاحظة تعدد الدراسات التي بحثت بموضوع المشكلة البحثية من حيث مسبباتها وطرق علاجها.
- هدفت الدراسات السابقة بشكل عام إلى الوقوف على أسباب التعثر وتحليل آثار تطبيق المعايير المالية الدولية و بما ينعكس على السياسات الائتمانية للمصارف.
- تلخصت نتائج الدراسات السابقة بشكل عام بوجود علاقة عكسية بين الديون المتعثرة والربحية، وعلاقة طردية بين نوعية الضمانات والسيولة والربحية. وإلى وجود علاقة طردية بين تطبيق المعايير المالية الدولية وبعض عناصر السياسات الائتمانية.
- أوصت الدراسات السابقة بضرورة تطوير سياسات منح التمويل والأسس والضوابط الناظمة لهذه السياسات، لما لها من تأثير في تقليل مخاطر التمويل، كما أوصت بضرورة أن تقوم البنوك بالتقييم المستمر للضمانات واعتماد الضمانات القوية، لما لذلك من تأثير في سهولة استرداد الأموال في حال التعثر، وأوصت دراسات أخرى بضرورة إيجاد سياسات واضحة في التعامل مع الديون المتعثرة. في حين أوصت دراسات بتطوير اساليب الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ومراجعة متطلبات كفاية رأس المال.

- يرى الباحث وجود تشابه جزئي بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة خاصة من حيث الأهداف.
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها ألقت الضوء على نتيجة تطبيق المعيار الدولي التاسع لاعداد التقارير المالية على السياسات الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين في ظل حداثة تطبيقه بحيث تضمنت عناصر السياسات الائتمانية كل من (الضمانات ، تحسين جودة التسهيلات الممنوحة ، المخصصات ، الحد من منح التسهيلات ومدى تاثير ذلك على ربحية البنوك ، متانة القطاع المصرفي في مواجهة الازمات، زيادة الامان لصغار المستثمرين (حملة الاسهم) ، منح تسهيلات للمنشات صغيرة الحجم)

الفصل الثالث: المنهجية ومجتمع الدراسة وعينتها

1.3 مقدمة.

2.3 أداة الدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة.

4.3 عينة الدراسة.

1.4.3 وصف عينة الدراسة.

1.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي.

2.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.

3.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب العمر.

4.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الخبرة العملية.

5.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

6.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الديون المتعثرة.

7.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الائتمان.

8.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب رأس مال البنك بعملة الدولار.

9.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب القروض الممنوحة.

10.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الاندماج مع بنوك.

5.3 اختبار صدق أداة الدراسة.

6.3 اختبار ثبات أداة الدراسة.

7.3 الأدوات والمعالجة الإحصائية.

الفصل الثالث

المنهجية ومجتمع الدراسة وعينتها

1.3 مقدمة

يعرض هذا الفصل المنهجية التي تم استخدامها في اعداد هذه الدارسة من حيث أداة الدراسة، ومجتمع الدارسة، وعينة الدارسة، و اختبار ثبات و صدق أداة الدراسة، والأدوات والمعالجة الإحصائية المستخدمة.

2.3 أداة الدراسة

يهدف الباحث إلى دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين. ولتحقيق ذلك تم تطوير استبانة تتناول جميع متغيرات الدراسة ذات العلاقة، وتم التأكد من صدقها وثباتها.

وتتكون أداة الدراسة (الاستبانة) من جزئين وهي:

1. **بيانات عامة:**

ويقسم الجزء الأول إلى قسمين الأول بيانات شخصية ويشمل المؤشرات الآتية:

1.1 التحصيل العلمي

2.1 التخصص العلمي

3.1 الفئة العمرية

4.1 الخبرة العملية

5.1 المسمى الوظيفي

6.1 الدورات في مجال الديون المتعثرة

7.1 الدورات في مجال الائتمان

أما القسم الثاني من الجزء الأول فيشمل على المؤشرات الآتية:

8.1 رأس مال البنك بعملة الدولار.

9.1 القروض الممنوحة.

10.1 الاندماج مع بنوك أخرى.

2. **محاور الدراسة:**

وهي عبارة عن محاور الدراسة التي تمثل العناصر المؤثرة في السياسات الائتمانية والتي ستقيس اثر تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 9 عليها. ويقسم الجزء الثاني إلى ثماني محاور، وهي:

1.2 الضمانات.

2.2 جودة التسهيلات الممنوحة.

3.2 المخصصات.

4.2 الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك.

5.2 متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات.

6.2 زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم).

7.2 منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم.

8.2 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).

3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المشرفين والمدراء ورؤساء الاقسام في جميع البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية في الدوائر الآتية:

1. دائرة رقابة الديون المتعثرة.

2. دائرة موافقات الائتمان.

3. دائرة المالية .

4. دائرة المخاطر.

حيث تم توزيع الاستبانات حسب الجدول الاتي : -

اسم البنك	رقابة الديون المتعثرة	موافقات الائتمان	المالية	المخاطر	مجموع الاستبانات الموزعة
العربي	9	6	2	2	19
القاهرة عمان	4	5	2	2	13
الاردن	2	1	1	1	5
التجاري الاردني	5	3	1	2	11
العقاري المصري	3	1	1	1	6
فلسطين	6	5	2	2	15
الوطني	5	3	2	2	12
الصفا	1	1	1	1	4
الاسكان	3	3	2	3	11
الاهلي الاردني	4	3	2	1	10
الاسلامي العربي	2	2	2	1	7
الاسلامي الفلسطيني	2	1	2	2	7
الاستثمار	1	1	1	1	4
القدس	3	3	1	2	9

4.3 عينة الدراسة:

بلغ حجم العينة 133 مفردة من المجتمع الأصلي، وتم توزيع هذه الاستمارات واسترجاع 93 استمارة منها، وبذلك بلغت نسبة الاسترداد 70% وهي نسبة مقبولة احصائياً.(مشعل،2018، ص 493)

1.4.3 وصف عينة الدراسة:

يجري في هذا المحور وصف عينة هذه الدراسة من خلال توزيعها حسب المعلومات العامة.

1.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي:

يلاحظ من الجدول (1.3) أن 1.1% من عينة الدراسة تحصيلهم العلمي دبلوم، في حين 67.7% من أفراد العينة تحصيلهم العلمي بكالوريس، 30.1% حاصلون على درجة الماجستير، 1.1% حاصلون على درجة الدكتوراه.

جدول (1.3): توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	1	1.1
بكالوريس	63	67.7
ماجستير	28	30.1
دكتوراة	1	1.1
المجموع	**93**	**100**

شكل (1.3): توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي

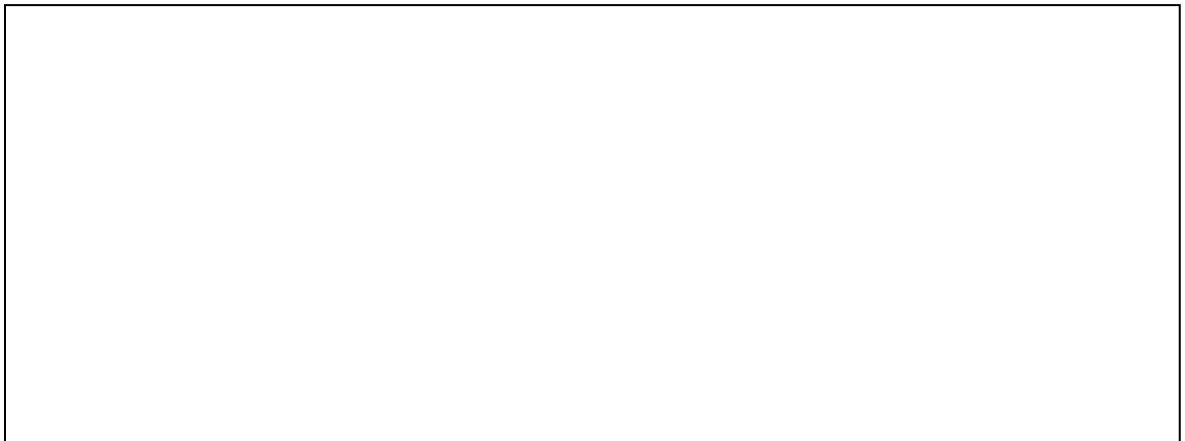

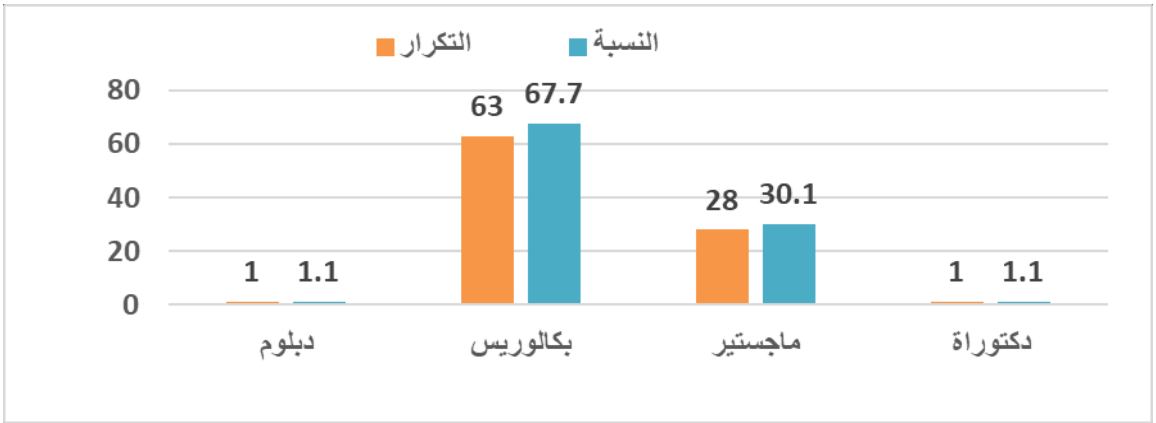

2.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

يلاحظ من الجدول (2.3) أن 34.4% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، و26.9% تخصصهم مالية، و26.9% تخصصهم ادارة، و11.8% من أفراد العينة لديهم تخصصات أخرى (اغلبيتهم اقتصاد).

جدول (2.3): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	32	34.4
مالية	25	26.9
ادارة	25	26.9
أخرى	11	11.8
المجموع	**93**	**100**

شكل (2.3): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

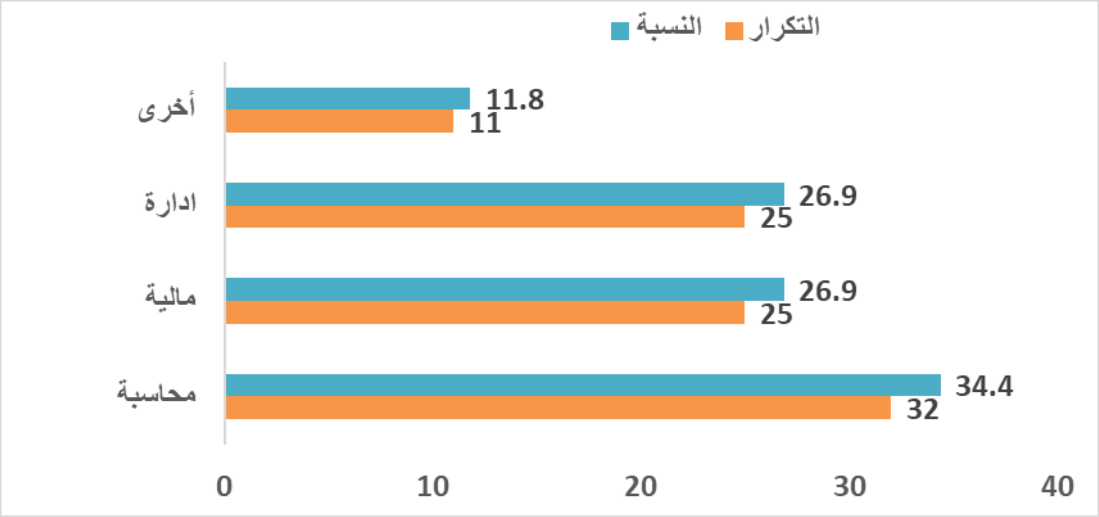

3.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب العمر:

يشير الجدول (3.3) أن 10.8% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، في حين 53.8% أعمارهم من 30 سنة إلى 39 سنة، و25.8% أعمارهم من 40 سنة إلى 49 سنة، و9.6% أعمارهم 50 سنة فأكثر.

جدول (3.3): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	10	10.8
30–39 سنة	50	53.8
40–49 سنة	24	25.8
50 سنة فأكثر	9	69.
المجموع	**93**	**100**

شكل (3.3): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

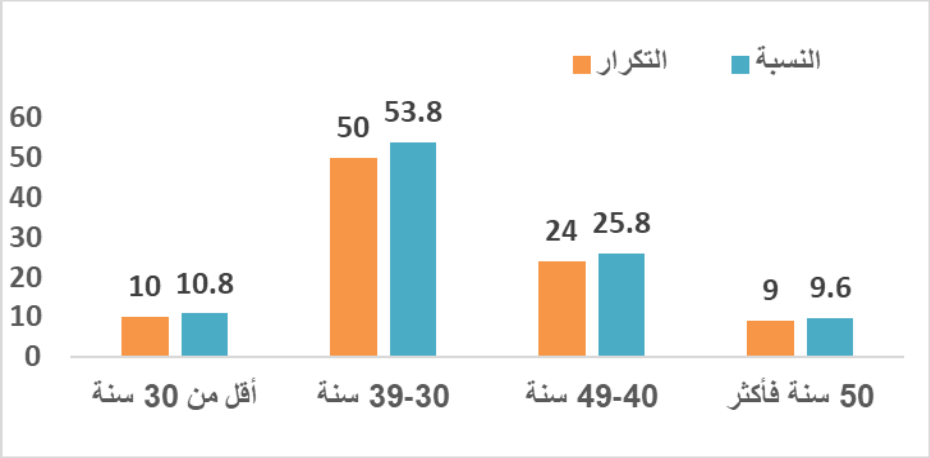

4.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الخبرة العملية:

يلاحظ من الجدول (4.3) أن 3.2% من أفراد العينة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، و24.7% من أفراد العينة خبرتهم من 6 سنوات إلى 10 سنوات، و36.6% منهم خبرتهم من 11 سنة إلى 15 سنة، و35.5% خبرتهم أكثر من 15 سنة.

جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	3	3.2
6–10 سنوات	23	24.7
11–15 سنة	34	36.6
أكثر من 15 سنة	33	35.5
المجموع	**93**	**100**

شكل (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

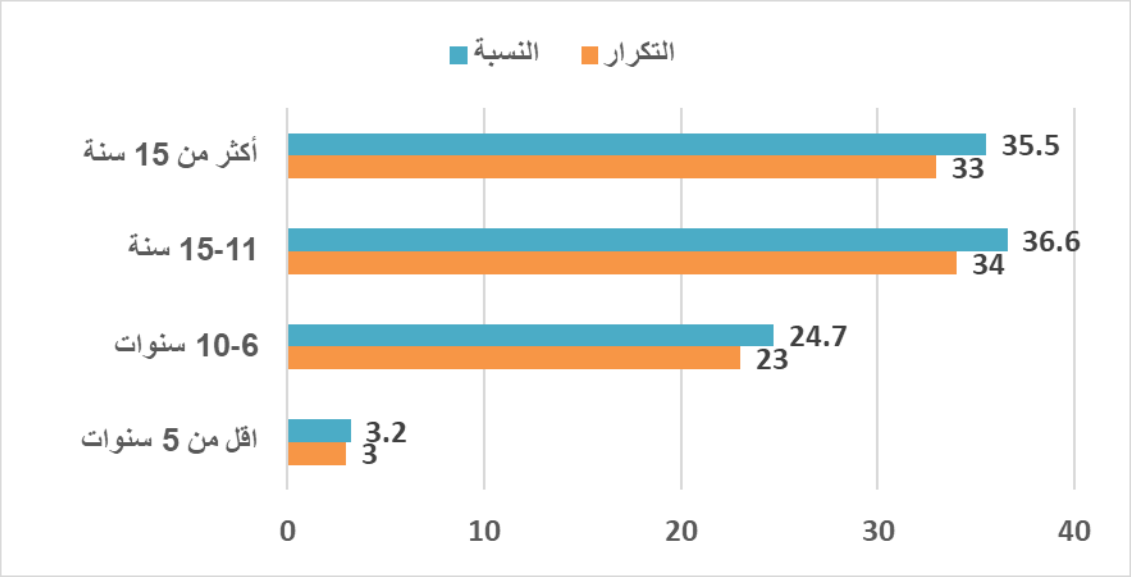

5.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

يلاحظ من الجدول (5.3) أن 28.0% من أفراد العينة مسمأهم الوظيفي مدير دائرة، و22.6% من أفراد العينة مدراء وحدة، 15.1% مشرفون، 31.2% رؤساء أقسام، 3.1% لديهم مسميات وظيفية أخرى.

جدول (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير دائرة	26	28.0
مدير وحدة	21	22.6
مشرف	14	15.1
رئيس قسم	29	31.2
أخرى	3	13.
المجموع	**93**	**100**

شكل (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

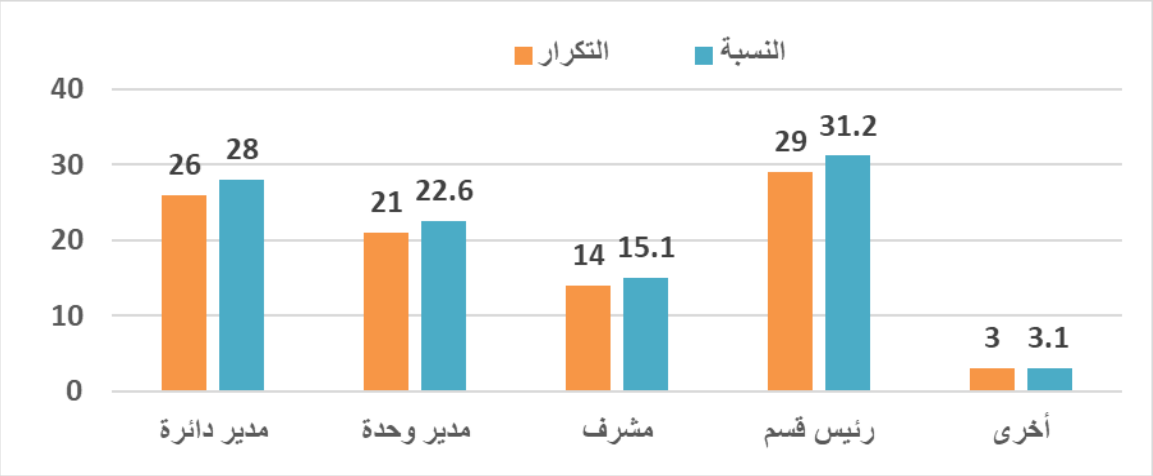

6.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الديون المتعثرة:

يلاحظ من الجدول (6.3) أن 10.8% من أفراد العينة لم يلتحقوا باي دورة في مجال الديون المتعثرة، و45.2% من أفراد العينة التحقوا بأقل من 3 دورات في مجال الديون المتعثرة، 29.0% التحقوا بـ 3 دورات إلى 6 دورات في مجال الديون المتعثرة، و8.5% التحقوا بـ 7 دورات إلى 10 دورات في مجال الديون المتعثرة، و6.5% بأكثر من 10 دورات في مجال الديون المتعثرة.

جدول (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الديون المتعثرة

الدورات في مجال الديون المتعثرة	التكرار	النسبة
لم يلتحق بأي دورة	10	10.8
أقل من 3 دورات	42	45.2
3-6 دورات	27	29.0
7-10 دورات	8	58.
أكثر من 10 دورات	6	6.5
المجموع	**93**	**100**

شكل (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الديون المتعثرة

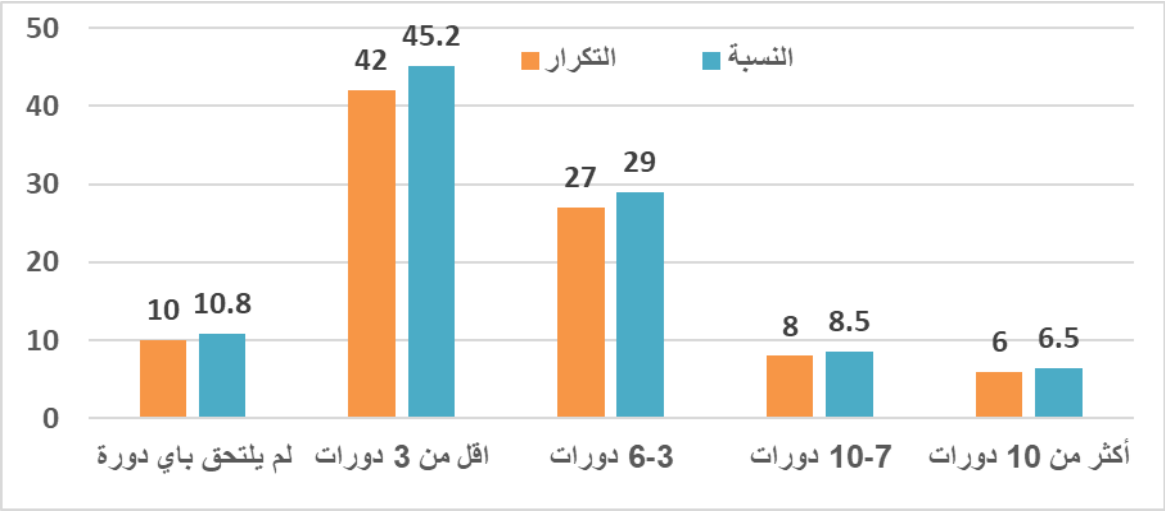

7.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الائتمان:

يلاحظ من الجدول (7.3) أن 7.5% من أفراد العينة لم يلتحقوا بأي دورة في مجال الائتمان، و29.0% من أفراد العينة التحقوا بأقل من 3 دورات في مجال الائتمان، 31.2% التحقوا بـ 3 دورات إلى 6 دورات في مجال الائتمان، و12.9% التحقوا بـ 7 دورات إلى 10 دورات في مجال الائتمان، و19.4% التحقوا بأكثر من 10 دورات في مجال الائتمان.

جدول (7.3): توزيع عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الائتمان

الدورات في مجال الائتمان	التكرار	النسبة
لم يلتحق بأي دورة	7	7.5
أقل من 3 دورات	27	29.0
3–6 دورات	29	31.2
7–10 دورات	12	12.9
أكثر من 10 دورات	18	19.4
المجموع	**93**	**100**

شكل (7.3): توزيع عينة الدراسة حسب الدورات في مجال الائتمان

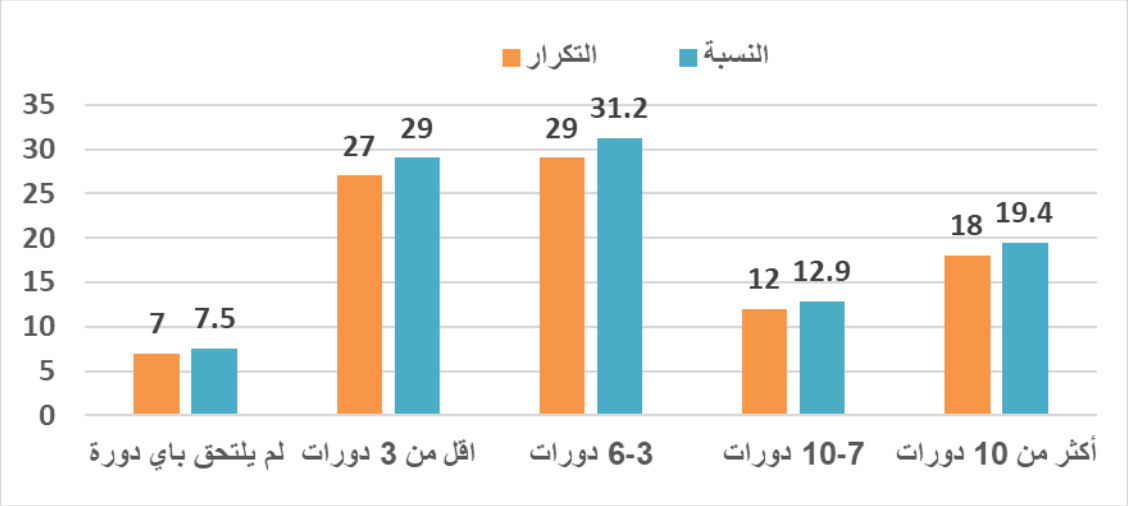

8.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب رأس مال البنك بعملة الدولار:

يلاحظ من الجدول (8.3) أن 69.9% من أفراد العينة يعملون في بنوك رأس مالها من 100 مليون دولار إلى 150 مليون دولار، و4.3% من أفراد العينة يعملون في بنوك رأس مالها من 151 مليون دولار إلى 200 مليون دولار، 8.6% من أفراد العينة يعملون في بنوك رأس مالها من 201 مليون دولار إلى 250 مليون دولار، 17.2% من أفراد العينة يعملون في بنوك رأس مالها أكثر من 250 مليون دولار.

جدول (8.3): توزيع عينة الدراسة حسب رأس مال البنك بعملة الدولار

رأس مال البنك بعملة الدولار	التكرار	النسبة
100–150 مليون	65	69.9
151–200 مليون	4	4.3
201–250 مليون	8	8.6
أكثر من 250 مليون	16	17.2
المجموع	**93**	**100**

شكل (8.3): توزيع عينة الدراسة حسب رأس مال البنك بعملة الدولار

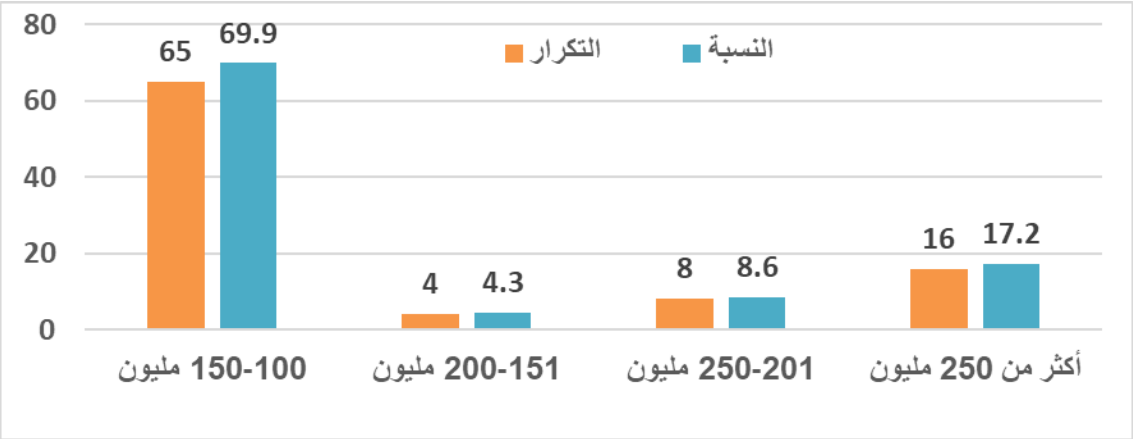

9.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب القروض الممنوحة:

يلاحظ من الجدول (9.3) أن جميع أفراد العينة (100%) يعملون في بنوك يمنحون قروضاً متنوعة.*

جدول (9.3): توزيع عينة الدراسة حسب القروض الممنوحة

القروض الممنوحة	التكرار	النسبة
متنوعة	93	100
المجموع	**93**	**100**

شكل (9.3): توزيع عينة الدراسة حسب القروض الممنوحة

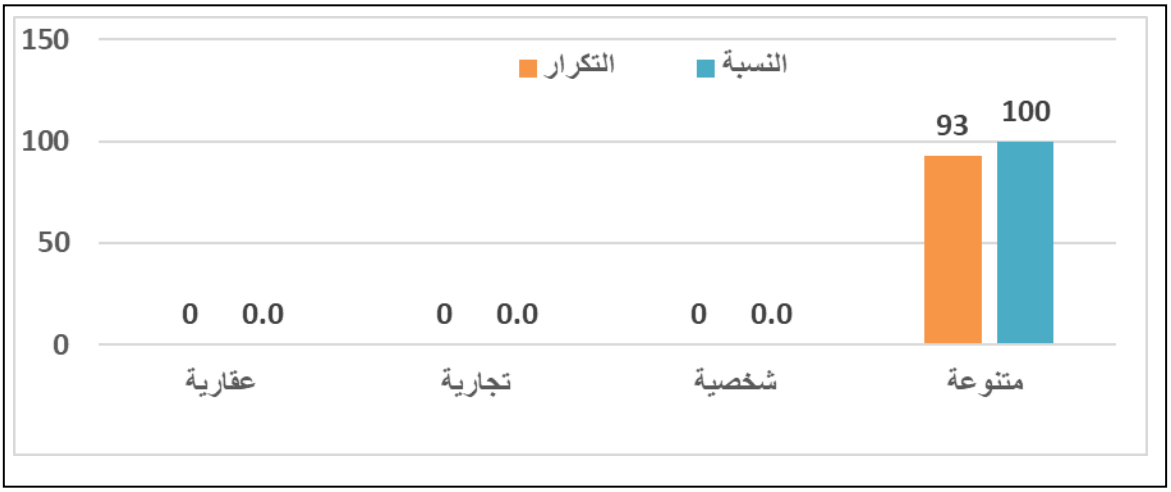

10.1.4.3 وصف عينة الدراسة حسب الاندماج مع بنوك:

يلاحظ من الجدول (10.3) أن 26.9% من أفراد العينة يعملون في بنوك يوجد لديها اندماج مع بنوك اخرى. و73.1% من أفراد العينة يعملون في بنوك لا يوجد لديها اندماج مع بنوك[1]

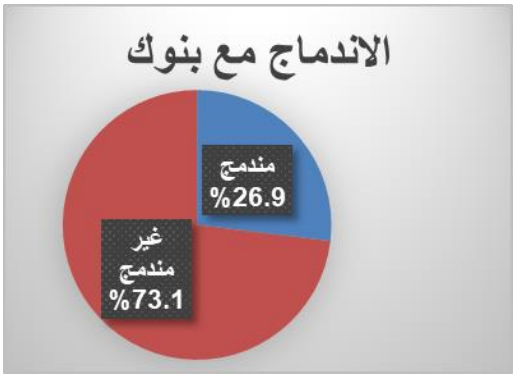

جدول (10.3): توزيع عينة الدراسة حسب الاندماج مع بنوك

الاندماج مع بنوك	التكرار	النسبة
مندمج	25	26.9
غير مندمج	68	73.1
المجموع	**93**	**100**

5.3 اختبار صدق أداة الدراسة:

قام الباحث بإخضاع الاستبانة لصدق المحتوى في الاستبانة بعرضها على عدد من المختصين والأكاديميين، ثم قام الباحث بتعديل الاستبانة وصياغتها بشكلها النهائي وذلك للتأكد من درجة صدق الأداة.

6.3 اختبار ثبات أداة الدراسة

قام الباحث بحساب ثبات المقياس باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Chronbach Alpha) وبلغ معامل الثبات (0.866) وهو معامل ثبات مرتفع ويدلّ على ثبات أداة هذه الدراسة.

7.3 الأدوات والمعالجة الإحصائية

[1] مع مراعاة التسمية في البنوك الإسلامية حيث تستخدم مصطلح مرابحة بدلا من قروض

تمت عملية المعالجة الإحصائية مرورا بترميز الإجابات، ثم تم إدخال البيانات إلى الحاسب، ثم تم تحليل البيانات واستخراج النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث تم إجراء عمليات التحليل والاختبار، واستخراج النتائج. أما أهم الأدوات الإحصائية التي استخدمها الباحث فهي: التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي ANOVA وغيرها، ومن أجل تفسير النتائج اعتمد الميزان الآتي للأوساط الحسابية:

الوسط الحسابي	درجة الموافقة
5.00-3.50	مرتفعة
3.49-2.50	متوسطة
2.49-1.00	منخفضة

(اللامي، 2017، ص 22)

ومن أجل تفسير النتائج الخاصة بمعاملات الارتباط:

معامل الارتباط (r)	قوة معامل الارتباط
$r > 0.7$	علاقة قوية
$0.5 < r < 0.7$	علاقة متوسطة القوة
$0.3 < r < 0.5$	علاقة ضعيفة
$r < 0.3$	لا يوجد علاقة أو علاقة ضعيفة جداً

Diana Mindrila، Ph.D. & Phoebe Balentyne، M.Ed. (2013). P9

الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

1.4 تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة.

السؤال الرئيسي : ما تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين ؟

- السؤال الاول : ما أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على الضمانات؟
- السؤال الثاني : ما هي العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) وتحسين جودة التسهيلات الممنوحة؟
- السؤال الثالث : ما أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على المخصصات؟
- **السؤال الرابع : هل يؤثر** تطبيق المعيارالدولي رقم 9 على الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك؟
- السؤال الخامس : هل يؤثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على متانة القطاع المصرفي لمواجهة الازمات؟
- السؤال الساس : هل توجد علاقة بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) وزيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)؟

السؤال السابع : ما أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم؟

2.4 اختبار فرضيات الدراسة.

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

يتضمن هذا الفصل عرضا للنتائج التي تم التوصل إليها وفقا لأهداف الدراسة في ضوء تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، بعد أن قام الباحث بإدخال البيانات والمعلومات إلى الحاسوب مستخدما برنامج (SPSS). وللإجابة على الأسئلة المتعلقة بأثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع فقرات الاستمارة.

1.4 تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي : ما تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين ؟

بالنظر إلى الجداول (8.4) يلاحظ أن قيمة المتوسط العام (3.85) والانحراف المعياري (0.53) وهي تدل على درجة موافقة مرتفعة، كما يلاحظ ان متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة هذا المحور تراوحت ما بين (3.13-4.13). فقد كان أعلى توافق للمبحوثين مع الباحث في السؤال الخاص (يتطلب تطبيق المعيار الدولي رقم (9) التنسيق بين دوائر المالية والائتمان والمخاطر في المصارف لإعادة النظر في أنظمة التصنيف الائتماني لتلك المصارف) (4.13) في المقابل كان أقل توافق في السؤال الخاص (أضاف المعيار الدولي رقم (9) تعديلات على جانب الأصول فقط في قائمة المركز المالي ولم يجرِ أي تعديلات على جانب الإلتزامات) (3.13).

جدول (1.4-أ): واقع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في البنوك الفلسطينية.

الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع

DA	S	X	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	
H	0.53	3.85	100	93	7.5	7	69.9	65	22.6	21	0.0	0	0.0	0	**المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)**
M	0.98	3.13	100	93	6.5	6	32.3	30	32.3	30	25.8	24	3.2	3	**أضاف المعيار الدولي رقم (9) تعديلات على جانب الأصول فقط في قائمة المركز المالي ولم يجرِ اي تعديلات على جانب الالتزامات.**
H	0.66	3.90	100	93	17.2	16	55.9	52	26.9	25	0.0	0	0.0	0	**يعتبر المعيار الدولي رقم (9) مطوراً للمعيار السابق رقم (39).**
H	0.65	4.08	100	93	22.6	21	64.5	60	10.8	10	2.2	2	0.0	0	**ادى تطبيق المعيار الدولي رقم (9) إلى إعادة تصنيف وقياس الأصول المالية.**
H	0.84	3.67	100	93	12.9	12	50.5	47	28.0	26	7.5	7	1.1	1	**يعتمد تطبيق المعيار الدولي رقم (9) في التصنيف على نموذج الأعمال وطبيعة التدفقات النقدية.**
H	0.81	3.89	100	93	19.4	18	59.1	55	12.9	12	8.6	8	0.0	0	**الهدف الأساسي لتطبيق المعيار الدولي رقم (9) هو إدارة مخاطر الائتمان.**
H	0.71	3.90	100	93	16.1	15	62.4	58	17.2	16	4.3	4	0.0	0	**يتطلب تطبيق المعيار الدولي رقم (9) إثبات خسائر الائتمان المتوقعة.**

جدول (1.4–ب): واقع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في البنوك الفلسطينية															
الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	X	S	DA
يتطلب تطبيق المعيار الدولي رقم (9) التنسيق بين دوائر المالية والائتمان والمخاطر في المصارف لإعادة النظر في انظمة التصنيف الائتماني لتلك المصارف.	0	0.0	1	1.1	7	7.5	64	68.8	21	22.6	93	100	4.13	0.58	H
يؤثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) في حجم السيولة لدى البنوك.	0	0.0	12	12.9	18	19.4	48	51.6	15	16.1	93	100	3.71	0.89	H

N = التكرار	% = النسبة	X = المتوسط الحسابي	S = الانحراف المعياري
DA = درجة الموافقة	H = مرتفعة	M = متوسطة	L = منخفضة

المصدر: من عمل الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

السؤال الأول: ما أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على الضمانات؟

بالنظر إلى الجداول (1.4) يلاحظ أن قيمة المتوسط العام (3.83) والانحراف المعياري (0.52) وهي تدل على درجة موافقة مرتفعة، كما يلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة هذا المحور تراوحت ما بين (3.05–4.30). فقد كان أعلى توافق للمبحوثين مع الباحث في السؤال الخاص (يعتبر البنك نوعية الضمانات عاملاً مهما في اتخاذ القرار الائتماني) (4.30) في المقابل كان أقل توافق في السؤال الخاص (يتم استخدام الضمانات مباشرة في حال التعثر) (3.05).

جدول (2.4): واقع الضمانات في البنوك الفلسطينية

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	X	S	DA
الضمانات	**0**	**0.0**	**0**	**0.0**	**22**	**23.7**	**65**	**69.9**	**6**	**6.5**	**93**	**100**	**3.83**	**0.52**	**H**
يعتبر البنك نوعية الضمانات عاملا مهما في اتخاذ القرار الائتماني.	0	0.0	2	2.2	2	2.2	55	59.1	34	36.6	93	100	4.30	0.62	H
يعتبر البنك التسهيلات الممنوحة بدون ضمانات ذات مخاطرة عالية.	1	1.1	7	7.5	6	6.5	44	47.3	35	37.6	93	100	4.13	0.91	H
يعتمد القرار الائتماني على قيمة الضمانات المقدمة.	1	1.1	24	25.8	14	15.1	46	49.5	8	8.6	93	100	3.39	1.00	M
يعتبر وجود الضمانات عاملا مهما في تحديد قيمة الديون المتعثرة.	1	1.1	8	8.6	3	3.2	45	48.4	36	38.7	93	100	4.15	0.92	H
يقوم البنك بتقييم قيمة الضمانات العينية بشكل دوري.	0	0.0	2	2.2	6	6.5	58	62.4	27	29.0	93	100	4.18	0.64	H
تعتبر جودة الضمانات عاملا اساسيا في تحديد مستوى الربحية.	1	1.1	13	14.0	32	34.4	38	40.9	9	9.7	93	100	3.44	0.89	M
يتم استخدام الضمانات مباشرة في حال التعثر.	2	2.2	32	34.4	24	25.8	29	31.2	6	6.5	93	100	3.05	1.00	M
تعتبر الضمانات العينية أفضل أنواع الضمانات من وجهة نظر البنك.	1	1.1	18	19.4	17	18.3	45	48.4	12	12.9	93	100	3.53	0.98	H
N = التكرار	**% = النسبة**				**X = المتوسط الحسابي**						**S = الانحراف المعياري**				
DA = درجة الموافقة	**H = مرتفعة**				**M = متوسطة**						**L = منخفضة**				

المصدر: من عمل الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

- **السؤال الثاني: ما هي العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) وتحسين جودة التسهيلات الممنوحة؟**

بالنظر إلى الجداول (2.4) يلاحظ أن قيمة المتوسط العام بلغ (4.04) والانحراف المعياري (0.51) وهي تدل على درجة موافقة مرتفعة، كما يلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة هذا المحور تراوحت ما بين (2.77–4.60). فقد كان أعلى توافق للمبحوثين مع الباحث في السؤال الخاص بأنه (من الضروري معرفة الغاية من منح التسهيلات)(4.60) في المقابل كان أقل توافق في السؤال الخاص بأنه (تركز الدراسة الائتمانية على مصادر السداد لدى العميل فقط) (2.77).

جدول (3.4–أ): واقع جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	X	S	DA
جودة التسهيلات الممنوحة	**0**	**0.0**	**2**	**2.2**	**4**	**4.3**	**75**	**80.6**	**12**	**12.9**	**93**	**100**	**4.04**	**0.51**	**H**
جودة التسهيلات الممنوحة تعكس جودة الدراسة الائتمانية التي قام بها البنك.	0	0.0	5	5.4	5	5.4	44	47.3	39	41.9	93	100	4.26	0.79	H
وجود معايير واضحة تقوم عليها الدراسة الائتمانية يساعد في تعزيز جودة التسهيلات.	0	0.0	1	1.1	5	5.4	41	44.1	46	49.5	93	100	4.42	0.65	H
يشكل وجود خبرات كافية لدى موظفي دوائر الائتمان عاملاً أساسيا في جودة التسهيلات الممنوحة.	0	0.0	0	0.0	4	4.3	32	34.4	57	61.3	93	100	4.57	0.58	H

جدول (3.4-ب): واقع جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	X	S	DA
تسأهم الدورات التدريبية لموظفي الائتمان في تطوير أدائهم وتحسين جودة الدراسة الائتمانية.	0	0.0	3	3.2	5	5.4	44	47.3	41	44.1	93	100	4.32	0.72	H
تعتمد جودة التسهيلات على وجود سياسة ائتمانية مكتوبة.	0	0.0	6	6.5	6	6.5	46	49.5	35	37.6	93	100	4.18	0.82	H
تركز الدراسة الائتمانية على مصادر السداد لدى العميل فقط.	11	11.8	38	40.9	12	12.9	25	26.9	7	7.5	93	100	2.77	1.19	M
من الضروري معرفة الغاية من منح التسهيلات.	0	0.0	3	3.2	5	5.4	18	19.4	67	72.0	93	100	4.60	0.74	H
القيام بالزيارات الميدانية للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني يعد عاملا مهما في جودة التسهيلات.	0	0.0	2	2.2	3	3.2	35	37.6	53	57.0	93	100	4.49	0.67	H
التركز الائتماني يؤدي إلى تحسين جودة التسهيلات.	16	17.2	27	29.0	21	22.6	16	17.2	13	14.0	93	100	2.82	1.30	M
N = التكرار	% = النسبة			X = المتوسط الحسابي				S = الانحراف المعياري							
DA = درجة الموافقة	H = مرتفعة			M = متوسطة				L = منخفضة							

المصدر: من عمل الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

السؤال الثالث: ما أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على المخصصات؟

بالنظر إلى الجداول (3.4) يلاحظ أن قيمة المتوسط العام (3.52) والانحراف المعياري (0.58) وهي تدل على درجة موافقة مرتفعة، كما يلاحظ ان متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة هذا المحور تراوحت ما بين (2.60-4.35). فقد كان أعلى توافق للمبحوثين مع الباحث في السؤال الخاص (معالجة الديون المتعثرة يؤدي إلى تخفيض حجم المخصصات) (4.35) في المقابل كان أقل توافق في السؤال الخاص (يتم تكوين المخصص على حساب العميل دون تخفيض قيمة الرهونات) (2.60).

جدول (4.4-أ): واقع المخصصات في البنوك الفلسطينية

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	X	S	DA
المخصصات	0	0.0	2	2.2	43	46.2	46	49.5	2	2.2	93	100	3.52	0.58	H
تعتبر المخصصات ديوناً مشكوكاً في تحصيلها.	4	4.3	15	16.1	14	15.1	41	44.1	19	20.4	93	100	3.60	1.11	H
يتم تكوين المخصص على حساب العميل دون تخفيض قيمة الرهونات.	19	20.4	30	32.3	17	18.3	23	24.7	4	4.3	93	100	2.60	1.19	M
يتم تكوين المخصص على حساب العميل كاملا بقيمة التسهيلات الممنوحة له بصرف النظر عن التزامه بالسداد في جزء من التسهيلات الممنوحة.	10	10.8	25	26.9	13	14.0	30	32.3	15	16.1	93	100	3.16	1.29	M
معالجة الديون المتعثرة يؤدي إلى تخفيض حجم المخصصات.	0	0.0	4	4.3	5	5.4	38	40.9	46	49.5	93	100	4.35	0.78	H

جدول (3.4-ب): واقع المخصصات في البنوك الفلسطينية

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	X	S	DA
يتم إزالة المخصص عن حساب العميل بعد إعادة التزامه بالسداد مباشرة.	22	23.7	28	30.1	6	6.5	30	32.3	7	7.5	93	100	2.70	1.34	M
يتم تكوين مخصص بنسبة مئوية محددة بعد انقطاع العميل عن السداد مباشرة.	9	9.7	16	17.2	12	12.9	38	40.9	18	19.4	93	100	3.43	1.25	M
يتم زيادة نسبة المخصص في حال استمرار العميل بالتوقف عن السداد مدة عام إلى أن تصل إلى 100% من قيمة التسهيلات الممنوحة.	4	4.3	6	6.5	8	8.6	41	44.1	34	36.6	93	100	4.02	1.05	H
يتم عكس قيمة المخصصات التي تم تخفيضها إلى حساب الأرباح.	2	2.2	2	2.2	8	8.6	49	52.7	32	34.4	93	100	4.15	0.83	H
يؤدي تكوين المخصصات منذ بداية منح التسهيل إلى تخفيض معدل كفاية راس المال.	4	4.3	10	10.8	27	29.0	40	43.0	12	12.9	93	100	3.49	1.00	M

N = التكرار	% = النسبة	X = المتوسط الحسابي	S = الانحراف المعياري
DA = درجة الموافقة	H = مرتفعة	M = متوسطة	L = منخفضة

المصدر: من عمل الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

- **السؤال الرابع: هل يؤثر تطبيق المعيارالدولي رقم 9 على الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك؟**

بالنظر إلى الجداول (4.4) يلاحظ أن قيمة المتوسط العام (4.06) والانحراف المعياري (0.44) وهي تدل على درجة موافقة مرتفعة، كما يلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة هذا المحور تراوحت ما بين (3.39–4.27). فقد كانت أعلى توافق للمبحوثين مع الباحث في السؤال الخاص (تعتبر السمعة الأدبية والائتمانية للعميل عاملا مهما في منح التسهيلات أو الحد منها) (4.27) في المقابل كانت أقل توافق في السؤال الخاص (يؤدي الالتزام بالمعايير الدولية إلى الحد من منح التسهيلات) (3.39).

جدول (4.4–أ): واقع الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	X	S	DA
الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك	0	0.0	0	0.0	6	6.5	75	80.6	12	12.9	93	100	4.06	0.44	H
تعتبر السمعة الأدبية والائتمانية للعميل عاملا مهما في منح التسهيلات أو الحد منها.	0	0.0	2	2.2	8	8.6	46	49.5	37	39.8	93	100	4.27	0.71	H
من الممكن ان تؤدي الظروف السياسية إلى الحد من منح التسهيلات.	0	0.0	1	1.1	10	10.8	51	54.8	31	33.3	93	100	4.20	0.67	H

جدول (4.4-ب): واقع الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	X	S	DA
يؤدي الركود الاقتصادي إلى الحد من منح التسهيلات.	0	0.0	0	0.0	8	8.6	65	69.9	20	21.5	93	100	4.13	0.54	H
تؤدي تعليمات الجهات الرقابية إلى الحد من منح التسهيلات.	0	0.0	13	14.0	26	28.0	42	45.2	12	12.9	93	100	3.57	0.89	H
انخفاض النشاط التجاري للعميل يؤدي إلى الحد من منح التسهيلات.	0	0.0	5	5.4	9	9.7	61	65.6	18	19.4	93	100	3.99	0.71	H
يؤدي تراجع التصنيف الائتماني للعميل إلى الحد من منح التسهيلات.	0	0.0	5	5.4	8	8.6	56	60.2	24	25.8	93	100	4.06	0.75	H
تراجع حجم الودائع يؤدي إلى الحد من منح التسهيلات.	0	0.0	0	0.0	16	17.2	62	66.7	15	16.1	93	100	3.99	0.58	H
يؤدي الالتزام بالمعايير الدولية إلى الحد من منح التسهيلات.	0	0.0	16	17.2	32	34.4	38	40.9	7	7.5	93	100	3.39	0.86	M

N = التكرار	% = النسبة	X = المتوسط الحسابي	S = الانحراف المعياري
DA = درجة الموافقة	H = مرتفعة	M = متوسطة	L = منخفضة

المصدر: من عمل الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

- **السؤال الخامس: هل يؤثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على متانة القطاع المصرفي لمواجهة الازمات؟**

بالنظر إلى الجداول (5.4) يلاحظ ان قيمة المتوسط العام (4.30) والانحراف المعياري (0.57) وهي تدل على درجة موافقة مرتفعة، كما يلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة هذا المحور تراوحت ما بين (4.11-4.45). فقد كان أعلى توافق للمبحوثين مع الباحث في السؤال الخاص (تؤدي زيادة رأس المال إلى تعزيز مقدرة البنك على مواجهة الأزمات) (4.45) في المقابل كان أقل توافق في السؤال الخاص (يؤدي التحوط في منح التسهيلات إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي) (4.11).

جدول (5.4-أ): واقع متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	X	S	DA
متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات	0	0.0	1	1.1	2	2.2	58	62.4	32	34.4	93	100	4.30	0.57	H
تؤدي زيادة رأس المال إلى تعزيز مقدرة البنك على مواجهة الأزمات.	0	0.0	0	0.0	5	5.4	41	44.1	47	50.5	93	100	4.45	0.60	H
يعتبر الاحتياطي الإلزامي للبنوك عاملا هاما في تعزيز متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات.	1	1.1	3	3.2	5	5.4	47	50.5	37	39.8	93	100	4.25	0.79	H
التزام البنوك بالمتطلبات الرقابية يؤدي إلى تعزيز مقدرتها لمواجهة الأزمات.	0	0.0	2	2.2	4	4.3	49	52.7	38	40.9	93	100	4.32	0.66	H

جدول (5.4-ب): واقع متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	X	S	DA
الالتزام بتطبيق المعايير المالية الدولية يؤدي إلى تعزيز متانة البنوك في مواجهة الأزمات.	1	1.1	0	0.0	12	12.9	51	54.8	29	31.2	93	100	4.15	0.72	H
التنوع في استثمارات البنوك يؤدي إلى تعزيز المتانة لديها.	0	0.0	0	0.0	10	10.8	47	50.5	36	38.7	93	100	4.28	0.65	H
تعتبر دوائر المخاطر في البنوك من الدوائر الهامة التي يؤدي عملها إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي.	0	0.0	2	2.2	15	16.1	45	48.4	31	33.3	93	100	4.13	0.76	H
يؤدي التحوط في منح التسهيلات إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي.	0	0.0	3	3.2	12	12.9	50	53.8	28	30.1	93	100	4.11	0.74	H
تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية تؤديان إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي.	0	0.0	2	2.2	3	3.2	59	63.4	29	31.2	93	100	4.24	0.61	H

N = التكرار	% = النسبة	S = الانحراف المعياري
DA = درجة الموافقة	H = مرتفعة	X = المتوسط الحسابي
	M = متوسطة	L = منخفضة

المصدر: من عمل الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

السؤال السادس: هل توجد علاقة بين تطبيق المعيار الدولي رقم (9) وزيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)؟

بالنظر إلى الجداول (6.4) يلاحظ ان قيمة المتوسط العام (4.08) والانحراف المعياري (0.56) وهي تدل على درجة موافقة مرتفعة، كما يلاحظ ان متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة هذا المحور تراوحت ما بين (3.37–4.41). فقد كان أعلى توافق للمبحوثين مع الباحث في السؤال الخاص (قوة المركز المالي للبنك تؤدي إلى زيادة الأمان) (4.41) في المقابل كان أقل توافق في السؤال الخاص (يؤدي الاندماج والاستحواذ إلى تعزيز درجة الأمان لدى حملة الأسهم) (3.37).

جدول (6.4-أ): واقع زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	X	S	DA
زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)	0	0.0	1	1.1	8	8.6	67	72.0	17	18.3	93	100	4.08	0.56	H
التزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية يؤدي إلى تعزيز الثقة لدى حملة الأسهم.	0	0.0	1	1.1	5	5.4	53	57.0	34	36.6	93	100	4.29	0.62	H
قوة المركز المالي للبنك تؤدي إلى زيادة الأمان.	1	1.1	1	1.1	1	1.1	46	49.5	44	47.3	93	100	4.41	0.68	H

جدول (6.4-ب): واقع زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية.

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	X	S	DA
النمو في صافي أرباح البنوك يعتبر مؤشراً لزيادة الأمان لدى صغار المستثمرين.	0	0.0	1	1.1	8	8.6	58	62.4	26	28.0	93	100	4.17	0.62	H
نمو مؤشر سعر سهم البنك يعتبر عاملاً هاماً في زيادة الأمان.	0	0.0	3	3.2	16	17.2	51	54.8	23	24.7	93	100	4.01	0.74	H
تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية لدى البنوك تؤديان إلى تعزيز ثقة حملة الأسهم.	1	1.1	4	4.3	4	4.3	51	54.8	33	35.5	93	100	4.19	0.80	H
يؤدي تكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة إلى زيادة الأمان لدى حملة الأسهم.	4	4.3	7	7.5	22	23.7	46	49.5	14	15.1	93	100	3.63	0.98	H
تعتبر أوجه الاستثمارات عاملاً هاماً في زيادة الأمان.	0	0.0	5	5.4	19	20.4	55	59.1	14	15.1	93	100	3.84	0.74	H
يؤدي الاندماج والاستحواذ إلى تعزيز درجة الأمان لدى حملة الأسهم.	2	2.2	11	11.8	41	44.1	29	31.2	10	10.8	93	100	3.37	0.91	M

N = التكرار	% = النسبة	X = المتوسط الحسابي	S = الانحراف المعياري
DA = درجة الموافقة	H = مرتفعة	M = متوسطة	L = منخفضة

المصدر: من عمل الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

السؤال السابع: ما أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) على منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم؟

بالنظر إلى الجداول (7.4) يلاحظ أن قيمة المتوسط العام (3.62) والانحراف المعياري (0.55) وهي تدل على درجة موافقة مرتفعة، كما يلاحظ ان متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة هذا المحور تراوحت ما بين (2.86–4.05). فقد كان أعلى توافق للمبحوثين مع الباحث في السؤال الخاص (توافر الجدوى الاقتصادية يؤدي إلى اتخاذ القرار الائتماني بمنح تسهيلات للمنشآت الصغيرة) (4.05) في المقابل كان أقل توافق في السؤال الخاص (يعتمد منح التسهيلات للمنشآت الصغيرة على التدفقات النقدية فقط) (2.86).

جدول (7.4–أ): واقع منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية

الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	X	S	DA
منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم	0	0.0	2	2.2	32	34.4	58	62.4	1	1.1	93	100	3.62	0.55	H
توافر الجدوى الاقتصادية يؤدي إلى اتخاذ القرار الائتماني بمنح تسهيلات للمنشآت الصغيرة.	1	1.1	2	2.2	14	15.1	50	53.8	26	28.0	93	100	4.05	0.79	H
تعتبر درجة تصنيف المنشآت ما بين كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم عاملا هاما عند اتخاذ القرار الائتماني بمنح تسهيلات للمنشآت الصغيرة.	1	1.1	4	4.3	19	20.4	53	57.0	16	17.2	93	100	3.85	0.79	H
تتوفر الرهونات كضمانة على التسهيلات للمنشآت الصغيرة.	0	0.0	6	6.5	22	23.7	59	63.4	6	6.5	93	100	3.70	0.69	H

جدول (7.4-ب): واقع منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية															
الأسئلة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المجموع				
	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	%	X	S	DA
تكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة منذ منح تسهيلات للمنشآت الصغيرة يؤدي إلى تلاشي الأرباح من تلك التسهيلات.	3	3.2	28	30.1	23	24.7	32	34.4	7	7.5	93	100	3.13	1.03	M
تعتبر التسهيلات الممنوحة المنشآت صغيرة الحجم ذات مخاطر مرتفعة.	4	4.3	24	25.8	15	16.1	41	44.1	9	9.7	93	100	3.29	1.09	M
ضعف المقدرة على معالجة التعثر في المنشآت صغيرة الحجم يؤدي إلى إعادة النظر بمنح تسهيلات لهذا النوع من المنشآت.	3	3.2	9	9.7	18	19.4	52	55.9	11	11.8	93	100	3.63	0.93	H
يعتمد منح التسهيلات للمنشآت الصغيرة على التدفقات النقدية فقط.	4	4.3	35	37.6	25	26.9	28	30.1	1	1.1	93	100	2.86	0.94	M
تعد العوامل الاقتصادية عاملا هاما في اتخاذ القرار الائتماني بمنح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم.	1	1.1	3	3.2	6	6.5	69	74.2	14	15.1	93	100	3.99	0.67	H
N = التكرار			% = النسبة		X = المتوسط الحسابي				S = الانحراف المعياري						
DA = درجة الموافقة			H = مرتفعة		M = متوسطة				L = منخفضة						

المصدر: من عمل الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

2.4 اختبار فرضيات الدراسة.

الفرضية الرئيسة

لا يوجد تأثير لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين.

ويتفرع عن هذه الفرضية سبع فرضيات هي:

الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والضمانات

جدول (8.4) العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والضمانات

			المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)
الضمانات	معامل الارتباط	(r)	-0.064
	مستوى المعنوية	(α) Sig. (2-tailed)	0.543
	عدد الحالات	N	93

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والضمانات علاقة ضعيفة جداً أو لا يوجد علاقة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط -0.064 وليس ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث إذ 0.543، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وتحسين جودة التسهيلات الممنوحة

جدول (9.4) العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وتحسين جودة التسهيلات الممنوحة

			المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)
جودة التسهيلات	معامل الارتباط	(r)	0.033

الممنوحة	**مستوى المعنوية**	**(α) Sig. (2-tailed)**	0.755
	عدد الحالات	**N**	93

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وتحسين جودة التسهيلات الممنوحة علاقة ضعيفة جداً أو لا يوجد علاقة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.033. وليست ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.755، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والمخصصات.

جدول (10.4) العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والمخصصات.

			المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)
المخصصات	**معامل الارتباط**	**(r)**	0.359
	مستوى المعنوية	**(α) Sig. (2-tailed)**	0.000
	عدد الحالات	**N**	93

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والمخصصات علاقة ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.359 ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.000، وبذلك لاتعتمد الفرضية، وتستبدل بالفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والحد من منح التسهيلات والتأثير على ربحية البنوك.

جدول (11.4) العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والحد من منح التسهيلات والتأثير على ربحية البنوك.

			المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)

الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك	**معامل الارتباط**	**(r)**	0.278
	مستوى المعنوية	**Sig. (2-tailed) (α)**	0.007
	عدد الحالات	**N**	93

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك علاقة ضعيفة جداً أو لا يوجد علاقة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.278 ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.007، وبذلك لاتعتمد الفرضية، وتستبدل بالفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومتانة القطاع المصرفي لمواجهة الازمات

جدول (12.4) العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومتانة القطاع المصرفي لمواجهة الازمات

			المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)
متانة القطاع المصرفي لمواجهة الازمات	**معامل الارتباط**	**(r)**	0.316
	مستوى المعنوية	**(α) Sig. (2-tailed)**	0.002
	عدد الحالات	**N**	93

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومتانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات علاقة ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.316 ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.002، وبذلك لاتعتمد الفرضية، وتستبدل بالفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وزيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)

جدول (13.4) العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وزيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)

			المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)
زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)	**معامل الارتباط**	**(r)**	0.460
	مستوى المعنوية	**Sig. (2-tailed) (α)**	0.000
	عدد الحالات	**N**	93

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وزيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) علاقة ضعيفة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.460 ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.000، وبذلك لاتعتمد الفرضية، وتستبدل بالفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية السابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومنح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم

جدول (14.4) العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومنح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم

			المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)
منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم	**معامل الارتباط**	**(r)**	0.283
	مستوى المعنوية	**(α) Sig. (2-tailed)**	0.006

	عدد الحالات	N	93

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومنح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم علاقة ضعيفة جداً أو لا يوجد علاقة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.283 ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.006، وبذلك لاتعتمد الفرضية، وتستبدل بالفرضية البديلة.

الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).

ويتفرع عن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (1.1.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

المحور	المسمى الوظيفي	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
الضمانات	مدير دائرة	3.88	0.19	4	0.048	0.170	0.953
	مدير وحدة	3.81	25.05	88	0.285		
	مشرف	3.79	25.25	92			
	رئيس قسم	3.83					
	أخرى	3.67					
	المجموع	**3.83**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.953، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

جدول (2.1.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

المحور	الدورات في مجال الديون المتعثرة	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
الضمانات	لم يلتحق بأي دورة	3.60	1.82	4	0.455	1.710	0.155
	أقل من 3 دورات	3.93	23.43	88	0.266		
	3- 6دورات	3.85	25.25	92			
	7- 10دورات	3.50					
	أكثر من 10 دورات	3.83					
	المجموع	**3.83**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.155، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

جدول (3.1.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

المحور	الدورات في مجال الائتمان	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
الضمانات	لم يلتحق بأي دورة	3.86	0.84	4	0.211	0.760	0.554
	أقل من 3 دورات	3.85	24.40	88	0.277		
	3-6دورات	3.93	25.25	92			
	7-10دورات	3.67					
	أكثر من 10 دورات	3.72					
	المجموع	**3.83**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.554، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

جدول (4.1.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

المحور	رأس مال البنك بعملة الدولار	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
الضمانات	150-100مليون	3.77	1.15	3	0.382	1.411	0.245
	200-151مليون	3.75	24.10	89	0.271		
	250-201مليون	4.13	25.25	92			
	أكثر من 250 مليون	3.94					
	المجموع	**3.83**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.245، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك.

جدول (5.1.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو الضمانات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك.

المحور	الاندماج مع بنوك	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
الضمانات	مندمج	3.84	0.00	1	0.005	0.018	0.894
	غير مندمج	3.82	25.24	91	0.277		
	المجموع	**3.83**	25.25	92			

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.894، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).

ويتفرع عن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الاولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (1.2.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

المحور	المسمى الوظيفي	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
جودة التسهيلات الممنوحة	مدير دائرة	4.19	1.86	4	0.465	1.865	0.124
	مدير وحدة	4.14	21.97	88	0.250		
	مشرف	4.00	23.83	92			
	رئيس قسم	3.90					
	أخرى	3.67					
	المجموع	**4.04**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.124، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

جدول (2.2.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

المحور	الدورات في مجال الديون المتعثرة	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
جودة التسهيلات الممنوحة	لم يلتحق بأي دورة	3.70	2.82	4	0.706	2.957	0.024
	أقل من 3 دورات	4.05	21.00	88	0.239		
	6 -3دورات	4.22	23.83	92			
	10- 7دورات	3.75					
	أكثر من 10 دورات	4.17					
	المجموع	**4.04**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.024، وبذلك لا تعتمد الفرضية. وتستبدل بالفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

جدول (3.2.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

المحور	الدورات في مجال الائتمان	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
جودة التسهيلات الممنوحة	لم يلتحق بأي دورة	4.00	1.53	4	0.383	1.511	0.206
	أقل من 3 دورات	3.93	22.30	88	0.253		
	3-6دورات	4.00	23.83	92			
	7-10دورات	4.33					
	أكثر من 10 دورات	4.11					
	المجموع	**4.04**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.206، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى رأس مال البنك بعملة الدولار.

جدول (4.2.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى رأس مال البنك بعملة الدولار.

المحور	رأس مال البنك بعملة الدولار	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
جودة التسهيلات الممنوحة	150-100مليوناً	4.02	0.97	3	0.323	1.257	0.294
	200-151مليوناً	4.00	22.86	89	0.257		
	250-201مليوناً	4.38	23.83	92			
	أكثر من 250 مليوناً	4.00					
	المجموع	**4.04**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.294، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى للاندماج مع بنوك أخرى.

جدول (5.2.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى للاندماج مع بنوك أخرى.

المحور	الاندماج مع بنوك	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
جودة التسهيلات الممنوحة	مندمج	3.76	2.74	1	2.739	11.817	0.001
	غير مندمج	4.15	21.09	91	0.232		
	المجموع	**4.04**	23.83	92			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.001، وبذلك لا تعتمد الفرضية. وتستبدل بالفرضية البديلة.

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).

ويتفرع عن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الاولى :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (1.3.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

المحور	المسمى الوظيفي	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
المخصصات	مدير دائرة	3.46	0.57	4	0.142	0.408	0.803
	مدير وحدة	3.43	30.66	88	0.348		
	مشرف	3.64	31.23	92			
	رئيس قسم	3.55					
	أخرى	3.67					
	المجموع	**3.52**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.803، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

جدول (2.3.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

المحور	الدورات في مجال الديون المتعثرة	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
المخصصات	لم يلتحق بأي دورة	3.50	0.85	4	0.213	0.616	0.652
	أقل من 3 دورات	3.50	30.38	88	0.345		
	6 -3دورات	3.44	31.23	92			
	10- 7دورات	3.63					
	أكثر من 10 دورات	3.83					
	المجموع	**3.52**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.652، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

جدول (3.3.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

المحور	الدورات في مجال الائتمان	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
المخصصات	لم يلتحق بأي دورة	3.43	0.64	4	0.161	0.463	0.763
	أقل من 3 دورات	3.56	30.58	88	0.348		
	3-6دورات	3.59	31.23	92			
	7-10دورات	3.33					
	أكثر من 10 دورات	3.50					
	المجموع	**3.52**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.763، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

جدول (4.3.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

المحور	رأس مال البنك بعملة الدولار	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
المخصصات	100-150مليوناً	3.49	1.73	3	0.577	1.740	0.165
	151-200مليوناً	3.00	29.50	89	0.331		
	201-250مليوناً	3.75	31.23	92			
	أكثر من 250 مليوناً	3.63					
	المجموع	3.52					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.165، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك.

جدول (5.3.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو المخصصات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك.

المحور	الاندماج مع بنوك	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
المخصصات	مندمج	3.56	0.07	1	0.066	0.192	0.662
	غير مندمج	3.50	31.16	91	0.342		
	المجموع	**3.52**	31.23	92			

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.662، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).

ويتفرع عن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (1.4.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

المحور	المسمى الوظيفي	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك	مدير دائرة	4.04	0.68	4	0.169	0.877	0.481
	مدير وحدة	4.05	16.94	88	0.192		
	مشرف	4.21	17.61	92			
	رئيس قسم	4.00					
	أخرى	4.33					
	المجموع	**4.06**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.481، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

جدول (2.4.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

المحور	الدورات في مجال الديون المتعثرة	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك	لم يلتحق بأي دورة	3.90	3.26	4	0.815	4.998	0.001
	أقل من 3 دورات	3.93	14.35	88	0.163		
	6 -3دورات	4.22	17.61	92			
	10- 7دورات	4.50					
	أكثر من 10 دورات	4.00					
	المجموع	**4.06**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك فروقاً بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.001، وبذلك لا تعتمد الفرضية. وتستبدل بالفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

جدول (3.4.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

المحور	الدورات في مجال الائتمان	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك	لم يلتحق بأي دورة	4.00	0.70	4	0.175	0.913	0.460
	أقل من 3 دورات	3.96	16.91	88	0.192		
	6-3دورات	4.14	17.61	92			
	10-7دورات	4.00					
	أكثر من 10 دورات	4.17					
	المجموع	**4.06**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.460، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

جدول (4.4.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

المحور	رأس مال البنك بعملة الدولار	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك	150-100مليوناً	4.06	0.67	3	0.224	1.176	0.323
	200-151مليوناً	3.75	16.94	89	0.190		
	250-201مليوناً	4.00	17.61	92			
	أكثر من 250 مليوناً	4.19					
	المجموع	**4.06**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.323، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك.

جدول (5.4.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك.

المحور	الاندماج مع بنوك	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك	مندمج	4.00	0.14	1	0.142	0.741	0.392
	غير مندمج	4.09	17.47	91	0.192		
	المجموع	**4.06**	17.61	92			

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.392، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).

ويتفرع عن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (1.5.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

المحور	المسمى الوظيفي	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات	مدير دائرة	4.42	1.05	4	0.262	0.810	0.522
	مدير وحدة	4.33	28.52	88	0.324		
	مشرف	4.14	29.57	92			
	رئيس قسم	4.28					
	أخرى	4.00					
	المجموع	4.30					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.522، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

جدول (2.5.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

المحور	الدورات في مجال الديون المتعثرة	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
متانة القطاع المصرفي لمواجهة الازمات	لم يلتحق بأي دورة	4.00	2.22	4	0.556	1.789	0.138
	أقل من 3 دورات	4.24	27.35	88	0.311		
	6 -3دورات	4.41	29.57	92			
	10- 7دورات	4.38					
	أكثر من 10 دورات	4.67					
	المجموع	**4.30**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.138، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

جدول (3.5.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

المحور	الدورات في مجال الائتمان	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات	لم يلتحق بأي دورة	4.14	1.59	4	0.397	1.248	0.297
	أقل من 3 دورات	4.15	27.98	88	0.318		
	3-6دورات	4.34	29.57	92			
	7-10دورات	4.33					
	أكثر من 10 دورات	4.50					
	المجموع	**4.30**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.297، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

جدول (4.5.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

المحور	رأس مال البنك بعملة الدولار	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات	150-100مليوناً	4.29	0.69	3	0.229	0.705	0.552
	200-151مليوناً	4.00	28.88	89	0.325		
	250-201مليوناً	4.50	29.57	92			
	أكثر من 250 مليوناً	4.31					
	المجموع	**4.30**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.552، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك.

جدول (5.5.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك.

المحور	الاندماج مع بنوك	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات	مندمج	4.28	0.02	1	0.015	0.047	0.829
	غير مندمج	4.31	29.55	91	0.325		
	المجموع	**4.30**	29.57	92			

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.829، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).

ويتفرع عن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (1.6.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

المحور	المسمى الوظيفي	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)	مدير دائرة	4.12	0.38	4	0.094	0.296	0.880
	مدير وحدة	4.10	28.10	88	0.319		
	مشرف	4.00	28.47	92			
	رئيس قسم	4.03					
	أخرى	4.33					
	المجموع	**4.08**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.880، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

جدول (2.6.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

المحور	الدورات في مجال الديون المتعثرة	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)	لم يلتحق بأي دورة	4.20	0.81	4	0.203	0.647	0.631
	أقل من 3 دورات	4.00	27.66	88	0.314		
	3- 6دورات	4.07	28.47	92			
	7- 10دورات	4.13					
	أكثر من 10 دورات	4.33					
	المجموع	**4.08**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.631، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

جدول (3.6.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

المحور	الدورات في مجال الائتمان	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)	لم يلتحق بأي دورة	4.00	1.56	4	0.389	1.273	0.287
	أقل من 3 دورات	4.00	26.92	88	0.306		
	3-6دورات	4.17	28.47	92			
	7-10دورات	3.83					
	أكثر من 10 دورات	4.22					
	المجموع	**4.08**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.287، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

جدول (4.6.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

المحور	رأس مال البنك بعملة الدولار	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)	100-150مليوناً	4.03	1.47	3	0.491	1.617	0.191
	151-200مليوناً	3.75	27.00	89	0.303		
	201-250مليوناً	4.38	28.47	92			
	أكثر من 250 مليوناً	4.19					
	المجموع	**4.08**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.191، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك

جدول (5.6.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك

المحور	الاندماج مع بنوك	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	A
زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم)	مندمج	4.24	0.93	1	0.928	3.065	0.083
	غير مندمج	4.01	27.55	91	0.303		
	المجموع	**4.08**	28.47	92			

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.083، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الدورات في مجال الديون المتعثرة، الدورات في مجال الائتمان، رأس مال البنك بعملة الدولار، الاندماج مع بنوك).

ويتفرع عن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (1.7.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

المحور	المسمى الوظيفي	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم	مدير دائرة	3.69	0.68	4	0.171	0.554	0.697
	مدير وحدة	3.57	27.14	88	0.308		
	مشرف	3.57	27.83	92			
	رئيس قسم	3.59					
	أخرى	4.00					
	المجموع	**3.62**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.697، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

جدول (2.7.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة.

المحور	الدورات في مجال الديون المتعثرة	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم	لم يلتحق بأي دورة	3.50	1.46	4	0.365	1.217	0.310
	أقل من 3 دورات	3.52	26.37	88	0.300		
	3- 6دورات	3.74	27.83	92			
	7- 10دورات	3.88					
	أكثر من 10 دورات	3.67					
	المجموع	**3.62**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.310، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

جدول (3.7.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الائتمان.

المحور	الدورات في مجال الائتمان	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم	لم يلتحق بأي دورة	3.71	0.44	4	0.110	0.354	0.841
	أقل من 3 دورات	3.52	27.39	88	0.311		
	3-6دورات	3.66	27.83	92			
	7-10دورات	3.67					
	أكثر من 10 دورات	3.67					
	المجموع	**3.62**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.841، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

جدول (4.7.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار.

المحور	رأس مال البنك بعملة الدولار	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم	150-100مليوناً	3.65	2.97	3	0.989	3.540	0.018
	200-151مليوناً	3.00	24.86	89	0.279		
	250-201مليوناً	4.00	27.83	92			
	أكثر من 250 مليوناً	3.50					
	المجموع	**3.62**					

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.018، وبذلك لا تعتمد الفرضية. وتستبدل بالفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك.

جدول (5.7.4)

اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الاندماج مع بنوك.

المحور	الاندماج مع بنوك	المتوسط	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحرافات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
		Mean	Sum of Squares	df	Mean Square	F	A
منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم	مندمج	3.60	0.02	1	0.019	0.063	0.803
	غير مندمج	3.63	27.81	91	0.306		
	المجموع	**3.62**	27.83	92			

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.803، وبذلك تعتمد الفرضية.

الفصل الخامس: النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.5 مقدمة

2.5 النتائج ومناقشتها

3.5 التوصيات

النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.5 مقدمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على السياسات الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، ويعرض هذا الفصل الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، كما يعرض المقترحات التي أوصت بها.

2.5 النتائج ومناقشتها

1- أكدت الدراسة أن قيمة ونوعية الضمانات تعتبر عاملا مهما في اتخاذ القرار الائتماني؛ بحيث تعتبر الضمانات العينية أفضل أنواع الضمانات من وجهة نظر البنك الذي يقوم بتقييم قيمة الضمانات العينية بشكل دوري؛ كون جودة الضمانات تعد عاملاً اساسياً في تحديد مستوى الربحية.

فالتسهيلات الممنوحة بدون ضمانات تعتبر ذات مخاطرة عالية وبالتالي يعد وجود الضمانات عاملاً مهماً في تحديد قيمة الديون المتعثرة بحيث يتم استخدامها في حال التعثر. وهذا ما أكدته القيمة المرتفعة للمتوسطات الحسابية والذي ينسجم مع ما جاء في دراسة السيد، هند (2014) ومع دراسة علي، اسامة (2005).

ورغم ان نتيجة التحليل الإحصائي أظهرت أن العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير

المالية رقم (9) والضمانات علاقة عكسية ضعيفة جداً أو لا يوجد علاقة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط –0.064 وليس ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.543، إلا أن الباحث يرى عكس ذلك بناء على الدراسات الأدبية الواردة في الإطار النظري والتي تشير إلى أن عدم الاهتمام بتوفر الضمانات وجودتها أيضاً سيؤدي إلى زيادة في حجم المخصصات، وأن أحد أهم أهداف تطبيق المعيار هو الحفاظ على جودة الضمانات لتقليل حجم الخسائر المتحققة.

2- أكدت الدراسة أن وجود معايير واضحة وسياسة ائتمانية مكتوبة تقوم عليها الدراسة الائتمانية يساعد في تعزيز جودة التسهيلات. إضافة إلى وجود الخبرات الكافية لدى موظفي دوائر الائتمان وحصولهم على الدورات التدريبية في هذا المجال. كما أنه من الضروري معرفة الغاية من منح التسهيلات والقيام بالزيارات الميدانية للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني مما يعزز جودة التسهيلات الممنوحة بناء على الدراسة الائتمانية التي قام بها البنك. وهذا ما أكدته القيمة المرتفعة للمتوسطات الحسابية، كما أن هناك فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة. وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.024، وفروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية؛ أيضاً في اتجاهات أفراد العينة نحو جودة التسهيلات الممنوحة في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الاندماج مع بنوك أخرى وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.001. ويرى الباحث أن التركيز في الدورات يتم في مجال الائتمان أكثر منه في مجال الديون المتعثرة، كما تشير نتيجة الدراسة إلى أن الاندماج بين البنوك يعزز من جودة التسهيلات من منطلق زيادة رأس المال للبنوك

المندمجة.

ورغم أن العلاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وتحسين جودة التسهيلات الممنوحة علاقة ضعيفة جداً أو لا يوجد علاقة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.033. وليست ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أكبر من 0.05 إذ بلغت 0.755، الا ان الباحث يرى بوجود علاقة من واقع الدراسات الأدبية والتي تؤكد أن أهم نتائج تطبيق المعيار هي الوصول إلى تعزيز جودة التسهيلات الائتمانية وأن سبب ضعف العلاقة يعزى إلى حداثة تطبيق المعيار في فلسطين.

3- أكدت الدراسة أن المخصصات هي ديون مشكوك في تحصيلها ويتم تكوينها على حساب العميل كاملاً بقيمة التسهيلات الممنوحة له بصرف النظر عن التزامه بالسداد في جزء من التسهيلات الممنوحة. وتكون بنسبة مئوية محددة بعد انقطاع العميل عن السداد بحيث يتم زيادة نسبة المخصص في حال استمرار العميل بالتوقف عن السداد مدة عام إلى أن تصل إلى 100% من قيمة التسهيلات الممنوحة بعد تخفيض قيمة الرهونات على أن يتم إزالة المخصص عن حساب العميل بعد إعادة التزامه بالسداد بحيث تؤدي معالجة الديون المتعثرة إلى تخفيض حجم المخصصات وعكس قيمتها إلى حساب الأرباح، وهذا ما أكدته القيمة المرتفعة للمتوسطات الحسابية والذي ينسجم مع ما جاء في دراسة حملاوي سماح، (2017)، وما اشارت اليه نتيجة الدراسة أيضاً من وجود علاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والمخصصات حتى لو كانت علاقة ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.359 هي ذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.000 ، ويرى الباحث أن ضعف العلاقة يعود لحداثة تطبيق المعيار في فلسطين

4- أكدت الدراسة أن السمعة الأدبية والائتمانية للعميل تعتبر عاملاً مهما في منح التسهيلات أو الحد منها. إضافة إلى عوامل عدة تحد من منح التسهيلات؛ كالظروف السياسية، والركود الاقتصادي وتراجع حجم الودائع، وتعليمات الجهات الرقابية والالتزام بالمعايير الدولية وانخفاض النشاط التجاري للعميل، وتراجع التصنيف الائتماني له، وهذا ما أكدته القيمة المرتفعة للمتوسطات الحسابية؛ وكما أكدت الدراسة وجود فروق بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة نحو الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير الدورات في مجال الديون المتعثرة. وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.001.

وأنه توجد علاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك ولكنهاعلاقة ضعيفة جداً، أو لا يوجد علاقة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.278، وهي ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.007، ويرى الباحث ان العلاقة عكسية بين الحصول على الدورات التدريبية في مجال الديون المتعثرة والحد من منح التسهيلات الائتمانية تعزى لقلة الحصول على الدورات التدريبية في هذا المجال، كما أن حداثة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية في فلسطين حال دون وجود علاقة قوية بين تطبيقه والحد من منح التسهيلات، فهو لم يصدر بهدف الحد من منح التسهيلات وإنما ضبط عملية المنح.

5- أكدت الدراسة أن زيادة رأس المال تؤدي إلى تعزيز مقدرة البنك على مواجهة الأزمات. إضافة إلى الاحتياطي الإلزامي للبنوك والالتزام بالمتطلبات الرقابية وتطبيق المعايير المالية الدولية والالتزام بتطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية، كما تعتبر دوائر المخاطر في البنوك من الدوائر المهمة التي يؤدي عملها إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي، والذي يؤدي التحوط في منح

التسهيلات والتنوع في استثمارات البنوك إلى تعزيز متانة هذا القطاع أيضاً وهذا ما أكدته القيمة المرتفعة للمتوسطات الحسابية والذي ينسجم مع ما جاء في دراسة الطائي، سجى،(2012) و دراسة أبو سلمى، ريم، (2015)

وحيث أقرت الدراسة بوجود علاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ومتانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات رغم أنها علاقة ضعيفة فقد بلغت قيمة معامل الارتباط 0.316 ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.002 وهذا ما يؤكد أن تطبيق المعايير المالية الدولية يؤدي إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي في مواجهة الأزمات.

6- أكدت الدراسة أن التزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية و تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية يؤدي إلى تعزيز الثقة لدى حملة الأسهم. إضافة إلى قوة المركز المالي للبنك و النمو في صافي الأرباح مما يؤدي إلى نمو مؤشر سعر السهم. كما أكدت أن تكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة وتنويع أوجه الاستثمارات يؤدي إلى زيادة الأمان لدى حملة الأسهم، وهذا ما أكدته القيمة المرتفعة للمتوسطات الحسابية.

كما أقرت الدراسة بوجود علاقة بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وزيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الأسهم) رغم أنها علاقة ضعيفة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.460 ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.000.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تتطابق مع إحدى نتائج دراسة (صلاح، ومحجوب، (2017) ويعزى سبب ضعف العلاقة إلى حداثة تطبيق المعيار في فلسطين.

7- أكدت الدراسة أن العوامل الاقتصادية وتوافر الجدوى الاقتصادية تعد عاملا هاماً في اتخاذ القرار الائتماني بمنح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم. إضافة إلى عوامل أخرى كالتدفقات النقدية وتوفر الرهونات كضمانة، ودرجة تصنيف المنشآت ما بين كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم، إذ تعتبر التسهيلات الممنوحة المنشآت صغيرة الحجم ذات مخاطر مرتفعة، وتكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة منذ منح التسهيلات لتلك المنشآت يؤدي إلى تلاشي الأرباح المتحصلة من تلك التسهيلات، ونتيجة لذلك سيؤدي ضعف المقدرة على معالجة التعثر في المنشآت صغيرة الحجم إلى إعادة النظر بمنح تسهيلات لهذا النوع من المنشآت. وهذا ما أكدته القيمة المرتفعة للمتوسطات الحسابية.

إذ أن هناك فروقاً بين قيم المتوسطات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة نحو منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم في البنوك الفلسطينية تعزى لمتغير رأس مال البنك بعملة الدولار وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.018، ويرى الباحث ان قوة المركز المالي للبنك تعزز بناء مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات الممنوحة المنشآت صغيرة الحجم، وهذا يتطابق مع ما جاء به المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بوجود علاقة بين تطبيقه ومنح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم رغم أنها علاقة ضعيفة جداً إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.283 ذات دلالة إحصائية؛ وذلك واضح من قيمة α التي يبلغ قيمتها أقل من 0.05 إذ بلغت 0.006، وهذا يعود لحداثة تطبيق المعيار في فلسطين.

8- أكدت الدراسة ان المعيار الدولي رقم (9) جاء مطورا للمعيار السابق رقم (39)، فقد أضاف تعديلات على جانب الأصول فقط في قائمة المركز المالي ولم يجرِ أيّ تعديلات على جانب الالتزامات، وأدى تطبيقه إلى إعادة تصنيف وقياس الأصول المالية واعتمد في التصنيف على

نموذج الأعمال وطبيعة التدفقات النقدية. وكان الهدف الأساسي لتطبيق المعيار الدولي رقم (9) هو إدارة مخاطر الائتمان وما يتطلبه من إثبات خسائر الائتمان المتوقعة وهذا يستدعي التنسيق بين دوائر المالية والائتمان والمخاطر في المصارف لإعادة النظر في انظمة التصنيف الائتماني لتلك المصارف، كون تطبيق المعيار رقم (9) يؤثر في حجم السيولة لدى البنوك. وهذا ما أكدته القيمة المرتفعة للمتوسطات الحسابية بمتوسط عام مقداره (3.85) والذي ينسجم مع ما جاء في دراسة محمد، علا، (2016) ودراسة صلاح، ومحجوب، (2017) ودراسة Clark، 2014:

3.5 التوصيات

1. التأكيد على ضرورة توافر الضمانات عند منح التسهيلات الائتمانية وعدم الاكتفاء بالعلاقة الجيدة مع العميل أو التدفقات النقدية له.
2. التركيز على تزويد موظفي التسهيلات بدورات تدريبية بشكل منتظم في مجال رقابة الديون المتعثرة.
3. ضرورة زيادة رأس المال للمصارف أو الاندماج مع بنوك أخرى، وعملا بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وما سيؤول اليه ذلك من تطبيق لنتائج تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية.
4. التأكيد على الدور الفاعل لدوائر رقابة الائتمان في البنوك منذ منح التسهيلات وذلك لتجنب تحقيق مخصصات خسائر ائتمان.
5. ضرورة مراقبة عملية منح التسهيلات بناء على عدة اعتبارات تتعلق بالتوسع في منح التسهيلات من عدمها.
6. ضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة وما يعكسه ذلك من تعزيز لمتانه القطاع المصرفي وتعزيز

الثقة فيه.

7. التأكيد على الدور الجوهري لدوائر المخاطر في البنوك في متابعتها لكافة أعمال البنوك كجهات رقابية داخلية.
8. ضرورة دراسة السوق من الناحية الاقتصادية والجغرافية والملاءة المالية للعميل وتعزيز وجود ضمانات قبل منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم.
9. عقد ورش عمل ودورات تدريبية لموظفي دوائر الائتمان والمخاطر والمالية في البنوك الفلسطينية وبشكل منتظم حول الآثار المترتبة لتطبيق المعيار الدولي التاسع للتقارير المالية.
10. عقد ورش عمل فيما بين البنوك للتعريف بكيفية التعامل مع بنود المعيار الدولي التاسع ومتطلباته خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وخصوصية الوضع الفلسطيني.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، (2017)، رقم 71: **المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية:** تطبيق المعيار رقم 9، اللجنة العربية للرقابة المصرفية – صندوق النقد العربي– أبو ظبي.
2. أنجرو، أ، 2007: **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض** (المصرف الصناعي السوري انموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
3. بسيسة، ا، (2015)،: **أثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية** – دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، الجزائر.
4. البنك المركزي الأردني، بدون سنة: **مشروع تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)**
5. بوعبدالله، م، بريشي، س، (2016،2017): **القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى،** رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر.
6. حملاوي، س، (2017): **أهمية استخدام مخصصات خسائر القروض في تحقيق الربحية في البنوك التجارية– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة–** للفترة (2012–2015)، رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر – الجزائر.
7. الدغيم،ع، وآخرون (2006): التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،** سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28) العدد(3).

8. ريتنجزدايركت، (2017): **البنوك الخليجية المصنفة ستكون قادرة على التعامل مع تأثير تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية**

9. زايدة، د، (2006): **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.

10. سلطة النقد الفلسطينية، 2018، **تعليمات رقم (2) لسنة 2018 بشأن متطلبات وإرشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).**

11. سلطة النقد الفلسطينية، 2019، **التقرير السنوي**

12. أبو سلمى، ر، (2015): **مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني**، رسالة ماحستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

13. السيد، هـ،(2014): **دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف- دراسة حالةعلى بنك فيصل الإسلامي السوداني 2002 -2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

14. أبو شيخة، ر، (2016): أثر **مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

15. صحيفة بوست، (2018)، بدون صفحة: **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 يتسبب في إحداث تغييرات غير متوقعة، الوثيقة** BKPOST0020180503ee530005z الرابط http://www.ascasociety.org/News/key_news/2710.aspx

16. الطاهر، ا، محمدين، ن،(2013): **الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان** عمادة البحث العلمي، **مجلة العلوم الاقتصادية.**

17. الطائي، س، (2012): **أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأس مال المصارف التجارية– دراسة تطبيقية على بنك الاسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي**، جامعة الموصل، العراق.

18. الظاهر، م، وآخرون، (2007): العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، المجلد 21 (2).

19. أبو عبيد، ج، بدون سنة، **إدارة القروض المصرفية غير العاملة**، بنك الاسكان –الاردن

20. عفانة، م، (2018): **إدارة الائتمان المصرفي.**

21. علي، أ، (2008): **أهمية الضمانات المصرفية في سداد الديون المتعثرة في المصارف السودانية: بالتطبيق على تجربة بنك الخرطوم (1995 م–2005 م)** .(أطروحة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

22. عيسى، أ، (2004): **السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

23. فايزة، د، (2019): **آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية البدر)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر

24. الكراسنة، ا، (2013): **الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك.**

25. كلمة الشوا، عزام، **مؤتمر القطاع المصرفي الفلسطيني في محيطه العربي**، نشر بتاريخ: 2018/03/21.

26. اللامي، ف، (2017) : مقياس ليكارت، مجلة المقالة العلمية، العدد السابع، الاتحاد الدولي لعلوم الرياضة ورابطة الأكاديميين العرب للتربية البدنية وعلوم الرياضة، العراق.
(http://arabacademics.org/uploads/files/2017-11/1510999738_-.pdf)

27. محمد، ب،خالد، ب،(2019): **القروض البنكية المتعثرة: الأسباب والحلول**، المدرسة العليا للتجارة ، جامعة محمد بوقرة بومرداس.

28. محمد، ص، حامد، م، (2017)، **دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية**، جامعة أم درمان الإسلامية – السودان.

29. محمد، ع، (2016): **أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

30. محمد، م، (2015): **التامين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل "دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية"**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.

31. مشعل، ا، (2018): دراسة تحليلية لحساب حجم العينة الأمثل في البحوث الميدانية الزراعية، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي** ، المجلد (28) العدد (2).
https://journals.ekb.eg/article_111978_2b701ecfed228ead17bac7e419760118.pdf

32. مقال صحيفة: أخبار الخليج، (2017)، **جمعية مصارف البحرين تدعو إلى فترة تحول قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الجديد** 9، تاريخ النشر: الاثنين ٠٤ ديسمبر ٢٠١٧ – 01:20.
http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1099813

33. مقال صحيفة: المصري اليوم،2018،: **الملاءة المالية القوية: سلاح البنوك لمواجهة تحديات IFRS 9**، السبت 03-02-2018 23:01.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1254220

34. مقال صحيفة: الوطن الاقتصادي، 2017: **البنوك تواجه تحديات المعيار9**، تاريخ النشر،2017/3/6.

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1193549

35. يوسفي، ا،(2013،2014): **تسيير خطر القروض البنكية المتعثرة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، الجزائر.

36. يوسف، ع، (2014): **المعيار المحاسبي الدولي 9 والمصارف العربية**، تاريخ النشر :الثلاثاء 2 شعبان 1436 هـ، 19 مايو 2015 05:24 GMT - 08:24 KSA .

المراجع الاجنبية

1) Clark، Wang، (2014). (Accounting standards Harmonization and Financial statement comparability Evidence from Transnational Information Transfer، (Journal of Accounting Research) pp: 1-38
2) Donna، Street، (2012) "IFRS in the United States: if، When and How Australian Accounting Review، Vol 23، pp 208- 215
3) Lau Chee Kwong ، Financial Reporting of Intangible Assets: The Reliability of Measurement Method (University Putra Malaysia، Graduate School of Management، A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Accounting) Unpublished،2010)
4) Lei Chen، A Mixed Methods Study Investigating Intangibles in the Banking Sector (University of Glasgow، College of Social Sciences، Business School، A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Accounting) Unpublished،2012)

5) Moore، D. S.، Notz، W. I، & Flinger، M. A. (2013). The basic practice of statistics (6th ed.). New York، NY: W. H. Freeman and Company

مراجع الانترنت

جمعية البنوك في فلسطين، 2017 ، الوضع المالي للبنوك /http://www.abp.ps

https://www.maannews.net/Content.aspx?id=943399

.

https://www.westga.edu/academics/research/vrc/assets/docs/scatterplots_and_correlation_notes.pdf

موقع جمعية البنوك في فلسطين
http://abp.ps/folder.php?id=5QoY3doVLWa1025178ANCqXnUXBZC%22

(https://abp.ps/files/server/financial%20position%202019.pdf)

الملاحق

الملحق (1) استبانة الدراسة

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

الأخ الفاضل/الأخت الفاضلة

تحية طيبة وبعد،،،

يطيب لي أن أضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي تم تصميمها لأغراض البحث العلمي بهدف جمع المعلومات حيث يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على سياسات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، كمتطلب لنيل درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية البشرية، راجيا التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة بعد قراءة موضوعية ومتأنية لكل فقرة من الفقرات، والإجابة بشكل يتوافق مع رأيكم الشخصي، وتعبر عن الواقع الذي تعملون به علما بأن إجاباتكم ستكون موضع تقدير، وستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، إذ إن استكمال الإجابة على كافة فقرات الاستبانة، والدقة في الإجابة سينعكسان على صحة النتائج التي ستتوصل اليها الدراسة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحث:

رافع فتحي مرعب

الجزء الأول :البيانات العامة

الرجاء وضع رمز الإجابة المناسب في المربع المخصص للإجابة

بيانات حول المؤسسة:

أ. بيانات شخصية:

م	السؤال	الخيارات				الاجابة
1	**التحصيل العلمي**	1. دبلوم	2. بكالوريوس	3. ماجستير	4. دكتوراه	☐
2	**التخصص العلمي**	1. محاسبة	2. مالية	3. ادارة	4. أخرى (حدد)	☐
		حدد التخصصات الأخرى:				
3	**الفئة العمرية**	1. أقل من 30 سنة	2. 30 – 39 سنة	3. 40 – 49 سنة	4. 50 سنة فأكثر	☐
4	**الخبرة العملية**	1. أقل من 5 سنوات	2. 5 – 10 سنوات	3. 11 – 15 سنة	4. أكثر من 15 سنة	☐
5	**المسمى الوظيفي**	1. مدير دائرة	2. مدير وحدة	3. مشرف	4. رئيس قسم	☐
6	**الدورات في مجال الديون المتعثرة *(في حال عدم الالتحاق بأي دورة توضع الإجابة 0)***	1. أقل من 3 دورات	2. 3– 6 دورات	3. 7 –10 دورات	4. أكثر من 10 دورات	☐
7	**الدورات في مجال الائتمان *(في حال عدم الالتحاق باي دورة توضع الإجابة 0)***	1. أقل من 3 دورات	2. 3–6 دورات	3. 7–10 دورات	4. أكثر من 10 دورات	☐

ب. بيانات المؤسسة:

م	السؤال	الخيارات				الاجابة
8	**رأس مال البنك بعملة الدولار**	1. 100–150 مليوناً	2. 151–200 مليون	3. 201–250 مليوناً	4. أكثر من 250 مليوناً	☐
9	**التسهيلات الممنوحة**	1. عقارية	2. تجارية	3. شخصية	4. أخرى	☐
10	**الاندماج مع بنوك**	1. مندمج	2. غير مندمج			☐

الجزء الثاني :العناصر المؤثرة في السياسات الائتمانية

اثر تطبيق المعيار الدولي رقم 9 على كل من المحاور الآتية:

الرجاء وضع رمز الإجابة المناسب في المربع المخصص للإجابة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاجابة
المحور الاول: الضمانات							
.1	يعتبر البنك نوعية الضمانات عاملا مهما في اتخاذ القرار الائتماني.	5	4	3	2	1	☐
.2	يعتبر البنك التسهيلات الممنوحة بدون ضمانات ذات مخاطرة عالية.	5	4	3	2	1	☐
.3	يعتمد القرار الائتماني على قيمة الضمانات المقدمة.	5	4	3	2	1	☐
.4	يعتبر وجود الضمانات عاملا مهما في تحديد قيمة الديون المتعثرة.	5	4	3	2	1	☐
.5	يقوم البنك بتقييم قيمة الضمانات العينية بشكل دوري.	5	4	3	2	1	☐
.6	تعتبر جودة الضمانات عاملاً اساسياً في تحديد مستوى الربحية.	5	4	3	2	1	☐
.7	يتم استخدام الضمانات مباشرة في حال التعثر.	5	4	3	2	1	☐
.8	تعتبر الضمانات العينية أفضل أنواع الضمانات من وجهة نظر البنك.	5	4	3	2	1	☐
المحور الثاني: جودة التسهيلات الممنوحة							
.1	جودة التسهيلات الممنوحة تعكس جودة الدراسة الائتمانية التي قام بها البنك.	5	4	3	2	1	☐
.2	وجود معايير واضحة تقوم عليها الدراسة الائتمانية يساعد في تعزيز جودة التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
.3	وجود خبرات كافية لدى موظفي دوائر الائتمان يشكل عاملاً اساسياً في جودة التسهيلات	5	4	3	2	1	☐

الرجاء وضع رمز الإجابة المناسب في المربع المخصص للإجابة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاجابة
	الممنوحة.						
.4	تساهم الدورات التدريبية لموظفي الائتمان في تطوير أدائهم وتحسين جودة الدراسة الائتمانية.	5	4	3	2	1	☐
.5	تعتمد جودة التسهيلات على وجود سياسة ائتمانية مكتوبة.	5	4	3	2	1	☐
.6	تركز الدراسة الائتمانية على مصادر السداد لدى العميل فقط.	5	4	3	2	1	☐
.7	من الضروري معرفة الغاية من منح التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
.8	القيام بالزيارات الميدانية للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني يعد عاملا مهما في جودة التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
.9	التركز الائتماني يؤدي إلى تحسين جودة التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
المحور الثالث: المخصصات							
.1	تعتبر المخصصات ديوناً مشكوكاً في تحصيلها.	5	4	3	2	1	☐
.2	يتم تكوين المخصص على حساب العميل دون تخفيض قيمة الرهونات.	5	4	3	2	1	☐
.3	يتم تكوين المخصص على حساب العميل كاملاً بقيمة التسهيلات الممنوحة له بصرف النظر عن التزامه بالسداد في جزء من التسهيلات الممنوحة.	5	4	3	2	1	☐
.4	معالجة الديون المتعثرة يؤدي إلى تخفيض حجم المخصصات.	5	4	3	2	1	☐
.5	يتم إزالة المخصص عن حساب العميل بعد إعادة التزامه بالسداد مباشرة.	5	4	3	2	1	☐
.6	يتم تكوين مخصص بنسبة مئوية محددة بعد انقطاع العميل عن السداد مباشرة.	5	4	3	2	1	☐
.7	يتم زيادة نسبة المخصص في حال استمرار العميل	5	4	3	2	1	☐

الرجاء وضع رمز الإجابة المناسب في المربع المخصص للإجابة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاجابة
	بالتوقف عن السداد مدة عام إلى أن تصل إلى 100% من قيمة التسهيلات الممنوحة.						
.8	يتم عكس قيمة المخصصات التي تم تخفيضها إلى حساب الأرباح.	5	4	3	2	1	☐
.9	يؤدي تكوين المخصصات منذ بداية منح التسهيل إلى تخفيض معدل كفاية رأس المال.	5	4	3	2	1	☐
المحور الرابع: الحد من منح التسهيلات ومدى تأثير ذلك على ربحية البنوك							
.1	تعتبر السمعة الأدبية والائتمانية للعميل عاملاً مهما في منح التسهيلات أو الحد منها.	5	4	3	2	1	☐
.2	من الممكن أن تؤدي الظروف السياسية إلى الحد من منح التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
.3	يؤدي الركود الاقتصادي إلى الحد من منح التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
.4	تؤدي تعليمات الجهات الرقابية إلى الحد من منح التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
.5	انخفاض النشاط التجاري للعميل يؤدي إلى الحد من منح التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
.6	يؤدي تراجع التصنيف الائتماني للعميل إلى الحد من منح التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
.7	تراجع حجم الودائع يؤدي إلى الحد من منح التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
.8	يؤدي الالتزام بالمعايير الدولية إلى الحد من منح التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
المحور الخامس: متانة القطاع المصرفي لمواجهة الازمات							
.1	تؤدي زيادة رأس المال إلى تعزيز مقدرة البنك على مواجهة الأزمات.	5	4	3	2	1	☐

الرجاء وضع رمز الإجابة المناسب في المربع المخصص للإجابة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاجابة
.2	يعتبر الاحتياطي الإلزامي للبنوك عاملا مهماً في تعزيز متانة القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات.	5	4	3	2	1	☐
.3	التزام البنوك بالمتطلبات الرقابية يؤدي إلى تعزيز مقدرتها لمواجهة الأزمات.	5	4	3	2	1	☐
.4	الالتزام بتطبيق المعايير المالية الدولية يؤدي إلى تعزيز متانة البنوك في مواجهة الأزمات.	5	4	3	2	1	☐
.5	التنوع في استثمارات البنوك يؤدي إلى تعزيز المتانة لديها.	5	4	3	2	1	☐
.6	تعتبر دوائر المخاطر في البنوك من الدوائر الهامة التي يؤدي عملها إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي.	5	4	3	2	1	☐
.7	يؤدي التحوط في منح التسهيلات إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي.	5	4	3	2	1	☐
.8	تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية تؤدي إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي.	5	4	3	2	1	☐
المحور السادس: زيادة الأمان لصغار المستثمرين في البنوك (حملة الاسهم)							
.1	التزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية يؤدي إلى تعزيز الثقة لدى حملة الأسهم.	5	4	3	2	1	☐
.2	قوة المركز المالي للبنك تؤدي إلى زيادة الأمان.	5	4	3	2	1	☐
.3	النمو في صافي ارباح البنوك يعتبر مؤشراً لزيادة الأمان لدى صغار المستثمرين.	5	4	3	2	1	☐
.4	نمو مؤشر سعر سهم البنك يعتبر عاملاً مهماً في زيادة الأمان.	5	4	3	2	1	☐
.5	تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية لدى البنوك تؤدي إلى تعزيز ثقة حملة الأسهم.	5	4	3	2	1	☐
.6	يؤدي تكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة	5	4	3	2	1	☐

الرجاء وضع رمز الإجابة المناسب في المربع المخصص للإجابة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاجابة
	إلى زيادة الأمان لدى حملة الأسهم.						
.7	تعتبر أوجه الاستثمارات عاملاً مهماً في زيادة الأمان.	5	4	3	2	1	☐
.8	يؤدي الاندماج والاستحواذ إلى تعزيز درجة الأمان لدى حملة الأسهم.	5	4	3	2	1	☐
المحور السابع: منح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم							
.1	توافر الجدوى الاقتصادية يؤدي إلى اتخاذ القرار الائتماني بمنح تسهيلات للمنشآت الصغيرة.	5	4	3	2	1	☐
.2	تعتبر درجة تصنيف المنشآت ما بين كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم عاملاً مهماً عند اتخاذ القرار الائتماني بمنح تسهيلات للمنشآت الصغيرة.	5	4	3	2	1	☐
.3	تتوفر الرهونات كضمانة على التسهيلات للمنشآت الصغيرة.	5	4	3	2	1	☐
.4	تكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة منذ منح تسهيلات للمنشآت الصغيرة يؤدي إلى تلاشي الأرباح من تلك التسهيلات.	5	4	3	2	1	☐
.5	تعتبر التسهيلات الممنوحة المنشآت صغيرة الحجم ذات مخاطر مرتفعة.	5	4	3	2	1	☐
.6	ضعف المقدرة على معالجة التعثر في المنشآت صغيرة الحجم يؤدي إلى إعادة النظر بمنح تسهيلات لهذا النوع من المنشآت.	5	4	3	2	1	☐
.7	يعتمد منح التسهيلات للمنشآت الصغيرة على التدفقات النقدية فقط.	5	4	3	2	1	☐
.8	تعد العوامل الاقتصادية عاملاً مهماً في اتخاذ القرار الائتماني بمنح تسهيلات للمنشآت صغيرة الحجم.	5	4	3	2	1	☐

الرجاء وضع رمز الإجابة المناسب في المربع المخصص للإجابة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاجابة
المحور الثامن: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)							
.1	أضاف المعيار الدولي رقم (9) تعديلات على جانب الأصول فقط في قائمة المركز المالي ولم يجرِ أي تعديلات على جانب الالتزامات.	5	4	3	2	1	☐
.2	يعتبر المعيار الدولي رقم (9) مطورا للمعيار السابق رقم (39).	5	4	3	2	1	☐
.3	أدى تطبيق المعيار الدولي رقم (9) إلى إعادة تصنيف وقياس الأصول المالية.	5	4	3	2	1	☐
.4	يعتمد تطبيق المعيار الدولي رقم (9) في التصنيف على نموذج الأعمال وطبيعة التدفقات النقدية.	5	4	3	2	1	☐
.5	الهدف الأساسي لتطبيق المعيار الدولي رقم (9) هو إدارة مخاطر الائتمان.	5	4	3	2	1	☐
.6	يتطلب تطبيق المعيار الدولي رقم (9) إثبات خسائر الائتمان المتوقعة.	5	4	3	2	1	☐
.7	يتطلب تطبيق المعيار الدولي رقم (9) التنسيق بين دوائر المالية والائتمان والمخاطر في المصارف لإعادة النظر في أنظمة التصنيف الائتماني لتلك المصارف.	5	4	3	2	1	☐
.8	يؤثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) في حجم السيولة لدى البنوك.	5	4	3	2	1	☐

ملحق رقم (2): قائمة المحكمين

	الاسم	مكان العمل	المسمى الوظيفي
1	د. محمد ابو عمشة	جامعة خضوري	عضو هيئة تدريسية
2	د. زهران دراغمة	الجامعة الامريكية	عضو هيئة تدريسية
3	د. شريف ابو كرش	الجامعة الامريكية	عضو هيئة تدريسية
4	د. صهيب جرار	الجامعة الامريكية	عضو هيئة تدريسية
5	د. محمد ابو شربة	الجامعة الامريكية	عضو هيئة تدريسية
6	د. مفيد الظاهر	جامعة النجاح	عضو هيئة تدريسية
7	د. سعدي الكرنز	جامعة القدس	عضو هيئة تدريسية
8	ا. رامي النجار	البنك العربي	مدير دائرة تسهيلات الافراد
9	ا. معن سلحب	الجهاز المركزي للاحصاء	محلل إحصائي
10	د. جمال رباح	جامعة القدس المفتوحة	مدقق لغوي